طائرة مسؤول رفيع تشارك في نقل 144 شجرة نادرة من سقطرى إلى السعودية

سلطان البركاني: إخواننا في المشترك يعتقدون أن الحوار مرهون باللجنة العليا للانتخابات، ولا يريدون تصعيد آثار حرب 94 إلى مقدمة القضايا الأساسية

■ نبيل سبيع: التخلص من (ج.ي.د.ش) شرط للتخلص من (ج.ع.ي)

■ محمد عبدالملك المتوكل يكتب عن تحولات الجنوبيين إزاء الوحدة

الصدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 2 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 9 ابريل 2008 العدد (146) Wed. 2/4/1429 - 9 April 2008 50 ريالاً 16 صفحة

الفعاليات الاحتجاجية تتمسك بالنضال السلمي في الجنوب

تخوض أجهزة الأمن حرباً مفتوحة ضد الفعاليات الاحتجاجية في المحافظات الجنوبية، وبخاصة في محافظات: الضالع ولحج وعدن وأبين.

وسقط خلال الأسبوع الماضي عشرات الجرحى، بينهم رجال أمن. واعتقلت السلطات العشرات من الناشطين في محافظات عدة، بينهم قياديون بارزون في حركة الاحتجاجات، وفي أحزاب المشترك، فضلا عن ناشطين حقوقيين وسياسيين، ومراسلي صحف ومواقع يمنية.

وشهدت محافظة الضالع يوم الاثنين تصعيدا خطيرا، بعدما تدخلت قوات الأمن بقوة لمنع أية مسيرات أو اعتصامات. واتهم بيان صادر عن ملتقى الهيئات التنفيذية للحراك الشعبي الجنوبي في الضالع، السلطات باستخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة لإرهاب السكان. وقال البيان، الذي تلقت "النداء" نسخة منه مساء الاثنين، إن استخدام العنف ضد المواطنين أدى إلى جرح 8 أشخاص أحدهم في حالة خطيرة.

الملتقى الذي يرأسه شلال علي هادي، ويضم جمعية المتقاعدين وهيئة التصالح وفعاليات أخرى، شدَّد على تمسكه بالنضال السلمي، ودعا أبناء الضالع إلى المشاركة الفاعلة في مسيرة سلمية صباح السبت المقبل.

إلى ذلك حذرت مصادر محلية في أبين من خطورة الأوضاع في المحافظة، خصوصا بعد الأحداث التي شهدتها مدينة زنجبار يومي الأحد والاثنين.

وقالت المصادر إن الفعاليات الاحتجاجية تخطط لتنفيذ مسيرة كبرى صباح اليوم في ظل استنفار أمني كبير، ما يرجح حدوث مواجهات عنيفة.

وفي عدن اتهمت فعاليات سياسية ومدنية معارضة أجهزة الأمن بالاعتداء على المشاركين في اعتصامات ومسيرات سلمية. وأدان بيان صادر عن هذه الفعاليات حملات الاعتقال التي تستهدف ناشطين معارضين وحقوقيين. واستنكر قيام أطقم أمنية بفرض رقابة على مساكن عدد من قيادات المنظمات السياسية المدنية، ومنهم المحامي بدر ياسين، وقاسم داود القيادي الاشتراكي، وعبد الناصر باحبيب رئيس اللقاء المشترك في عدن، وجمال عبادي ومحمد سالم عوتن.

تفاصيل أخرى داخل العدد.

"القاعدة" يتبنى الهجوم على مجمع سكن الأمريكيين في صنعاء

الخارجية الأمريكية تدعو موظفي سفارتها غير الأساسيين إلى مغادرة اليمن

■ وكالات

طالبت الولايات المتحدة الاثنين، موظفيها غير الأساسيين في سفارتها باليمن مغادرة البلاد في ضوء مخاوف أمنية على خلفية الهجوم الذي استهدف مجمعاً سكنياً للأجانب الأحد وهجمات سابقة أسفرت عن عدد من القتلى الغربيين خلال العامين الماضيين.

وعزت الخارجية الطلب إلى أن "معدل التهديدات الأمنية مازال عالياً نظراً لأنشطة الإرهابيين في اليمن.. الوزارة قلقة بشأن احتمال شن أفراد أو جماعات متشددة هجمات ضد مواطنين أمريكيين، أو منشآت، أو مصالح أمريكية".

كما دعت النشرة التحذيرية الأمريكيين للامتناع عن السفر غير الضروري إلى اليمن. واستشهدت بعدد من الهجمات الأخيرة منها سقوط قذيفة مورتر على السفارة الأمريكية، ما أدى إلى إصابة عدد من المدنيين اليمنيين بجراح، في 18 مارس/ آذار الماضي. ودفع الهجوم بالخارجية الأمريكية لإغلاق السفارة لفترة مؤقتة.

كما أشارت إلى هجوم 17 يناير/ كانون الثاني العام الماضي شنته عناصر مشتبهة من "القاعدة"، نجم عنه مقتل مواطنين بلجيكيين، بالإضافة إلى مصرع ثمانية أسبان في تفجير استهدف مركبة سياح في يوليو/ تموز 2006.

وكان آخر تلك الهجمات الانفجار الذي هز مجمعاً سكنياً، يقيم فيه أجانب في صنعاء، الأحد.

ولم تنح حكومة صنعاء بتبعة الهجوم على التنظيم، الذي تبناه فصيل مجهول يدعى "كتائب جند اليمن" في بيان نشر على الإنترنت، وفق الوكالة.

وعلى صعيد آخر تبنى تنظيم القاعدة أمس الهجوم بالقذائف الذي استهدف ليل الأحد مجمعا سكنيا يقطنه أميركيون في صنعاء ولم يسفر عن سقوط ضحايا. فيما أكد مصدر آخر أن سبعة أشخاص اعتقلوا على خلفية هذا الهجوم.

وقال المصدر إن «القاعدة تبنت الهجوم على مجمع السكني بمدينة حدة وقد رصدت اجهزة الأمن بيانا في هذا الشأن على أحد مواقع القاعدة على الانترنت». وبحسب المصدر، جاءت العملية بعد يومين من اعتقال أحد أعضاء "القاعدة" في صنعاء هو عبدالله الريمي.

وأفاد هذا المصدر أن «منفذي الهجوم بحسب المعلومات المتوفرة

التتمة في الصفحة 4

ضريبة التوتر

■ سامي غالب

تكشف الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها السلطات خلال الأسبوعين الماضيين عن توتر حاد يحكم سلوك المسؤولين في السلطة التنفيذية.

علينا أن ننتظر الأسوأ.

ليس هناك ما هو أخطر على الحقوق من سلطة متوترة، تخطئ قراءة الأحداث، فتهوِّن من الأزمات الكبرى، وتهوِّل من أعراضها، فتتعامل مع أي عرض على أنه خطر وجودي يقوِّض سلطانها، ويهدد، بالتالي، الكيان الوطني.

مطلع الأسبوع الجاري تعاملت السلطة مع صحيفة "الوسط" المستقلة باعتبارها الخطر الأول على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي و"العلاقات الحميمة" مع المملكة العربية السعودية. ولأجل ذلك كان القرار، الذي لا يصدر إلا عن سلطة أحكام عرفية، بإلغاء ترخيص الصحيفة.

بدلاً من معالجة الأزمات المزمنة في غير مكان وقطاع، رفعت السلطة مجددا شعار: لنبدأ بقتل الصحفيين!

المحقق أن قرار إلغاء ترخيص "الوسط" هو اغتيال مادي ومعنوي لحرية الصحافة، التي لا تقوم إلا على ركيزة الحق في الإصدار.

عوض احتواء التداعيات الخطيرة في الجنوب، وتحجيم "الجوع"، بما هو أخطر تهديد وجودي لليمنيين، قررت أطراف داخل السلطة أن الخطر الوشيك يهبّ من داخل مقرات الصحف المستقلة.

هذا سلوك معتاد منذ عدة سنوات، حيث تكون الصحافة، والصحافة المستقلة تحديدا، موضع التفريج الأول عن توتر السلطة. وفيما يخص "الوسط" فإن التوتر استزاد من نزعات ثأرية واعتبارات شخصية سوَّغت قرار الاغتيال.

السلطة الشرعية، أية سلطة شرعية، تأنف الاغتيال بما هو أداة الخارجين على الشرعية الدستورية. وخلال الأيام الماضية جهدت وزارة الإعلام كثيرا لتبرير قرارها "الخوارجي". وهي إذ سبَّبت في اليوم الأول إلغاء ترخيص "الوسط" بالآراء والتحقيقات والحوارات التي تنشرها، خرجت في "اليوم التالي" لضربتها النووية (!) بأسباب أخرى متوسلة تدارك

التتمة في الصفحة 4

عبد ربه منصور هادي في مهمة استثنائية

المنظور الأمني وحده لا يكفي!

■ المحرر السياسي

وسط ظروف بالغة التعقيد جاء قرار مجلس الدفاع الوطني بتشكيل حكومة مصغرة هي أشبه بخلية أزمة لمواجهات الحرائق المشتعلة في محافظات الضالع ولحج وأبين. القرار أفصح عن شعور متأخر للحكم بحجم المشكلة التي ظل لأكثر من أربعة عشر عاما يقلل من شأنها ويتهرب من مواجهة استحقاقاتها، لكن ذلك الإقرار أصبح اليوم بمثابة امتحان عسير لمصداقيته وجديته في احتواء الأزمة المتصاعدة من ركام حرب صيف 94.

الحكومة المصغرة التي يرأسها الفريق عبد ربه منصور هادي، نائب رئيس الجمهورية، تواجه تحدي التداخل الكبير بين آثار الحرب التي كان أحد أعمدتها وأطروحات سياسية. فإذا كان واضحا أنها ستتولى معالجة الأسباب التي دفعت بمئات الشبان إلى ارتكاب حماقة الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، إلا أن من غير

التتمة في الصفحة 4

● عبدربه منصور

الحكومة تجمد التجنيد وتعد بمحاكمات عادلة للمعتقلين

■ "نيوزيمن"

جمد مجلس الوزراء، اليوم، التجنيد الجاري في بعض المحافظات اليمنية، على خلفيات الأحداث الأخيرة التي شهدتها أجزاء من محافظات الضالع ولحج. وناقش المجلس تقريرا قدمه رئيسه عن القرارات التي اتخذتها اللجنة المصغرة لمجلس الدفاع الوطني لمتابعة تلك التطورات كلفت قبل يومين.

وقالت المصادر الرسمية إن تلك القرارات تضمنت معالجات تتعلق بالجوانب الخدمية والإنمائية فضلا عن تعزيز السكينة العامة عبر إجراء محاكمة عادلة "للمتورطين" الذين تم القبض عليهم إثر أعمال الشغب التي حدثت في المحافظتين.

المجلس كلف في اجتماعه اليوم عددا من مسؤولي الوزارات الخدمية للنزول الميداني ومباشرة أعمال المشاريع أولاً فأول ورفع وتيرة الانجاز وتجاوز كافة الإشكالات التي تعرقل سير

التتمة في الصفحة 4

الأمين العام المساعد ورئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر لـ«النداء»:

إخواننا في (المشترك) يعتقدون أن الحوار مرهون باللجنة العليا للانتخابات، ولا يريدون تصعيد بعض البنود مثل آثار حرب 94 والحكم المحلي إلى مقدمة القضايا الأساسية

حمَّل الشيخ سلطان البركاني -الأمين المساعد للمؤتمر الشعبي ورئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر- بشدة على أحزاب اللقاء المشترك، وقال إن المشترك تلكأ في تقديم تصورات أو رؤى لمعالجة القضايا التي طرحها في أجندة الحوار مع المؤتمر.

وفيما يخص الحالة الراهنة في الجنوب، أكد بأن الاجراءات الأخيرة مؤقتة وأن الحكومة هي المسؤول الأول عن التأخر في معالجة القضايا المطلبية، وبخاصة قضية المتقاعدين. واذ أشار إلى تشكيل لجنتين: الأولى وزارية والأخرى برئاسة عبدربه منصور هادي، شدّد على ضرورة أن تضطلع اللجنة الثانية بتنفيذ ما أتخذ من قرارات بشأن قضايا الأراضي في عدن وغيرها من المحافظات الجنوبية.

■ حوار: نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

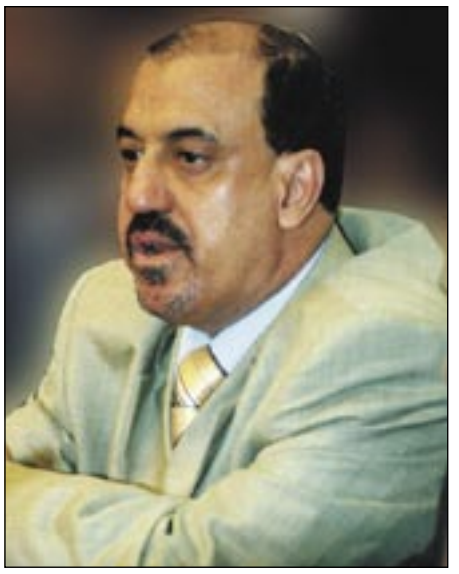

● البركاني

■ الشعار المرفوع اليوم هو قضية المتقاعدين والعاطلين فقط. ومشكلات قضية الأراضي كثيرة، فيها ناهب أول وناهب ثان وناهب ثالث وزمرة وطغمة والحكومة يجب أن تتحمل مسؤوليتها

■ نبدأ من آخر نقاط الحوار بين الأحزاب، ما آخر أخباره؟ وأين وصل؟

– لا أعتقد أن هناك جديدا. الحوار متوقف منذ لقاءات عدن التشاورية، عقبها بعد ذلك اجتماع اللجنة الفنية، أنجزت إعداد الصياغة القانونية بالكامل، باستثناء اللجنة العليا للانتخابات. ورغم كل المبادرات والدعوات إلا أن إخواننا (في المشترك) يعتقدون أن الحوار مرهون باللجنة العليا للانتخابات، بالرغم من أن محضر عدن كان قد تحدث عن التعامل مع المستجدات على الساحة، تصعيد بعض البنود إلى مقدمة القضايا، وعلى سبيل المثال حرب 94 والصراعات السابقة وقضية الحكم المحلي، كقضية أساسية.

■ تقصد أن اللقاء المشترك أجل النقاش في المحافظات من أجل الاتفاق بشأن موضوع اللجنة العليا للانتخابات؟

– كل شيء مرهون باللجنة العليا للانتخابات.

■ لكن في آخر لقاءات رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر مع قادة الأحزاب لم يكن مطروحا موضوع اللجنة العليا للانتخابات، وتم تشكيل لجنة مشتركة لمناقشة المشكلة الوطنية برئاسة نائب رئيس المؤتمر؟

– هذا حدث في اللقاء الأخير في اللجنة العامة الخميس الماضي، وطرح د. عبد الكريم الإرياني، وجرى تواصل مع عبد الوهاب الآنسي. وعلى ضوء ما طرح الدكتور عبد الكريم، كُلفت لجنة برئاسة د. عبد الكريم والأمين العام وأنا وياسر العواضي. أعتقد أنه تم التواصل مع الإخوة في المشترك، وكان الرد سلبياً. لكن في اللقاءات مع الرئيس طرحت العديد من القضايا، واتفق خلال سفر الرئيس أن تم تبادل بعض وجهات النظر، لكن الإخوة في المشترك بدأوا بإنكار اللقاء وأنه تم في الأصل مع الرئيس، ثم توقفوا عند النقطة الأولى وهي اللجنة العليا للانتخابات، بالرغم من مقترحات كانت طرحت حول هذا الجانب، إما أن يعطى الحق لأي طرف أن يغير أياً من أعضائه في اللجنة، أو أن تتشكل اللجنة، وفق اتفاق المبادئ، من القضاة، أو تبقى بنفس الوضع. جاء مقترح من المشترك بصورة مغايرة تماماً، أولا رفضهم اتفاق المبادئ وأيضاً الاتفاق الجديد. وبخصوص مقترح الاتحاد الأوربي بأن تشكل اللجنة من الأحزاب، كان (رأي) المؤتمر أن هذا الاتفاق قابل للتنفيذ، لكنهم اعتبروا أن ملاحظة الاتحاد الأوربي لا تعني الأحزاب جميعاً، وذهبوا إلى خيار أن تشكل لجنة على أساس خمسة إلى أربعة يكون منهم رئيس اللجنة، وعلى المؤتمر أن يختار إما الخمسة أو الأربعة، بينهم رئيس اللجنة. عند هذا الحد تمترسوا، وتوقفت الحوارات. ولا أعتقد أن أي حوار سيكون مجديا طالما نقطة البداية هي اللجنة العليا للانتخابات، وعدم احترام اتفاق المبادئ ولا أي حلول أخرى.

■ المؤتمر الشعبي العام يخشى أن المعارضة من خلال تغيير قانون اللجنة العليا للانتخابات قد تسعى لتعطيل أو الانتقاص من مشروعية الانتخابات القادمة. المعارضة تطرح أن المؤتمر الشعبي العام بإصراره على الوضع الحالي يريد أن يواصل اكتساح صناديق الاقتراع على نهج الـ15 سنة الماضية، يعني لا بد من حل وسط؟

– أولا، نعم، لدى المؤتمر هذه المخاوف من عدم وجود أغلبية سواء كانت من المؤتمر أو من قوى محايدة، فذلك قد يدفع اللقاء المشترك إلى تعطيل الانتخابات نهائياً. أما في ما يخص لجان الانتخابات فلا أعتقد أن هناك ما يبرر خوف اللقاء المشترك، لأن لجان الانتخابات بمختلف مراحلها تتشكل بالتوافق، وإلا فبموافقة ثلثي اللجنة وليس بأغلبيتها، لكنها عادة ما تتم بالتوافق. في آخر انتخابات مُنح اللقاء المشترك 46% من لجان الانتخابات، وهناك مراقبون وهناك مندوبون للمرشحين ومندوبون للأحزاب. ألم توقع كل اللجان على محاضر الاقتراع والفرز في الانتخابات السابقة والاسبق؟! لو أن هناك مخالفات كان بإمكان أعضاء المشترك أن يرفضوا التوقيع على محاضر نتيجة الإنتخابات.

■ إذاً لماذا يتخوف المؤتمر من منح المشترك نسبة أعلى إذا كانت هذه التجربة أثبتت أن أعضاء اللجان الانتخابية لا يتبعون الخطاب السياسي لأحزابهم؟

– الخوف من النية المبيتة. هل يجوز القول إن اللقاء المشترك يمتلك من مقاعد مجلس النواب أو أصوات جماهيرية يحب أن يكون هو صاحب الأغلبية في اللجنة؟ ثم لماذا إلغاء الآخرين؟ عندنا 22 حزبا مرخصا، لماذا نلغي ونقول فقط أربعة أحزاب، ثلاثة مشترك والمؤتمر، ونلغي كل الأحزاب الأخرى، حتى البعث وله مقاعد في المجلس ملغى من الانتخابات السابقة.

■ على ذلك فإن اليمن تعاني من فصل كبير بين مطالب الناس والشارع والمظاهرات والاعتصامات وبين حوار الأحزاب أو اختلافات الأحزاب، الأحزاب مشغولة باللجنة العليا للانتخابات بينما المشكلة تتعلق بمشكلة اقتصادية، بإدارة المجتمع المحلي، بقضايا التنمية...؟

– يفترض أن لا يظل موضوع اللجنة العليا موضع تقاسم أو رغبات أو مصالحات، إنما يجب أن نؤسس لعمل مؤسسي. الحزب الحاكم كان يفترض، وهو يمتلك أغلبية، أن لا يظل مقيدا بحوار. طالما منح ثقة وأغلبية في البرلمان، ثقة في الانتخابات الرئاسية، ثقة في المجالس المحلية، عليه أن يفي بالوعود التي قدمها للناس، لأن الحديث عن التوافق الوطني (يقيد) عندما لا يكون الطرف الآخر حريصا على جعل الأولويات في قضية الوطن والمواطن.

■ هل تريد القول إن الوحدة لا تعاني من تهديد؟

– الوحدة في تقديري حقوق. لا يستطيع أحد أن يقول إن الوحدة مجرد شكل ولكنها حقوق ومشروع رفاه. مشكلة المعارضة اليوم أنها لا تدري ماذا تريد، بدأت الحديث عن إصلاحات سياسية دون أن تقدم مشروعها، ثم انتقلت إلى الحديث عن الجنوب ومجاراة الاعتصامات ومسيرات في الشمال من باب التعاطف أو من باب أن لا يترك أولئك (وحدهم في الجنوب)، لكن ما يدور اليوم في بعض المحافظات في الجنوب هو نتيجة عملية التحريض التي تمت. اللوم واقع بالدرجة الأولى على المشترك لأنه لم يطرح مشاريع حلول. الوثائق التي وقعناها العام الماضي، وهي وثائق قضايا وضوابط الحوار، كانت تتحدث حول النظر في هذه المشكلات، وأن على كل طرف أن يقدم رؤيته لحل القضايا التي طرحت في الوثيقة. تقدم المؤتمر برؤيته حول القضايا التي حددوها: قانون الانتخابات، التعديلات الدستورية قانون الحكم المحلي، قانون الأحزاب. فيما لم يقدم المشترك أي رؤية لآثار 94، ولا للصراعات السابقة، ولا للمشاكل الاقتصادية.

■ نعم إرتفاع الأسعار مشكلة عالمية، لكن على أي حكومة في العالم أن تتقدم بمعالجات وفقاً لامكانياتها

■ لنتحدث عن محافظتي لحج والضالع، ماذا تقول فروع المؤتمر الشعبي العام في هذه المحافظات؟ هل المؤتمر موجود في هذه المحافظات؟ هل انعقدت كتلته البرلمانية على مستوى المحافظات؟

– انعقدت اللجان الدائمة في شهر مايو العام الماضي، وانعقدت اللجنة الدائمة في الضالع قبل حوالي شهر برئاسة الأمين العام، وتنعقد فروعها باستمرار وتقدم تقاريرها وتحضر اجتماعات.

■ ماذا تقول في المشكلة؟

– الشعار المرفوع اليوم هو قضية المتقاعدين والعاطلين فقط. كان هناك حديث عن قضية الأراضي في عدن ولحج بالدرجة الأولى. أعتقد أن مبدأ الحسم في هذا الموضوع أمر في غاية الأهمية، لا نستطيع أن نحمل مسؤوليته المشترك، ولكن المسؤولية مسؤولية الحكومة والمؤتمر بالدرجة الأولى. في هذا الموضوع تم تشكيل لجان: لجنة وزارية ثم لجنة برئاسة نائب الرئيس عليها أن تنفذ ما تم اتخاذه من قرارات في هذا السياق. بالرغم من أن قضية الأراضي فيها كثير من المشكلات، فيها ناهب أول وناهب ثان وناهب ثالث وزمرة وطغمة وما قبله، لكن الحكومة يجب أن تتحمل مسؤوليتها ويجب أن نعطي الأولوية الأولى للحق.

■ ألا تخشى قيادة المؤتمر من انتقال التسميات الصراعية هذه إلى داخل المؤتمر، يصبح مؤتمر ضالع، مؤتمر صعدة، مؤتمر الجنوب، مؤتمر الشمال، هذه مشكلة موجودة في أحزاب المعارضة؟

– أعتقد أنها ليست بالشكل الذي يخشى منه. نعم هناك أصوات في المؤتمر تصرخ كما يصرخ الآخرون، لكنها قليلة.

■ كنائب أمين عام المؤتمر ما هو مستوى اهتمام الحكومة في مثل هذه القضية؟

– القول بأنها مشكلة عالمية، نعم هي مشكلة عالمية لكن على أي حكومة في العالم أن تتقدم بمعالجات وفقاً لما تمتلك من إمكانيات. نحن لا ندعو للعودة إلى مبدأ الدعم بعد أن جربناه. اليوم نعيش إشكالية الدعم في المشتقات النفطية التي التهمت قرابة ثلث الميزانية حتى هذه اللحظة، وإنما هناك معالجات يجب على الحكومة أن تعمل من خلالها سواء عبر علاقتها مع الدول المنتجة لمادة القمح، في المواد الأساسية للمواطنين، أو من خلال إجراءات تتخذها، وفي الأساس توفير السلطة، لأن غياب ذلك يؤدي إلى الاضطراب والفوضى ثم العودة إلى مشكلة الرواتب المتدنية. لو أن فرص عمل خلقت للناس فلن يحتاجوا إلى قضية دعم ولن يسألوا عن أي سعر كان، وفي ظل عدم استقرار سياسي يصبح الحديث عن جلب الاستثمارات غير ميسور، ليس هناك مستثمر بإمكانه أن يغامر في ظل وضع سياسي غير مستقر. ولو عدنا قليلاً إلى مؤتمر فرص الاستثمار في أبريل العام الماضي كان هناك رغبة لدى كثير من المستثمرين، لكن الإشكالية جاءت بعد شهر من انعقاد مؤتمر الفرص الاستثمارية، في محافظة عدن التي كانت مستهدفة بالدرجة الأولى، هذا الأمر أعاق الاستثمار. وأي تفكير بأننا نستطيع اتخاذ قرارات اشتراكية أو رأسمالية في موضوع الاقتصاد دون دخول استثمارات كبيرة تخلق فرص عمل للناس سيكون تفكيرا قاصرا.

■ أنت تعتقد أن الجدل السياسي هو الذي عطل الاستثمار؟

– ما جرى من إشكاليات واعتصامات كان عائقا، إلى حد أن بعض المستثمرين يقول: عندما أقرأ صحف المعارضة والصحف الأهلية أشعر أنني ذاهب إلى غابة وحوش وليس إلى بلد فيه نظام وفيه استقرار.

■ الحوار السياسي بين الأحزاب حول كل موقف يتطلب إعلاما صحيا، جوا يتقبل الآخر، يحرص على التوضيح. حتى الآن إجراءات الحكومة تجاه الإعلام تعتمد على آمر في الإعلام الرسمي وعقوبة في الإعلام غير الرسمي. ألا يعرقل هذا النشاط السياسي للمؤتمر؟

– سأكون صادقاً معك في هذه النقطة التي تؤلمنا جميعاً، إلى اليوم إعلامنا الرسمي بعيد عن القضايا الوطنية، هو يعرف كيف يتحدث، لا يوجد بديل لصنع رأي آخر، ولطرح قضايا على الساحة ومناقشتها نقاشا موضوعيا؛ إذ من باب أولى أن يعمل الإعلام الرسمي على وضع كل القضايا على بساط البحث، وفي اليمن مختصون ومهتمون في هذا الموضوع، حكماً ومعارضة، لأننا نريد الوصول إلى الحقيقة في هذا الجانب...

■ أريد أن أقاطعك، حتى لا يبدو أنني أبحث عن تقييم لموظفي الإعلام أنا أتحدث عن السياسة الإعلامية، حتى لا يجد موظف التلفزيون نفسه معتقلا إلى جوار صحيفة حزبية معارضة...؟

– ربما موظف الإعلام أو الإذاعة هو أكثر نفوراً من هذه السياسة، ومن وضع الإعلام الرسمي. وهناك وضع إما حزبي أو أهلي يبحث عن إثارة كي يروج لنفسه. لكن كطرح لقضايا الوطن على بساط البحث والمناقشة لا يوجد، لا في الإعلام الرسمي ولا في الإعلام الحزبي ولا الأهلي، ربما القصور موجود لأن الإعلام المؤسسي إلى اليوم مفقود في هذا البلد، ويعود هذا في المقام الأول إلى القوانين المنظمة لهذا الجانب. أنا لا أتحدث عن قيود، وإنما أتحدث عن صنع إعلام يقدم الحقيقة للناس، والإعلام سلطة رابعة.

■ هناك شكوى من تزايد الاعتقالات في الفترة الأخيرة، من إجراءات ضد وسائل الإعلام، مشكلات كثيرة من الجهاز التنفيذي للدولة، ما هو موقف المؤتمر كحزب سياسي، خصوصا وأن بعض المعتقلين ربما صوتوا للمؤتمر أيام الانتخابات؟

– أختلف معك في التسمية، الحديث عن الاعتقالات أو الاحتجاز في الغرفة الأمنية، ثم إن ما صدر عن أجهزة الأمن أو السلطة القضائية من بيانات هي أنها ستتخذ إجراءات أولية وستحيل من يثبت تورطهم إلى القضاء. كم هي حالات الاحتجاز أو الاعتقال، سمها ما تريد؟ ثم إن الضوابط الأمنية ضرورية في ظرف معين، لكنها ليست أبدية. وأعتقد أننا في اليمن أكثر الدول التي تحتجز في الأيام الأولى وتعوض في اليوم التالي، وليس هناك ما يبرر هذه القيامة التي قامت عن المحتجزين، أين هم المحتجزون أو المعتقلون؟ نعم القانون يعطي الأجهزة الأمنية صلاحيات احتجاز (المشتبه فيهم) فترة محدودة لإجراء تحقيقاتها الأولية، ثم عليها إما أن تفرج أو تحيل إلى السلطة القضائية. جرت إشكاليات أمنية في الآونة الأخيرة، كان هناك محرضون، لو أخذنا العُرف العربي لتم احتجاز ثلاثة أرباع اللقاء المشترك، وثلاثة أرباع الصحف، لأنهم ساهموا في التحريض بشكل كبير، ومع ذلك لم يحدث شيء، وأعتقد أنه خلال الأيام القادمة سيكون الموضوع قد حل.

■ كيف تقرأ أيام، أسابيع، أشهر اليمن الذي ينتظر أن يكون جديدا؟

– الأمر ليس واضحا في هذه المرحلة، لأن هناك كثيرا من التردد داخل السلطة في مواجهة المشكلات. علينا أن نواجه المشكلات إذا أردنا أن نتجاوز هذه الكبوات وفق جدول زمني محدد، وإذا أردنا الخروج من عنق الزجاجة. مع التردد هناك نوع من المغامرة، أنا لا أريد كسر اليدين من طرف آخر فيما يفترض أن السلطة تتحمل مسؤوليتها عن الوطن والمواطنين، بغض النظر عما يقوله المشترك أو الصحف الأهلية.

■ الإعلام الرسمي بعيد عن القضايا الوطنية، ولو أخذنا العُرف العربي (الأمني) لتم احتجاز ثلاثة أرباع اللقاء المشترك وثلاثة أرباع الصحف

■ سأعود مرة أخرى للقضية الجنوبية، تنامى الحديث عن جنوب مقابل شمال. المؤتمر حزب موجود في كل المحافظات بل حتى كل الأحزاب موجودة في المؤتمر، ما تقييمك السياسي لهذه الأزمة، أزمة جنوبية مقابل حكم شمالي؟

– لا أعتقد هذه التسمية موضوعية، وإنما هناك قوى تحاول أن ترفع هذا السقف للوصول إلى مكاسب أو تحقيق مغانم، فالقضية تقف عند 10 آلاف أو 20 ألفا من القوات المسلحة أو في الخدمة العسكرية أو في المؤسسات التي جرى خصخصتها، يجب أن يعاد النظر في هذا الموضوع ويجب محاسبة من أخطأ. أنا عشت في عدن حوالي 33 يوما، كان الناس مجروحين؛ لماذا نترك الحلول بيد من ارتكبوا الأخطاء؟ ومعهم حق في هذا الجانب طالما من أخطأ يكون هو صاحب الحل، الحل يقتضي أن يكون هناك حكما محايدا، وبالرغم من أن الحلول التي تمت كثيرة لكن الوضع الاقتصادي هو الذي خلف كل هذه الأزمة، وعلى الحكومة أن تفكر في هذا الموضوع تفكيرا جديا وأن توفر المناخات الآمنة لعملية الاستثمار وعملية التنمية وخلق فرص عمل للناس وأن تنظر فيمن يشعر أنه هضم أو ظلم، ليس من العيب أن تعترف الحكومة بالخطأ ويعاد الحق إلى نصابه، وأن لا تترك لمن يزايدون أن يتحولوا إلى أبطال في قضية لا يملكون حلاً لها ولا يعلمون عنها كقضية.

بعد عام من مطالبات المتقاعدين، تحرك مجلس النواب ببطء فعاد بتقرير ملتبس، والأحد كان رئيس لجنة الدفاع يقرأ التوصيات فيما كان المجلس خاليا إلا من قلة على رأسهم الراعي

المشكلة التي ضاعت في التفاصيل

■ عبدالعزيز المجيدي

المشكلة التي تلقي بظلالها على البلد منذ نحو عام تحصد المزيد من الفتور في التعاطي الرسمي.

الأحد الفائت كان رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس النواب يضع أمام الاعضاء خلاصة نقاشات أجرتها اللجنة مع الجانب الحكومي بشأن المعالجات التي اتبعتها حيال مشكلة المتقاعدين والمنقطعين العسكريين والامنيين.

وفيما كان العميد الركن يحيى الحاوري ينهي قراءة تقرير لجنته بتوصيات اجرائية افتقدت إلى التشخيص الدقيق للمشكلة، كانت قاعة المجلس تبدو شبه فارغة إلا من بضعة عشر نفر من الأعضاء ويحيى الراعي.

طوال الفترة الماضية منذ اندلاع احتجاجات المتقاعدين أخفق المجلس في لعب دور محوري كمؤسسة رقابية أولى. وفي جلسة الأحد افتقد الأعضاء للحماس، فغادر جميعهم القاعة، فيما تغادر المشكلة إلى مشهد مختلف يدمغ حال البلد بالمخاوف منذ قرابة أسبوعين.

بحسب تقرير اللجنة فإن حصيلة معالجات اللجنة الحكومية المشكّلة من قيادتي وزارة الدفاع والداخلية ترسو على رقم يبدو للوهلة الأولى مطمئناً: 74.457 حالة. وفي التفاصيل تطل شياطين كثيرة.

من جملة 53004 تظلمات سُجلت لدى وزارة الدفاع أمكن معالجة وضع 25646 فرداً وضابطاً تم تصنيفهم تحت مسمى المتقاعدين والمنقطعين عن أعمالهم منذ حرب 1994.

كانت جمعيات المتقاعدين أطلقت أول شرارة احتجاجية في فبراير من العام الفائت للمطالبة بإعادة أفرادها المتضررين من حرب 94 المنتمين للمحافظات الجنوبية والشرقية إلى أعمالهم، وتسوية أوضاعهم، بما فيها الحصول على الترقيات.

خلاصة المعالجات الحكومية أفضت إلى حال يبدو غير مُرض بالنسبة للمتقاعدين بالنظر إلى مطالبهم.

بالنسبة لمنتسبي القوات المسلحة فإن عدد من تقرر إعادتهم إلى الخدمة بلغ 6749 شخصاً، بينهم 94 ضابطاً فقط التحق فعلياً بالخدمة 6655 وتم توزيعهم على الوحدات العسكرية بعد صرف كامل مستحقاتهم وفقاً لقانون الأجور، بحسب إفادة اللجنة الحكومية.

ومن بين 20629 تظلماً تقدم بها متقاعدون ومنقطعون عن الخدمة من منتسبي وزارة الداخلية عاد فعلياً للخدمة 4045 فرداً و103 ضابط من بين 4271 قررت اللجنة الحكومية إعادتهم للعمل.

بالنسبة لمنتسبي جهاز الأمن السياسي فقد تقرر إعادة 466 شخصاً فقط من بين 7156. ولم يوضح التقرير عدد من عادوا للخدمة الفعلية منهم.

يعرّف التقرير من تسميهم اللجنة الحكومية بـ«المنقطعين» بأنهم أولئك «الأشخاص الذين انقطعوا عن الخدمة من وحداتهم العسكرية بعد عام 1994، وحتى 2007، من أبناء المحافظات الجنوبية الشرقية». لكنه لم يشر إلى أسباب انقطاعهم المرتبطة بالحرب، ويقول هؤلاء إنهم سرحوا قسرياً كنتيجة لها.

أما المتقاعدون فهم «الأشخاص الذين تم إحالتهم إلى التقاعد في السنوات الماضية دون بلوغ أحد أجلي التقاعد (سنوات الخدمة أو العمر).

إن إجمالي من تقرر تسوية أوضاعهم بالابقاء على التقاعد مع التسوية والترقية حصد الرقم الأكبر من بين التظلمات المقدمة، إذ بلغ 31388 فرداً وضابطاً.

تظهر الأرقام الواردة في التقرير أن إجراءات التقاعد التي طالت الآلاف من منتسبي القوات المسلحة والأمن (غير المتضررين مباشرة من آثار الحرب) مالت إلى تطبيق الأمر على أبناء المحافظات الجنوبية الشرقية.

من إجمالي التظلمات التي وصلت اللجنة الحكومية من منتسبي الدفاع والداخلية والبالغ أكثر من 75 ألف تظلم كانت الغالبية العظمى من المصنفين بـ«المنقطعين والمتقاعدين»، وفق التعريف الحكومي، من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية.

في إجراءات التسوية التي اتخذتها الجهات المعنية لمنتسبي الدفاع الداخلية يقول التقرير إنها تمت لجميع محافظات الجمهورية، وهو ما يمثله إجمالي العدد الذي أورده التقرير عن جميع المعالجات البالغ 74.457.

تحرص السلطة دائماً على وصف المشكلة المتعلقة بالمتضررين من آثار حرب 94 بأنها حقوقية وليست سياسية. حدث ذلك بعد طول تجاهل للمشكلة. وقد اعترف الرئيس صالح في يوليو الماضي بوجودها نتيجة ما قال إنها «أخطاء».

ومع أن التقرير لا يشير صراحة إلى القضية كمشكلة سياسية كما يطالب المتقاعدون، فهو يشير إلى ذلك ضمناً في سياق الحديث عن الاجراءات المتبعة إزاء من تم اعادتهم من المنقطعين ممن شملهم القرار السياسي لمن تضرروا بسبب أحداث صيف 94.

ضمن القرارات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة المشكلة قال التقرير إنها استبعدت 27.358 حالة تظلم من منتسبي القوات المسلحة، «وهي حالات لا ينطبق عليها قرار العودة». لإنتفاء المعايير التي وضعتها اللجنة، والمبنية على «قانون استراتيجية الأجور» و«التسوية الاستثنائية للمعاشات التقاعدية لمنتسبي القوات المسلحة والأمن والاعادة للعمل لمن لم يبلغوا أحد الأجلين،» بالإضافة إلى «مراجعة وتطبيق البيانات المقترحة ومطابقتها مع السجلات والوثائق الرسمية».

حرصت اللجنة الحكومية التي بدأت النقاشات مع اللجنة البرلمانية بشأن المشكلة في 20 فبراير الماضي على دمج معالجاتها لمشكلة المتقاعدين المتصاعدة منذ نحو عام في إطار معالجات شاملة لجميع منتسبي الداخلية والدفاع شمالاً وجنوباً، وقدمتها في تقرير واحد يجعل قراءة المعالجات المتخذة بشأن المتقاعدين في الجنوب تحديداً ملتبسة.

لم تُبْد اللجنة البرلمانية أي ملاحظات مهمة بشأن المشكلة، واختصرت دورها في عدد من التوصيات أهمها حث الحكومة على استكمال معالجة تظلمات المنقطعين الذين تقدموا بطلباتهم قبل التاريخ الذي حددته اللجنة الحكومية بـ2008/7/31. بالإضافة التي تطبيق القوانين النافذة بشأن الخدمة وتغطية عجز صناديق التقاعد في الدفاع والداخلية.

خلال عام كامل عجز مجلس النواب عن التعامل على نحو جدي مع مطالب المتقاعدين. وبعد ذهاب الكثير من الوقت أضاع المشكلة في التفاصيل وخرج بتوصيات فاترة بينما كان الكثير من أعضائه قد غادروه بلا اكتراث.

مواجهات بين الجيش وطالبي التجنيد في أبين

دعتهم السلطات إلى التجنيد فاستقبلتهم بالدبابات والرصاص

■ «النداء» - صالح علي

تحولت الدعوة التي وجهتها السلطات للشباب بمحافظة أبين للالتحاق بالجيش إلى دعوة للدبابات والأطقم العسكرية للانتشار في شوارع عاصمة المحافظة، ما أدى إلى مصادمات بين الجانبين.

بدأت الحادثة كمحاولة لاستمالة الشباب الساخطين لتجنب أعمال الشغب التي تشهدها محافظات الضالع ولحج منذ أكثر من أسبوع.

وطبق مصادر محلية فإن السلطات الأمنية وجهت دعوة مفتوحة لكافة الشباب الراغبين بالالتحاق بالمؤسسة العسكرية والتوجه إلى زنجبار عاصمة المحافظة، وحددت صباح الأحد الفائت موعداً لاستقبال طلباتهم.

إلى الأماكن المحددة كمراكز لاستقبال طالبي التجنيد توافد المئات من الشباب، لكنهم لم يجدوا أحداً، وتحولت الجموع إلى مظاهرات احتجاجية مدفوعة بخذلان السلطات، فبدأت نذر المواجهة.

خلال وقت قصير انتشرت قوات الجيش والأمن معززة بالأطقم العسكرية والدبابات، فيما توزعت العشرات من العربات المصفحة وناقلات الجند بين شوارع المدينة وعلى مداخلها، وهرعت أخرى إلى الاماكن التي حددتها السلطات كمراكز لاستقبال المجندين الجدد.

وقالت المصادر إن الانتشار الكثيف وإطلاق الرصاص الحي من طرف أفراد الجيش لتفريق المتظاهرين أدى إلى تصاعد ردود الفعل من الشباب الغاضبين، الذين قاموا بإشعال النار في الإطارات.

وقد أسفرت المواجهات عن إصابة ثلاثة أشخاص من طالبي التجنيد أحدهم إصابته بليغة ونقل إلى مستشفى الرازي العام بمدينة جعار. فيما باشرت أطقم عسكرية تابعة للأمن المركزي تنفيذ حملة اعتقالات طالت بعض قيادات الفعاليات السياسية بالمحافظة،التي قالت المصادر إنها كانت غير موجودة في موقع اندلاع المواجهات.

المعلومات تفيد بإن التصعيد العسكري بإنزال الدبابات إلى شوارع زنجبار وجعار أثار هلع الأهالي الذين تدافعوا لإخراج أبنائهم من المدارس هرباً من مخاوف اندلاع حرب وشيكة.

خلال الاسابيع القليلة الماضية كانت محافظة أبين شهدت فلتاناً أمنياً غير مسبوق، أدى إلى وقوع أحداث عنف.

وقبل أحداث الأحد كان وكيل محافظة أبين بذل مساعي مع قيادات الفعاليات السياسية بالمحافظة انتهت إلى اتفاق بالتهدئة وتجنيب المحافظة أي تصعيد احتجاجي قد يتحول إلى مواجهات.

ورجحت المصادر وجود معارضة لمساعي الوكيل بين قيادات تنفيذية وعسكرية بالمحافظة قادت إلى التصعيد الأخير ضد طالبي التجنيد.

طور الباحة.. تجهض التعيينات المستحدثة

■ باسم الشعبي

منذ أكثر من عام والمظاهرات والاحتجاجات السلمية لم تتوقف فيها. والأثنين قبل الفائت أضرم المحتجون النار في مقر «الحاكم» ومبنى السلطة المحلية، فتصدرت نشرات الأخبار على المحطات الفضائية العربية الدولية:

الأحد الماضي تظاهر أبناء مديرية طور الباحة ضداً على قرار أمين عام المجلس المحلي بمحافظة لحج، علي حيدرة ماطر، فأجهضوه. كان ماطر أمر باستبدال مدير أمن المديرية بآخر، وهو القرار الذي رأى فيه أبناء المديرية مؤشراً خطيراً لإذكاء نار الفتنة وإدخال المنطقة في دوامة من العنف وهدر الدماء.

عقب اندلاع المظاهرات وأعمال الشغب في كل من الضالع وردفان، وما تلاها من تغطية لحملات اعتقالات طالت قيادات الحراك «الجنوبي» دخلت مديرية طور الباحة في دائرة الحدث والفعل «الجنوبي» مباشرة. وفي الساحة المقابلة لمبنى السلطة المحلية تجمع المتظاهرون من العسكريين والشبان العاطلين عن العمل. رفضوا وصول التعزيزات العسكرية إلى موقع الحدث مطالبين بسحبها فوراً. ولما تمكنت من الوصول إلى المديرية وقعت مباشرة -كما أفادت مصادر مطلعة تحت سيطرة المسلحين من أبناء المديرية، الذين انتشروا على التلال المطلة، الأمر الذي دفع إدارة الأمن إلى احتواء الموقف الخطير كما بدأ.

الأمن والموقع

تفيد المعلومات الواردة في طور الباحة أن مدير الأمن الذي أمر أمين عام محلي المحافظة باستبداله تصرف يوم أن أنطلقت الاحتجاجات الاثنين قبل الماضي بحكمة ورجاحة عقل، حيث أمر أفراد الأمن بعدم إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، وهو الأمر الذي استفز علي حيدرة ماطر أمين المحافظة فأصدر قراراً باستبداله بآخر. إلا أن أبناء المديرية تصدوا للقرار فأفشلوه فوراً حيث قاموا بطرد مدير الأمن الجديد عقب وصوله لمباشرة عمله.

تقع مديرية طور الباحة، وهي إحدى أكبر مديريات محافظة لحج، غرب مدينة عدن وتبعد عنها بما يقارب 90 كيلو متراً، وتحتل المديرية موقعاً مايزاً حيث تتوسط مديريات عديدة تقع في النطاق الجغرافي لمحافظة تعز لمديريتي حيفان والتربة وأخرى تابعة لمحافظة لحج كمديريات لمقاطرة والمضاربة وراس العارة والقبيطة. وتعد طور الباحة سوقاً مركزية لأبناء هذه المديريات والمناطق المحيطة بها، كما هي محطة ترانزيت للمسافرين، إذ ترتبط مع عدن وتعز بأقصر الطرق.

كانت طور الباحة شهدت في يوليو من العام المنصرم 2007. أعنف مظاهرة احتجاجية ضداً على ممارسات رئيس المحكمة، بعد أن ثبت تقديمه تسهيلات لنافذين استولوا على مساحات شاسعة من الأراضي في «خبت الرجاع» والمناطق الواقعة على احرام المديرية. وأسفرت الاحتجاجات عن صدور قرارات بعزل القاضي واستبداله بآخر.

في وسائل الإعلام

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تتصدر فيها طور الباحة واجهة الأحداث القادمة من اليمن على شاشات القنوات الفضائية العربية والدولية ووكالات الأنباء فقد سبق لطور الباحة أن حظيت بهذا الاهتمام، وإن بصورة أقل بفعل وسائل الإعلام المتواضعة حينها، وفي حدث ومناسبة يختلفان تماماً عما هي عليه الآن؛ إذ كانت مديرية طور الباحة لاعباً أساسياً وهاماً في مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني والذي لحق بأبناء الجنوب اليمني حينها فوزعت المديرية إلى ساحة المعركة بأفواج وطلائع كبيرة من الشباب لمعت أسماؤهم فيما بعد كقادة عظام وأبطال من العيار الثقيل. كما أن لأبناء المديرية إسهامات جبارة في الدفاع عن ثورة 26 سبتمبر في الشمال اليمني خلدتها كتب التاريخ، وفي تحقيق الوحدة اليمنية والدفاع عنها وما تزال مسؤولياتهم كبيرة تجاهها الآن، إذ ارتبط نضالهم بها منذ زمن بعيد.

أعتقد أن أعمال الشغب وأحداث الفوضى سمة من سمات أبناء طور الباحة، فهي لحظة عابرة أفرزتها أحداث الضالع وردفان في الأيام الماضية، وما كان لها أن تحدث لولا بعض الاستفزازات. فأبناء طور الباحة في كل مكان، في القوات المسلحة والأمن أو حقل التربية والتعليم، أوالصحافة والاعلام وغيرها، يدركون أن التخريب والتدمير للمتلكات العامة والخاصة يلحق الضرر بالجميع، كما أن النضال السلمي مشروع وواجب ومصير حتمي في المطالبة بالحقوق. عدا ذلك فإن نبذ المظاهر الشطرية والإنفصالية أمر لا يقبل الجدل أو المساومة، كما هو الحال عند نبذ الفساد ورفض الظلم.

وقديماً وصف أحد الصحفيين طور الباحة وهو يستعرض تاريخ أبنائها النضالي بالحلقة الرئيسية أو الشريان النابض في القلب اليمني.. وأمام أبنائها اليوم تحد كبير لإثبات ذلك واقعاً.

للمعارضة والمعارضين للباطل

صالح مبارك الغرابي

عندما نقول معارضة ليس كل ما نقصده هو المعارضة المتمثلة بالأحزاب السياسية الموجودة على الساحة وهي الاشتراكي، والإصلاح والبعث والناصري أو ما يطلق عليه حالياً أحزاب اللقاء المشترك. فالذي نقصده هو جميع أفراد الشعب مجتمعه مع هذه الاحزاب والمطحونين من نيران الأسعار والجرع المتسارعة. بل كل شريف لا يرضى ولا يسمح لنفسه الأمَّارة بالسوء أن تهوي في الرذائل والمفاسد وما يعتمل من أشياء غير سوية ولا تمت لنا بصلة لا من قريب ولا من بعيد خصوصاً نحن أبناء المحافظات الجنوبية؛ فعلينا تقع مسؤولية ومهمة كبيرة وهي تخليص أنفسنا مما نحن فيه من أفعال لم نعهدها من قبل حتى في ظل حكم الإشتراكي لنا قبل قيام الوحدة. نأخذ مثالاً بسيطاً على ما نقول لكي تتضح الرؤية للجميع: القات هذه الشجرة الخبيثة التي أتت بالمصائب وتخريب البيوت، وأيضاً انحراف الكثير من الشباب، بل حتى الأطفال الصغار عن المسار والمسلك الصحيح والسليم فهو أخذهم جميعاً دون رحمة ولا شفقة لن أطيل كثيراً في شرح الجديد الأجد في يومياتنا المملة والكئيبة فهي تبعث بالغثيان والهذيان معاً، بل انها تصيبنا في أحيان كثيرة باليأس والإحباط.

وتنكمش الآمال العريضة فلهذا علينا جميعاً خصوصاً، أبناء الجنوب الذين أصبحوا مثل جمل ضائع في صحراء قاحلة وأيضاً مثلما قلنا لم نتعود على التعايش مع هذه الأوضاع المتخبطة وغير المستقرة على حال واحدة وحتى من حاول وجرب أن يتعايش مع هذه اللخبطة لم ينجح، بل فشل في أول المشوار الطويل وعاد بخفي حنين وهو يسحب أذيال الخيبة. قد يقول قائل: لماذا أوجه حديثي إلى أبناء الجنوب تحديداً!؟ أقول لهذا القائل: سؤالك مردود عليه ومن الواقع المعاش. وهنا أختصر المسافة في الرد وأقول ما قاله الفنان عبود خواجة في حوار أجرته معه صحيفة «النداء» وفي معرض رده على سؤال مماثل اذا يقول ابن السقاف: «الأخوان في الشمال لم يقف معنا أحد لكي نقف معهم». هذا هو سر تحيزي إلى إخواني أبناء الجنوب الأحرار وهم بمفردهم يكابدون الأذى والاستهتار والفوضى العارمة ونهب ثروات أرضهم الثرية وأشياء أخرى يصعب توقعها في زمن العجائب هذا. صحيح أن نضالنا السلمي تأخر بعض الشيء، ولكن مع تأخره هذا وزاد أتى بنتائج إيجابية وأحدث صدى واسعاً، ومحبيه ومنهم من في شوق وتلهف للانعتاق من حكم القبيلة ونظام الغاب. حتى أنه أي النضال، أصاب الكثير من أصحاب المنافع والمصالح الذاتية بشيء من فقدان التوازن والسيطرة على أحاسيسهم وأمزجتهم الضيقة أصلاً وغير القابلة إلا على ما اعتادت عليه من قبل، فجاءت أحاديثهم جوفاء ومبتورة، بل بذيئة ونابية لا يقبلها حتى من هو في جنون صارخ فكيف بمن هو في كامل قواه العقلية: ابتداء بفتح الملفات مروراً بتوعدات وانتهاء بشرب مياه البحر المالح عجبي لهؤلاء الناس مثلهم مثل القائل أنا ومن خلفي الطوفان. هذه هي بعض نتائج النضال السلمي في الجنوب وما خفي كان أعظم ومن هذا المنطلق أقول لكل أبناء الجنوب: لم يعد هنالك متسع من الوقت للتفرقة والشتات أو الضغائن والأحقاد أو ما يزرعه الاعداء بيننا لكي لا نتفق على شيء فاليوم الهدف واحد والجسد واحد فلا عودة للوراء فملامح الطريق أصبحت ظاهرة لكل ذي بصيرة ومتيم في حب الخلاص من العبث والفساد وتوابعه الكثيرة. فلا تتركوا الوشاة يدخلون بينكم ويفسدون ما بنيتموه من صروح النضال السلمي والحضاري، وثقوا أن نضالكم أصبح حديث الناس واهتمامهم في الداخل والخارج فلا تقبلوا بأنصاف الحلول أو الحلول الترقيعية التي سرعان ماتذوب مثل الثلج في شمس الأربعينية. ختاماً أقول للمعارضة والمعارضين للباطل في أرض الجنوب عليكم تطوير نضالكم وما يتواكب وتكنولوجيا العصر ومحدثاته «استمروا فأنتم أصحاب حق وكل وراء مطالب حثيثة، لن يضيع أبداً». وربي يساعدكم وكل الخيرين في المعمورة الواسعة. آمين يارب العالمين.

السقاف يُطلِق برنامجاً إلكترونياً لكسر الحجب في اليمن

في إطار حملة مقاومة حجب المواقع الالكترونية، أطلق اليوم وليد السقاف، مؤسس ومدير عام محرك البحث "يمن بورتال نت"، برنامجاً إلكترونياً يمكن للمتصفحين في الأراضي اليمنية من خلاله كسر الحجب وفتح وتصفح المواقع المحجوبة من قبل وزارة الاتصالات، بما في ذلك موقع "يمن بورتال نت". وقد وصف السقاف هذه الخطوة بـ"الهامة في طريق إنهاء الحجب بصورة تامة والقول: لا حجب بعد الآن".

ويأتي إطلاق برنامج Access Yemen Portal! ضمن عمل إقليمي بالتعاون مع منظمة شباب الشرق الأوسط Mideast Youth وعدد من الخبراء في مجال كسر الحجب على الإنترنت، ومنهم المبرمج الإيراني حامد صابر، صاحب برنامج Access Flickr الذي حقق شهرة كبيرة على مستوى العالم.

وسيتمكن جميع المتصفحين في اليمن من تصفح موقع "يمن بورتال نت" بالإضافة إلى أي من المواقع اليمنية المحجوبة من قبل وزارة الاتصالات عبر البروكسي الذي تم تفعيله قبل أكثر من أسبوع رداً على قيام الحكومة بالتوسع في حجبها للمواقع ليشمل ما يزيد عن ألف مدونة يمنية مستضافة على موقع مدونات مكتوب.

وقال السقاف إن البرنامج قد طال انتظاره، خاصة مع الحجب المتكرر للروابط البديلة للمحرك، حيث أن المئات من أعضاء "يمن بورتال نت" تساءلوا عن موعد إطلاق البرنامج الذي أعلن عنه قبل بضعة أيام. وسيتم إرسال رابط البرنامج إلى جميع الأعضاء.

يشار إلى أن من ميزات البرنامج قابلية إلحاقه ببرنامج المتصفح "فاير فوكس" ويستطيع القارئ تحديث النسخة بيسر. ويعمل البرنامج على تجديد وتغيير البيانات المستخدمة للحجب أولا فأول.

الخارجية

(تتمة الصفحة الأولى)

هم ثلاثة أشخاص ملتحين كانوا معا على متن سيارة وأطلقوا القذائف من طرف الحي الذي يتواجد فيه المجمع السكني».

وعززت أجهزة الشرطة والأمن في اليمن إجراءاتها الأمنية غداة الهجوم الذي استهدف ليل الأحد مجمعا سكنيا في العاصمة صنعاء يقطنه دبلوماسيون وخبراء أميركيون وأجانب معظمهم من موظفي شركات نفط أميركية عاملة في اليمن. وفرضت إجراءات أمنية مشددة في محيط السفارات الغربية والمصالح الحيوية تحسبا من هجمات محتملة. ولوحظ تكثيف الشرطة والجيش وجودهما في محيط السفارات الغربية والشركات الأجنبية والمرافق الحيوية، كما فرضت إجراءات تفتيش في الشوارع والتقاطعات والمنافذ الرئيسية. ودعت السفارة الأميركية رعاياها في اليمن لتوخي الحذر وطلبت منهم عدم الظهور في المناطق المزدحمة والتجول في الأماكن العامة.

التحقيقات الأولية أشارت إلى أن الهجوم على المجمع الذي تملكه شركة استثمارات كويتية مخصص لسكن الأجانب استخدم فيه نفس السلاح الذي استخدم قبل حوالي أسبوعين في الهجوم على مجمع السفارة الأميركية بصنعاء. وأعلن تنظيم القاعدة في اليمن مسؤوليته عنه، فيما رجحت مصادر مستقلة أن يكون تنظيم «قاعدة الجهاد في بلاد اليمن» مسؤولا عن الهجوم الأخير.

ضريبة

(تتمة الصفحة الأولى)

آثار عدوانها على سلطان القضاء صاحب الاختصاص الحصري في النظر بقضايا النشر. شحذت وزارة الإعلام قدراتها البيروقراطية لتحشد أسبابا فنية وإدارية تتعلق بشروط ترخيص الصحيفة. كان الحصاد بئيساً، ذلك أن الذرائع التي ساقتها متهافتة، ويعوزها المنطق.

دفعت "الوسط" فاتورة علاج رجال متوترين. ولا شك في وجود "أصحاء" داخل السلطة، سيُقدّرون لها ذلك. وعليهم أن يسارعوا لتعويضها بدءا من إلغاء قرار الإلغاء، والتفرغ لمواجهة التهديدات الكامنة في أطراف السلطة والبلد، وليس في "الوسط"!

الحكومة

(تتمة الصفحة الأولى)

العمل، مع تأكيده الدور الذي يمكن أن تلعبه المجالس المحلية في هذا الصدد.

وحمل المجلس جميع الإطراف مسؤوليات في عدم إفساح المجالس لتعطيل وعرقلة المشاريع والتسبب في إثارة أعمال التذمر والشغب التي تضر بالممتلكات الخاصة والعامة وتهدد السكينة والاستقرار. وقال: "يجب التطبيق الصارم للقوانين السارية وتكريس مبدأ سيادة النظام والقانون".

واطلع على تقرير وزارة الدفاع بشأن قرار وضع نظام جديد للتجنيد في القوات المسلحة بمعايير واضحة وشفافة يبدأ من نطاق المديريات والمراكز في كافة المحافظات.

وزير المالية قال للمجلس إن إجمالي قيمة القروض التراكمية 11 مليارا و215 مليون دولار، استخدم منها 9 مليارات و433 مليون دولار. مشيرا إلى تسديد 4 مليارات و258 مليون دولار.

وقال إن إجمالي الرصيد القائم للمديونية 5 مليارات و814 مليون دولار والباقي بدون استخدام مليار و782 مليون دولار.

المجلس اعتبر أن الإقراض الخارجي هو في الحدود الآمنة. مرجعا ذلك إلى السياسة المتبعة لعملية الاقتراض وإدارة الدين الخارجي خاصة وأن نسبة القروض الثنائية ومتعددة الأطراف تصل إلى 96.57 بالمائة من إجمالي القروض.

المنظور

(تتمة الصفحة الأولى)

الواضح قدرة هذه الحكومة على مواجهة الطرح الانفصالي الذي ذكر نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أنه يتلقى دعما خارجيا لم يُحدد ماهيته!

ومع نزول قيادات عسكرية إلى الضالع والحبيلين وأبين لمعالجة أوضاع الذين رُفضت طلبات التحاقهم بالجيش، استنفرت وزارة الداخلية أجهزة الأمن في ساحة مواجهة جديدة ضد ما تصفها بـ"الدعوات الهدامة الداعية إلى الانقسام والفرقة". وذكرت مصادر رسمية أن اجتماع مديراء الأمن ومديري فروع العلاقات العامة والتوجيه بالمحافظات والوحدات الأمنية ومديري إدارات العلاقات العامة والتوجيه بالوزارة، بحث تفعيل دور العلاقات العامة في توعية المجتمع بالقضايا الأمنية، والحفاظ على السلم الاجتماعي وترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية.

وفي الموازاة أعلنت السلطات أن النيابة شرعت في التحقيق مع المقبوض عليهم على ذمة أحداث الشغب، تمهيدا لمحاكمتهم، لكنها لم تفصح عن الطريقة التي ستتعامل بها مع قيادات سياسية بارزة في عدن، مثل علي منصر وحسن باعوم واحمد بن فريد؛ إذ أن محاكمة هؤلاء ستؤدي وفق ما يرى الكثيرون إلى توسيع قاعدة شعبيتهم، كما ستجبر أحزاب اللقاء المشترك على مساندتهم رغم علمهم الأكيد بالمواقف العدائية لهؤلاء تجاه أنشطة هذه الأحزاب.

وطبق مصادر موثوق بها فإن التحدي الاول الذي تواجهه اللجنة "الإنقاذية" حالياً هو مسألة ترتيب أولوياتها.

ولئن تم تشكيلها لمتابعة التطورات في المحافظات الجنوبية واتخاذ الإجراءات الفورية للحد من امتدادها، فإن تداعيات الأيام الأخيرة تكشف عن تشتت في اهتمامات أعضائها، خصوصاً مع ما يتردد عن دور للجنة في القرار الذي اتخذته وزارة الإعلام مطلع الأسبوع بإلغاء ترخيص صحيفة "الوسط".

والحال أن الخلفية الأمنية والعسكرية لأغلب أعضاء اللجنة مبعث تشكك حيال قدرة رئيسها وأعضائها على استحضار السياسة وممكناتها وأدواتها في ظل اضطرابات أمنية في المحافظات الجنوبية وبعض المحافظات الشمالية.

ومعلوم أن الانتقادات التي وجهت إلى الحكم بمختلف مكوناته، على مدى الأشهر الماضية، تركزت على عدم اقتداره على صوغ رؤى سياسية واقتصادية لاحتواء الاحتجاجات المتتالية في الجنوب. وأخذت أحزاب المعارضة، على الدوام، على الحكم اعتماده أدوات أمنية في مواجهة "الحالة الجنوبية" وإغفاله أية أدوات سياسية، وبخاصة اعتماد سياسة توافقية منفتحة على أحزاب اللقاء المشترك، والقيادات المعتدلة داخل حركة الاحتجاجات.

يواجه عبد ربه منصور هادي وزملاؤه في اللجنة المصغرة تحدياً كبيراً. فلأول مرة منذ حرب 94 توضع "القضية الجنوبية" ضمن اختصاص لجنة رفيعة ذات قوام محدد ومغلق. وسيتعين على نائب الرئيس أن يستحضر السياسة إلى طاولة الاجتماعات، وألا يتمترس، وأعضاء لجنته، داخل مربع أمني. ذلك أن السياسة هي الينبوع الذي خرجت منه الاحتجاجات كافة، حتى وإن تدثر البعض، في السلطة ومعارضتها الكلاسيكية، بمقولات نمطية من شاكلة أن الاحتجاجات بدأت مطلبية وتم حرف مسارها باتجاه سياسي.

على اللجنة المصغرة أن تذهب هي إلى السياسة، وإلا فإن عليها أن تستعين بـ"عدسات لاصقة" سياسية، ذلك أن المنظور الأمني المحض، من شأنه أن يفاقم الأزمات، ويكرِّس حالة طوارئ تكون الكلمة الفصل فيها للقوة... القوة المجردة التي كانت على الدوام القاسم المشترك الأعظم في مآسي اليمنيين على امتداد العقود الماضية، وبالتالي التهديد الأول للوحدة اليمنية.

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

ياسر العواضي: «على المجلس أن يدعم الحكومة في تحميل مسؤوليتها».
وعشال: «على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها عن إطلاق الرصاص وعشوائية الاعتقال»

الجلسة التي حضرها وزير الداخلية بلا صوت

■ علي الضبيبي

توافد أعضاء البرلمان في جلسة الإثنين إلى قاعة المجلس بشكل لافت. وفي الحادية عشرة إلاّ ربعاً وصل نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وأخذ طريقه إلى المنصة يصافح زعماءها الأربعة واحداً واحداً بدءاً من اليسار.

أخذ رشاد العليمي مكانه في الصف الأول والمعركة محتدمة بين البركاني وبافضل. لقد استمر السجال والتلاسن بينهما طويلاً دون أن يتدخل الوزير لفض الإشتباك.

كان الوزير يبدو متوعكاً. وكان مزاج رئيس المجلس غير رائق لمناقشة أحداث الشغب. لقد وزع الراعي الكلام بين البركاني وبافضل بالتساوي وأدار المباراة بصدر رحب. لكأنه يفضل أن يبقى النقاش في هذه الزاوية: قضية مستمثر خليجي امتنعت وزارة التجارة عن منحه الترخيص كما يقول بافضل.

لقد تنبه 4 من نواب الصف الأوسط الأخير لمسار الجلسة.. وأخذ بعضهم ينظر إلى ساعته والبعض رفعوا أيديهم لنقطة نظام. لكن الراعي تنبه لهم وأطلق صفارة نهاية المباراة مؤذناً للوزير أن يقدم ما لديه للمجلس. وكان رئيس المجلس قد طرح الموضوع على النواب: بين أن تكون الجلسة علنية. «أو نقول للصحفيين الله.. يفتح عليكم». والملاحظ أن الغالبية كانت تفضل أن تبقى الصحافة. وكان سلطان البركاني مع هذا الرأي وعدد من النواب (حاكم ومعارضة). بالنسبة لياسر العواضي الذي يجلس تحت شرفة الإعلام دوماً كان صوته يرتفع إلى الشرفة وهو يصيح بأن لا تكون الجلسة إلا مغلقة. كان الراعي قد خضع لرأي الأغلبية التي تفضل بقاء الصحفيين، ولكن وحين تسلم وزير الداخلية الميكرفون وآمال رأسه إليه أو ماله إيماءة جعلته يتراجع عن قراره ويطلب من القاعة إعادة التصويت، مبدياً رأيه: «يخرج الصحفيين ونخليها جلسة مغلقة نتصارح ونتدارس أمورنا براحتنا.. كل واحد يقول اللي بشتي».

أخذ الراعي التصويت وطلب من الإعلام مغادرة المجلس. كان يشير لهم بيده قائلاً: «يالله يالله.. يالله يا الله مع السلامة». لكن وهو يفعل ذلك كان الضجيج يرتفع والأصوات تعلو وتعترض، وقد اضطر الراعي أن يرفع الجلسة للتشاور بين هيئة الرئاسة لعشر دقائق.

في كل الأحوال خرجت الصحافة إلى الساحة وبقي الصحفيون في الشمس ينتظرون الرد أو ما قاله الوزير.

بعد نصف ساعة تقريباً غادرت الداخلية قاعة المجلس، وتدفق النواب خارجين، وخاطب سلطان البركاني الصحفيين: «قولوا إن الوزير لم يأت بجديد وأن صوته كان شاحباً». ورغم أن وزير الداخلية قد خرج والنواب قد شرعوا في نقاش موضوع آخر إلاّ أن الباب ظل مغلقاً في وجه الصحفيين.

وحسب نواب فإن العليمي لم يأتي بجديد يستحق الذكر. لكن ياسر العواضي وعلي عشال أكدا أن ثمة شيئاً مهما قاله وزير الداخلية. أفاد الأول بأنه جاء بمعلومات مهمة «يجب أن يحاط بها المجلس». وقال الآخر إن الوزير اعترف ضمنياً أن حالة البطالة والفقر وتدني المستوى المعيشي «دفعت هؤلاء الشباب إلى الخروج بحركة عنيفة».

وإذ حمّل النائب المعارض علي عشال الحكومة مسؤولية «الإعتقالات غير القانونية وإطلاق الرصاص الحي على المواطنين في الضالع وردفان»، حمّلها الآخر وهو نائب رئيس كتلة الحزب الحاكم مسؤولية التقصير في عملها «وأن تقف ضد الفوضى ومثيري الشغب». وقال إن إجراءتها قانونية «طالما وهناك من يخل باستقرار البلد».

وهاجم عشال الحكومة لرفضها قبول المجندين من الشباب الذين يعيشون حالة بطالة وفراغ. ووصف ذلك التصرف بـ «غير المسؤول وبالأداءات الحكومية السيئة». وقال إن هناك أخطاء ترتكبها الحكومة «من شأنها أن تمد ما يحصل بأسباب البقاء»، معتبراً هذه التداعيات إحدى نتائج «تلك الأداءات».

وإذ دعا ياسر العواضي أعضاء البرلمان إلى أن يشدوا على يد الحكومة باتخاذ إجراءاتها وقال: «أنا مع الضبط القانوني ومع الاعتقالات القانونية وأي اعتقال خارج القانون أنا ضده»، قال عشال: «أنا مع حرية التعبير عن الاحتجاج سلمياً، وضد أن تواجه الحكومة المحتجين بالرصاص الحي» داعياً المجلس إلى «أن يقف أمام هذا الأمر الخطير بمسؤولية وبصورة جادة». واستغرب عشال، أن تلجأ الحكومة للرصاص «حتى وان حدثت أعمال شغب فحكومات العالم، كما يقول، «تستخدم وسائل أخرى لتفريق المتظاهرين والجموع الغاضبة»، وتساءل: «أين مسيل الدموع مثلاً أو الماء الساخن، أو الرصاص المطاطي...». «حكومة المؤتمر لا تفرق بين المظاهرة السلمية والمواجهة العسكرية» قال عشال.

وكانت جلسات السبت والأحد والإثنين قد بدأت باعتراضات عيدروس النقيب رئيس كتلة الاشتراكي على الاعتقالات العشوائية التي نفذتها الحكومة ضد ناشطين سياسيين. وقال النقيب في جلسة الإثنين: «لقد قوطعتُ من الكلام 3 مرات. مازلت أطالب بالمعتقلين السياسيين الذين اعتقلتهم الحكومة من بيوتهم بدون وجه حق». وفي جلسة السبت قال إن الحكومة اعتقلت الذين لا دخل لهم بالأحداث وتركت المتسببين الرئيسيين. وكان الرد من ياسر العواضي جاهزاً: «عليكم أن تقدموا لنا أسماء هؤلاء إذا كان هناك من تسبب في الإخلال بالأمن وإقلاق السكينة ولم يقبض عليه».

يوم الأحد صاح عيدروس في وجه القاعة بصوت عال وهو يطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين: «علينا أن نثبت وحدويتنا من أقصى الشمال إلى أقصى اليمين»، وطالب المجلس بتشكيل لجنة لزيارة المعتقلين «حيث وبعضهم لم يعرف مصيره حتى الآن» قال النقيب.

ومن المقرر أن يعود وزير الداخلية إلى النواب صباح اليوم وقد عاد إليه صوته ليطرح عليهم ملابسات ما حدث بشكل كامل. لكن نواب في المعارضة أبدوا استغرابهم في جلسة أمس من عدم تضمين محضر جلسة الإثنين موعد حضور الوزير الذي اتفق المجلس أن يكون الأربعاء.

سلّمت اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي حقائق حادثة المنصة تقريرها إلى هيئة الرئاسة
في نوفمبر الفائت ولم يتسلمه أعضاء المجلس إلاّ قبل يومين:

هناك علاقة تلازمية بين الاستغلال والجشع من قبل متنفذين وبين أصحاب المشاريع الإنفصالية

أمضى تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي حقائق حادثة منصة ردفان 4 أشهر في ضيافة هيئة رئاسة مجلس النواب. واللافت أن المسافة الزمنية التي قطعها هذا التقرير من شرفة الرئاسة إلى القاعة كانت أطول من تلك التي استغرقها من لجنة حتى صنعاء.

في جلسة السبت الماضي تمنى اللواء يحيى الراعي رئيس المجلس على النائب البرلماني الأبرز صخر الوجيه أن يوجه سؤاله عن سبب تأخير التقرير وعدم مناقشته، إلى رئيس اللجنة المكلفة وليس إلى هيئة الرئاسة، «اسألهم هم هل وصلوه.. وبعدا قل إن الهيئة قصرت». وبدت الدهشة والإستغراب على وجوه النواب الذين توجهت انظارهم نحو الجهة الغربية من القاعة حيث علي العمراني رئيس اللجنة.

لم ينه الراعي تعقيبه على صخر إلاّ وقد ارتفع ذراع رئيس اللجنة في سماء القاعة. توقف الراعي للحظات يبلع ريقه، فيما لا تزال يد العمراني سابحة في الفضاء وقد وقف.

«على العمراني» قال الراعي بصوت خافت ومتردد وسمح له أن يرد ل ثم أدار كرسيه، إلى الخلف ليصافح أحدهم.

انتظر العمراني حتى يعود الرئيس بوجهه إلى النواب، وبدأ قائلاً: «اللجنة انتهت من تقريرها بشأن حادثة منصة الحبيلين في شهر 11 وسلمته وكنت أظن أن الإخوة في هيئة الرئاسة يتذكرون ذلك ولكن يبدو أنهم نسوا». موضحاً؛ ولكن كان الراعي قد دخل على الخط ليطرح على النواب مقترح أن تؤجل جلسة أمين العاصمة، الذي كان حاضراً في الأمام، إلى حين يحضر معه وزير الإدارة المحلية، وطلب من النواب التصويت على ذلك، فصوتت الأغلبية. وكعادة أخذت الضجة ترتفع والنواب يخرجون.

أسف العمراني لتأخر التقرير مبيناً أنه كان يجب أن لا يتأخر. لقد تضمن استنتاجات وتوصيات مهمة «انتهت بعضها» قال العمراني. وأضاف مستجسناً قراءته على المجلس: «قد يكون مناسباً أن نستعرضه هنا حتى ولو كان ذلك بعد 5 أشهر»، وجلس يجفف عرق جبهته بمنديل ومبتسما.

في تمام الحادية عشرة والنصف من جلسة اليوم الثاني تسلم أعضاء البرلمان التقرير ولكن بعد أن كرر صخر للرئاسة نفس سؤال الأمس.

«يا اخي مالك؟! التقرير موجود.. شلوه» رد الراعي على الوجيه وأشار للسكرتارية «وزعوه». وتقافزت القاعة تأخذه وتتسابق.

ما الذي لاحظته اللجنة في نزولها الميداني والتقائها بكل أطراف الحادث؟! لقد كشفت عن وجود علاقة تلازمية «بين صورة الإستغلال والجشع» من قبل متنفذين «وبين أصحاب المشاريع الصغيرة والنزاعات الإنفصالية من جهة أخرى». وقالت اللجنة: «إن كلا الجانبين يستحقان التنديد والإدانة».

وإذ رأت ذلك، أكدت أن الجهود التي بذلت لاحتواء ومعالجة جوانب وآثار حرب صيف 1994. «لم تكن كافية». ولأن الأمر كذلك؛ فقد أوصى التقرير، وعلى وجه الضرورة والإستعجال، بتقييم شامل وموضوعي لآثار تلك الحرب.

ولاحظت اللجنة أن الإستقطابات «والمناكفات السياسية والحزبية» قد ساهمت بقدر كبير في تفاقم المشكلة. «ولو أمكن معالجة قضايا المتقاعدين في الوقت المناسب وبشكل موضوعي وبعيداً عن الاهمال والترحيل والمماطلة من جهة» والتربص والإستغلال والتهويل من جهة أخرى «لما تفاقم الامر إلى ما هو عليه». وأهابت اللجنة في خلاصة تقريرها بكافة القوى الوطنية «أن تعيد النظر وأن ترشد خطابها وأساليبها» وبالمقابل «أن تتوخى وسائل الاعلام الرسمية والأهلية والحزبية الحقيقة والمصداقية.. حيث تبين للجنة أن الحقيقة قد تكون في واد وما يتناوله الإعلام في واد آخر».

وبشأن حادثة المنصة وما نتج عن اطلاق النار من قتلى وجرحى يوم 13 اكتوبر الماضي قالت: «يستحق الإستنكار والإدانة.. وما كان يجب أن يحدث».

وأوصى التقرير بضرورة استيعاب جزء من البطالة التي تعاني منها منطقة ردفان، وبإجراء دراسة عاجلة لإحتياجات المنطقة التنموية والحقوقية وعلى وجه السرعة.

وقالت اللجنة إنها تتفهم مجمل ما استمعت إليه من مطالب وحقوق لأبناء تلك المنطقة.

وفي نهاية تقريرها أشارت اللجنة المكلفة إلى أنها حرصت على أن تضع الصورة كاملة أمام المجلس حسبما سمعت، ومتماشية الدخول في بعض التفاصيل المرتبطة بالحادث «حتى لا يؤثر ذلك على سير العدالة في القضاء».

وكانت اللجنة نقلت الصورة إلى البرلمان في هذا التقرير بصورة مختلفة عن غيره من التقارير. لقد أوردت كلاماً وإفادات أطراف الحادث من مسؤولين وضباط وعساكر ومواطنين وجرحى ومصابين ومشائخ، وشهادات كما قيلت- حسب التقرير.

وكان البرلمان قد ناقش قضية حادثة المنصة التي نتج عنها 4 قتلى من المواطنين وعدد من الجرحى والمصابين، بعد حدوثها في منتصف اكتوبر الفائت وشكلت لجنة برلمانية لتقصي الحقائق برئاسة النائب علي العمراني وعضوية 6 نواب.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

أصبحت ردات فعل النظام الحاكم دونكيشوتية، هزلية، تقارب احتراف الكوميديا السوداء، غير أنها سوداء دونما كوميديا. الفرق أنه (أي النظام) يناطح طواحين الحق، وهذا ينزع عنه الدعابة التي كان يتمتع بها "دونكيشوت" سرفانتس، التي خلدته في مصاف الرومانسيين الغائيين للخير. بينما النظام الحاكم يسعى لتخليد نفسه لكن على طريقته.

في ظرف وسياق مختلف كان يمكن أن تثير ردات فعل النظام القهقهة فينا حد الانبطاح على ظهورنا ضحكا، آمنين أنه لن يستغل انبطاحنا فيدوس فوقنا ويعبر غير آبه للجثث التي خلفها.

لا نستطيع حتى أن نبتسم، وحيثما هناك ثكالى وأيتام كثر، فقد النظام رشده واختلت بوصلة تقديره للأمور. حينما -بكل هذه العنجهية والقفز على الحقائق- يواجه مطالب الشعب مهما بلغت حدتها وغايرت ما يبتغيه، فالقتل والاعتقال وإغلاق منابر الرأي، سيجاور المطالب والمطالبين من صدقيتهم وغاياتهم، والنظام بتدابيره تلك لا يستطيع مجاورة الحق فيما يفعله من قمع وعنف، وليس بهكذا احترازات يمكنه إنكار الحقائق: شرعية الشعب وشرعنة مطالبه وحقوقه.

أيتام وثكالى كثر لا ذنب لهم سوى وجودهم في رقعة من الأرض يتغيَّون توصيفها وطنا حقيقيا يحتفي بهم، لا ذنب لهم سوى أن حكام هذه الأرض لا يملكون قدرة على حكم شعب يفاخرون به، يرومون حيوانات شائهة يسوسونها.

حينما يغلق النظام منابر الرأي، أيظن أنه أوصد على الحقائق بابا لن تتسرب منه؟ ألا يدرك أن صوت الناس كالهواء سيتسرب من الصدوع التي تصطنعها صرخات القهر، وحينما يعتقل من يراهم قادة للغوغاء والشغب، إنما يؤكد مكانة هؤلاء القادة ويرسخهم في سجل البطولة ويخدم تخليدهم من حيث لا يريد حدوثه.

أن يرى النظام في القتلى الذين سقطوا من مواطنيه (يفترض بهم مواطنيه) يرى أنهم يستحقون هذا المصير ويلقي عليهم عرائض التهم الجاهزة مفهومة دوافعه، فما ذنب العسكر العاملين (أن هناك عسكرا متقاعدين ومتعطلين) الذين قتلوا أثناء تنفيذ تدابير بطشه؟ لا ذنب لهم سوى أنهم أداة لعسفه وتجبره. كم نحن محزونين على الآباء والأمهات الثكالى والأطفال الذين زج بهم على رصيف اليتم، أبناء المواطنين دونما رتب، والعسكر، وكل من ينتمي إلى هذا الوطن المنحور... وحديثنا ممتد.

البرنامج التعليمي
التعريف بالقانون
الدولي الإنساني"
بالتصديق على اتفاقيات جنيف لعام 1949 تلتزم الدول بالتعريف بالقانون الدولي الإنساني بين جميع فئات المجتمع من عسكريين ومدنيين. وعلى الرغم من أن لجنة الدولية للصليب الأحمر تاريخ طويل في مساعدة الحكومات على التعريف بالقانون الدولي الإنساني في صفوف قواتها المسلحة والأمن، إلا أن اللجنة الدولية تولي الشباب اهتماماً خاصاً، لذا تم إعداد البرنامج التعليمي "التعريف بالقانون الدولي الإنساني" لتعريف الشباب بمبادئ القانون الدولي الإنساني، ومفهوم الكرامة الإنسانية التي يجب احترامها في جميع الأوقات.
ICRC
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
www.icrc.org/ara

إصلاح مسار التخطيط

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

الأعمال التخريبية التي شهدتها بعض المحافظات الجنوبية استفزت مشاعر العامة من الناس، كونها استهدفت ممتلكات البسطاء والمطحونين، والمقرات الحكومية، وقد تفقد العمل السلمي النجاح الذي تحقق على مدى عام. ومع أن من قاموا بتلك الأعمال التخريبية مجموعة من الشباب يمكن وصفهم بمجموعة خارجة على القانون لا تعي مصالحها الخاصة ولا المصالحة العامة، لكن في المقابل كيف يمكن وصف النظام الحالي غير الواعي لوجباته أمام شعبه.

إن كان محدثو الشغب في الضالع وغيرها من المحافظات خارجين على القانون، فهل نستطيع القول إن لدينا حكومة تعمل وفقاً للقانون؟! بالقطع ليس هناك ما يبرر إحداث الفوضى والاعتداء على الآخرين؛ مما يوجب التعامل مع المعتدين على أساس أن ما قاموا به عمل جنائي. وبقدر ذلك العمل المستفز، كان بيان مجلس الوزراء يثير السخرية والغضب، لأنه أسرف في الحديث عن النظام والقانون والدستور والسكينة العامة، في حين أن المستهترين بنظام وبدستور والقانون في السلطة هم سبب ما حدث وما قد يحدث.

إن كان الجميع مدعوين لإدانة العنف ومثيري الشغب، فإن من العدل أيضا إدانة العابثين بالقانون ومن أوصلوا الناس إلى طريق مسدود؛ كونهم جميعاً شرذمة من المخربين. ومع أن التوزيع المناطقي للوظائف العليا والوسطية يثير الاشمئزاز والتقزز، ولكن ألم تقم الوحدة اليمنية على أساس تقاسم الوظائف؟! وكان يفترض أن يتم الخروج من ذلك التقليد السيئ وفق أسس ومعايير تحقق العدالة وترضي الجميع، دون أن يشعر طرف أنه المستهدف أو أنه الحلقة الأضعف أمام النافذين. فالاستئصال والتغيير غير المبرر وبدون معيار الكفاءة والنزاهة، يولد الكراهية ويدمر الوحدة الوطنية وروح البناء.

إذا ما أخذنا ما تعرض له أبناء المحافظات الجنوبية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي من إزاحة وإقصاء، سنجد أن الجميع يستحقون الإدانة، سواءً في السلطة ومثيري الشغب، مع أهمية الإشارة إلى أن الذين تعرضوا للإقصاء لم يكن بسبب انتمائهم المناطقي، بل كونهم الحلقة الأضعف، في ظل غياب القانون، وانتشار الفساد وإحلال الوساطة وتزييف الحقائق والتسكع في منازل ومكاتب المسؤولين وإحلال الخدمات الخاصة محل القانون والكفاءة والاعتزاز بالنفس والإخلاص في العمل. الشعور بالضيم لما تعرض ويتعرض له أبناء المحافظات الجنوبية في وزارة التخطيط، وغيرهم من الحلقات الضعيفة، يوجب علينا عدم الصمت، والدفاع عن الوحدة والقانون، والتنبيه، لعلّ وعسى يدرك العقلاء فداحة ما يقوم به أصحاب المشاريع الصغيرة والآنية.

الوضع الحالي لوزارة التخطيط قد يصبح حسب ما توقعه أحد موظفيها عقب إعلان الرئيس أن مهرجانات أعياد الوحدة ستكون كل ثلاث سنوات، فعلق ذلك الموظف بقوله إن المهرجان القادم سيكون بمناسبة الوحدة وكذلك بمناسبة تصفية أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية من الوزارة. نعم، لقد تم الإطاحة بهم، وبدون أي مبررات، بعد أن كانوا يشكلون نصف الوكلاء ومدراء العموم ومدراء الإدارات بعد الوحدة؛ وذلك بسبب غياب القانون، ووجود المشاريع الخاصة، وكونهم الحلقة الأضعف. أما الذين صمدوا واحتفظوا بمواقعهم فإن حقبة الوزير الحالي قد أبقتهم في مواقعهم، ولكن بدون صلاحيات أو حقوق، مثلهم كمثل غالبية الموظفين، على عكس الحقب السابقة التي كانت توزع فيها عضوية مجالس الإدارات في المؤسسات المختلفة والمهام والسفريات على الجميع، ولكن بشكل عشوائي، وكأنها هدايا. أما الحقبة الحالية فقد تم فيها شخصنة الوزارة وتحويلها إلى ما يشبه منظمة أو جمعية خيرة صغيرة يديرها مجموعة من المستفيدين سينتهي نشاطها بموت المؤسس أو انتهى الغرض الذي أنشئت من أجله، وهذا ما يدركه المانحون والمتابعون لوضع الوزارة.

إذ كان إبراهيم عرجي، مدير عام الإنشاءات في التخطيط، الذي شغل ذلك المنصب في جمهورية اليمن الديمقراطية وحتى عام 2004، حيث أصبح أبرز ضحايا الحقبة السابقة، لأسباب تتعلق بالمناقصات ومستخلصات الصرف المالي. كما أن كثيرا من الإدارات العامة قد اختفت في الحقبة الأخيرة لأسباب تتعلق بسيطرة البعض وحضورهم كل الفعاليات، لأسباب لا علاقة لها بالتنمية، بقدر خدمتها للسياسة البريطانية (وللحديث حول المساعدات البريطانية بقية). وإن كان من المفترض أن تكون الإدارة العامة للمنظمات الدولية والإقليمية هي المسؤولة عن المشاركة في زيارة الوزيرة الهولندية إلى عدن، كونها لم تأت إلا لسبب محدد لزيارة اللاجئين في المخيمات، لكن البعض يرى في نفسه صالحا لكل المهام ما دام القانون غائبا والأموال البريطانية متوفرة.

يستطيع المواطنون في مأرب ومعهم الدولة تسوية النزاعات في المحافظة وتهجير الجامعة والمدارس، لكنهم الآن لن يكونوا قادرين على وقف تقدم الرمال

«خالد» و«عكرمة» مدرستان: الأولى دفنتها الصحراء، والأخرى تخنقها الزحمة

يتكبد التعليم في مأرب خسائر فادحة كل عام بسبب النزاع والثأر. والجامعة ليست وحدها أكبر المتضررين. الابتدائية أيضاً تتضرر؛ وإلا ماذا تعني مبان ضخمة وخالية من الطلاب.
قبل أسبوعين كانت «النداء» في مأرب، والتقت عددا من الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، فعرضوا لها حقيقة ما يجري. إنها الكارثة وليس ثمة ما يشير إلى مستقبل مختلف.
وإذا كانت نسبة خريجي الثانوية العامة تتراجع كل عام، وتنخفض من فصل دراسي إلى آخر داخل الجامعة، فإن المدارس بكل مراحلها تتعثر بصورة رهيبة، وهي في باكورة صفوفها الأولى.
واللافت أن المدارس/ المباني تتوزع في مديريات وعزل المحافظة بكثرة، وبعضها من طابقين، ولا يزال التعزيز قائماً لكن في المقابل: كم مقدار إنتاجها السنوي؟!

■ علي الضبيبي
ali.dhubaybi@yahoo.com

● سنان

● عارف

يعمل سنان الصبري في مدرسة "جعفر بن أبي طالب"، التابعة لمركز مديرية الوادي التعليمي، منذ 12 سنة. كان يائسا وهو يتحدث لـ«النداء». قال: «مدارس كثيرة ولكن ما فيش طلاب». وأضاف معززاً كلامه بمثال: «مدرستنا دورين ولا يدرس فيها سوى 121 طالباً».

ومقارنة بعدد الأولاد في منطقة «الكولة» وما حولها فإن هذا العدد «قليل جداً ولا يتجاوز 30٪» يقول سنان. ويعتقد، وهو الذي ترك بيئته الخضراء والجميلة (إب) ونذر حياته لمأرب، إن النزاع والثأر «هما الخصم الأول والأهم». و يعتقد أيضاً أن «الناس هنا لا يقدرون قيمة العمل ولا يشعرون بمسؤولية تجاه أبنائهم». وعلى الرغم من ذكره أسباباً عديدة تتعلق بالكادر والمنهج المدرسي، إلا أن النزاع والثأر وأولياء الأمور، من وجهة نظره: «هم السبب الأبرز». وشكا سنان، وزميله عارف الصبري، يشاطره الضيق، الوضع المتردي الذي يعيشه المعلم والطالب في مأرب على حد سواء. فإلى تأثر المعلم، هو أيضا، بأية نزاعات أو مشاكل، فإن «المدرسة الواحدة يمسكها معلم واحد. ومع ذلك: لا أكل ولا سيار» يقول سنان. ويضيف عارف ضاحكا: «يأكل بسكوت وعصير إذا ما قدرش يخرج المجمع» يقصد المدينة. عارف هو الآخر من إب، ويعمل في مدرسة "التضامن" في «آل لمد» معلماً لمادة اللغة الانجليزية.

سنان وعارف أوضحا كيف تتأثر المدارس الأساسية والثانوية بالنزاعات والثأر. وقالا إن النزاع الناشب بين قبيلتين مثلاً، داخل إطار القبيلة الواحدة، يمنع ويحول دون وصول طلاب القرية الأخرى إلى المدرسة في تلك القرية. ويضيف عارف: «وحتى أصحاب القرية التي فيها المدرسة لا يقبلون طلاب القرية الأخرى أن يدخلوا قريتهم ويدرسوا عندهم». وحاول عارف أن يختصر: «المهم: كل قرية تشتي مدرسة لا راسها».

يتشابه الوضع في كل المديريات. فعشرات الطلاب في مديرية حريب العام الفائت رسبوا في امتحانات الثانوية العامة. ولقد حرم طلاب ثانوية «الجوبة» من امتحان الشهادة العامة بسبب النزاع.

يقول الطالب حسين مساعد المصعبي، وهو من حريب إن مشاكل بين القبائل، التي ينتمي إليها هؤلاء الطلاب وقبائل أخرى، حالت دون تمكنهم من الوصول إلى عاصمة المحافظة، حيث المركز الامتحاني هناك. وأفاد حسين بأن هؤلاء الطلاب اضطروا إلى إعادة السنة الدراسية كاملة «وهم ذي السنة يعيدون دراستهم».

يتكرر المشهد ذاته كل عام مع الطلاب. ويتذكر حسين مساعد، عاما دراسياً مشابهاً حين لم يستطيعوا، هو وزملاؤه الوصول إلى المدرسة قبل أربع سنوات. «عندما خلصنا صف تاسع، وكنا 35 طالبا ما كانشي مدرسة ثانوية إلاّ في منطقة ثانية وبيننا وياها مشاكل، فتوقفنا عن الدراسة حتى نصف السنة». قال حسين. وأضاف أن قيادة المحافظة تدخلت سنتئذ «وكانوا ينقلونا على سيارات كل يوم إلى مدرسة أخرى بعيدة وتحت حراسة أمنية مشددة».

عندما يتحدث الناس في مأرب عن دواعي النزاع والثار تكون الأراضي هي السبب. وإذا ما تناقشوا عن الحلول يبدأون من المدرسة والمسجد ويعتقدون أن المفاتيح بيد الدولة والمشائخ. يؤكد المواطن علي محمد سبيعان «أن البداية من هنا» وأشار إلى الجامعة، «وأن المفتاح بيد اثنين: المسؤول والشيخ» أضاف.

سبيعان من مديرية الوادي، وهو أحد الآباء المحروقين على مستقبل الأبناء. قال لـ«النداء» إن الطالب الذي يصل إلى الجامعة محظوظ جداً؛ «في ناس ما يروحوا المدارس إلاّ برفيق». وأردف مؤيداً كلام سنان وعارف: «كل ما ذكروه صحيح. عندنا احنا في مأرب مشكلة مع التعليم، شوفوا لنا حل يا جماعة!». وحين أُبلغ عن مشروع جمعية المستقبل بشأن الثار والنزاع في مأرب، تحمَّس للخبر وتهور في الطلب: «نشتي حل جذري للثار، ونشتي نهجِّر كل شيء مش المدرسة والجامعة وحدها».

يشعر المواطنون في هذه المحافظة ضئيلة، فطلاب "عكرمة" الذين أنهوا المرحلة الأساسية، يضطر الطامح منهم لدراسة الثانوية أن يقطع مسافة 5 إلى 6 كيلومترات إلى منطقة "الحامي" حيث مدرسة "اليرموك" الثانوية. ذلك بالنسبة لبعض البنين، أما بالنسبة للبنات «ما تقدر البنت تروح» يقول ناجي.

قد يستطيع المواطنون في مأرب ومعهم الدولة تسوية النزاعات في المحافظة و"تهجير" الجامعة والمدارس، لكنهم الآن لن يكونوا قادرين على وقف تقدم الرمال. إنها تتوغل كل يوم في مناطق شاسعة من عبيدة والجدعان دون اكتراث الجهات المختصة. لقد طردت الكثبان الرملية الهائلة قرىً بكاملها من السكان، دافنة البيوت والآبار والمزارع. وقد شاهدت «النداء» قرية «العواش» من آل دباش وهي تدفن، ومدرسة "خالد بن الوليد" الأساسية وهي تختنق وتلفظ أنفاسها الأخيرة.

وهي إذ تبدو غارقة في الرمال الحارة حتى الوسط، يبدو الثأر والنزاع هناك يحضران كمشكلة ثانوية في أذهان الناس، فيما الصحراء غريمهم الأول. وقد طالب ناجي بن صالح بن هديب الجهات المسؤولة في وزارة الزراعة بتحمل مسؤوليتها تجاه مواطنيها هناك.

وتلقت «النداء» رسالة من أحد المواطنين في شبوة، وهو من مديرية مجاورة لمأرب من جهة حريب، شايف ناصر الدفيعة، تحدث فيها عن الثأر كمشكلة قديمة وموروث سيئ. لكنه أوضح أن ثأر ما بعد 90 مختلف؛ «90٪ تقريباً من هذا الثار كان سببه الأراضي الزراعية» قال شايف.

وأضاف ممعناً في التفاصيل المسببة: «كانت أراضي الجنوب قبل الوحدة مؤممة مع الدولة، ولما جاءت الوحدة لم يضعوا حلا لهذه المشكلة وترد الدولة لكل واحد أرضه، فحدثت نزاعات بين المواطنين أنفسهم على هذه الأراضي، وتطورت النزاعات إلى ثأر». واستدل شايف بمعدل ارتفاع نسبة الثارات في شبوة التي ارتفعت بشكل كبير بعد الوحدة «في حين انخفضت في مأرب». واتهم الدفيعة أطرافاً في الدولة بتغذية الصراعات بين القبائل «وتأجيج الثأر». ويعتقد الرجل أن التأثيرات السلبية للنزاع والثأر في شبوة على التعليم أكبر بكثير ممّا هو عليه في مأرب.

يتفق المواطنون في مأرب على الأسباب، ويتفقون أكثر على الحلول. وفيما دعا ناجي بن هديب إلى تفعيل دور القضاء والأمن كأحد وأنجع الحلول، طالب علي أحمد الشريف، وهو من مديرية حريب، بأن يضطلع المشائخ بدورهم تجاه هذا الموضوع «وينسقون مع الدولة». وطالب الأخير الرئيس بأن يتدخل شخصياً لحسم الأمور؛ «هو يحظى باحترام الجميع والناس يمشوا وراه حيثما قال».

ثمة أمور أخرى من شأنها أن تسهم في تحجيم الثأر، من وجهة نظر بن هديب: سرعة البت في حل القضايا قبل أن تتطور إلى ثأر.

وأيضاً يضيف ناجي: «اتخاذ إجراءات صارمة ضد من يأخذ بالثأر داخل الجامعات والمدارس وعواصم المدن والأسواق، وملاحقته جنائياً بموجب القانون».

● سبيعان

● حسين

● شايف

■ كانت أراضي الجنوب قبل الوحدة مؤممة مع الدولة، ولما جاءت الوحدة لم يضعوا حلا لهذه المشكلة، فحدثت نزاعات بين المواطنين أنفسهم على هذه الأراضي، وتطورت النزاعات إلى ثأر

■ يشعر المواطنون في مأرب بالمرارة وهم يتحدثون للصحافة عن ضرر الثأر، ويظهرون تعطشاً شديداً لأية حلول

بالمرارة وهم يتحدثون للصحافة عن ضرر الثأر، ويظهرون تعطشاً شديداً لأية حلول. أخذ ناجي بن صالح بن هديب الشبواني نفساً عميقاً، وضرب بكفيه على دركسون سيارته وهو يقف بمحاذاة مدرسة "عكرمة": «أففف! 27 سنة ولا تزال 3 فصول وابتدائية». إنه شعور يختلط فيه الحنين بالأسى في صدر رجل احتضنته هذه المدرسة وهو دون سن السابعة مطلع الثمانينيات. فـ"عكرمة" مدرسة عريقة وصامدة بفصولها الثلاثة، التي لم تشهد أية ترميمات، لثلاثة عقود.

وإذ يتعلم فيها البنين والبنات، ويربون على المائة، موزعين على صفوف، إلا أنهم، وحسب ما يذكر بن هديب، «يركمون أحياناً داخل فصل واحد».

في منطقة آل شبوان تبدو المدارس

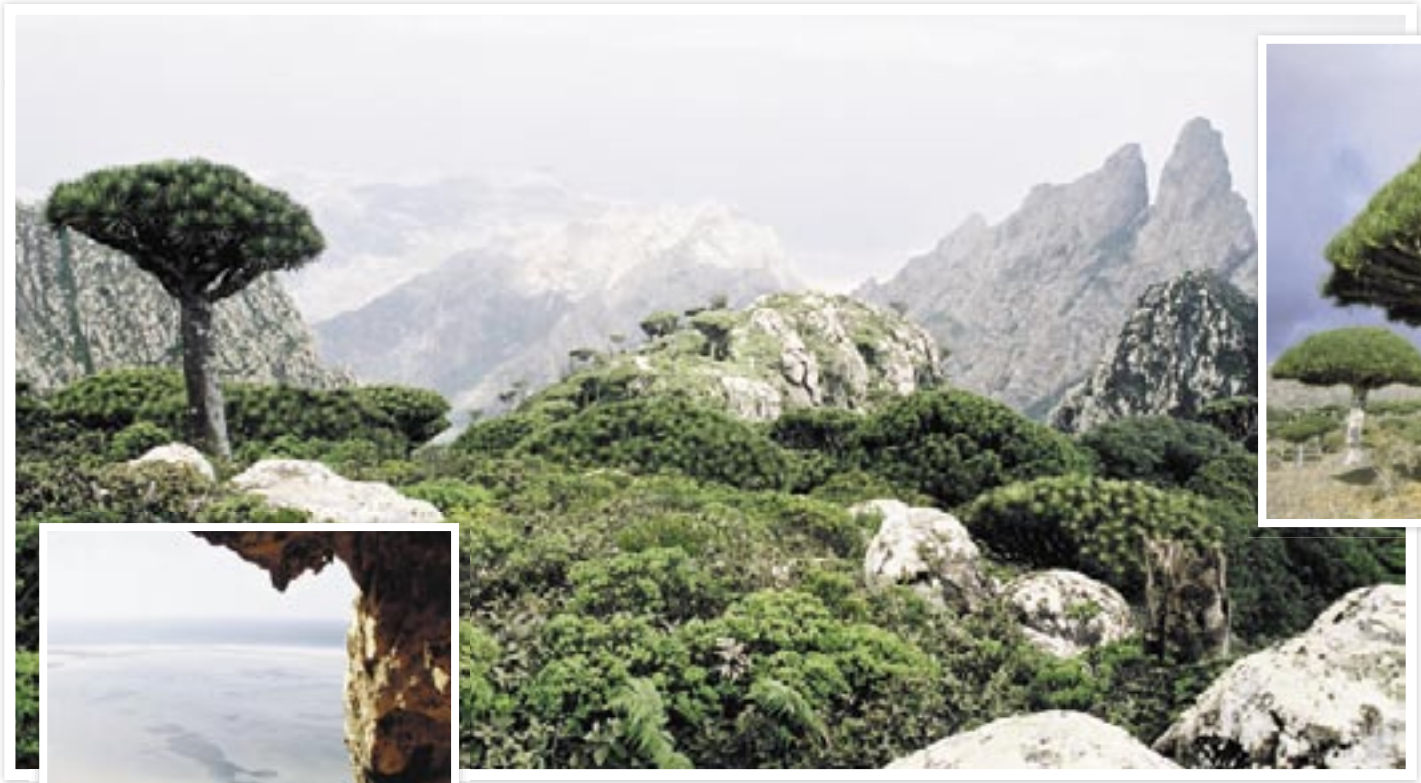

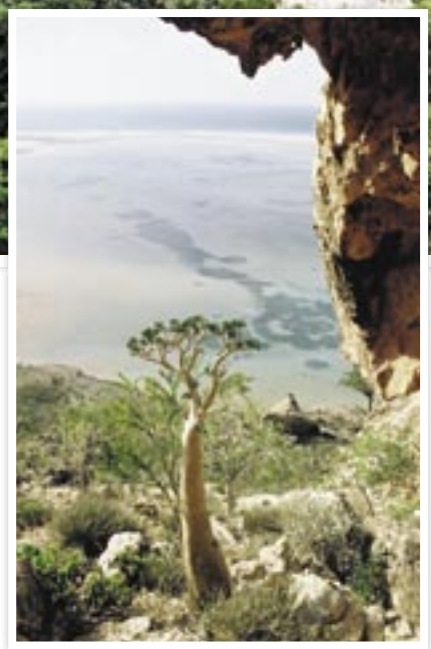

حداد في سقطرى، والمختصون في حالة ذهول

الحكومة تستبيح «دم الأخوين»

■ طائرة مسؤول رفيع تحمل 144 شجرة نادرة إلى عدن

■ هيئة البيئة تحتمي بمذكرة تفاهم بين اليمن والسعودية، ولائحة حكومية تحظر استخدام عينات النباتات النادرة لغير الأغراض البحثية

■ جهة سعودية رفيعة طلبت العينات، والجهات اليمنية المختصة نفذت خلال 24 ساعة

منذ 24 مارس الماضي والمختصون في مجال «التنوع الحيوي»، في جزيرة سقطرى، يعيشون أجواء حداد. لم لا؟ ففي صباح ذلك اليوم غادرت طائرة خاصة، تابعَة لمسؤول يمني رفيع، مطار الجزيرة محملة بـ12 صنفاً من الأشجار النادرة. توجهت الطائرة إلى عدن، وأفرغت حمولتها هناك، قبل أن يتم شحنها مجدداً في طائرة أخرى عبرت الحدود الشمالية باتجاه الرياض.

«نزلت علينا أوامر من فوق»، قال أحد المختصين لـ«النداء» الأسبوع الماضي. كان يعزي نفسه وقد لخّص الحالة النفسية التي يعيشها المختصون في الجزيرة في جملتين: «كلنا هنا زعلانين ومش راضين، أخرجوهن غصباً عنا». في نبرته نحيب، وفيها أعراض لمصاب بالانتزاع النفسي اختفى للتو أحد أقاربه، ويجهل المصير الذي سيؤول إليه هناك... في أرض الحرمين.

●●●

في 23 مارس تسلمت السفارة السعودية في صنعاء ملفاً مرسلاً من هيئة رفيعة (جداً) في الرياض، يحتوي على 12 ورقة. في كل ورقة تظهر صورة نقية لشجرة نادرة في أرخبيل سقطرى. وتحت كل صورة نبذة تحتوي على إسم الشجرة واستخداماتها. وأسفل كل صفحة كتب حرفيا: 12 حبة.

بعد ساعات كانت حزمة الأوراق المهمة في مكتب وزير المياه والبيئة. وفي اليوم ذاته كانت قد وصلت إلى مكتب رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة وقد أضيف عليها توجيهات معالي الوزير: «توفير المطلوب حسب النظام المتبع في تبادل المواد الحيوية».

توفير المطلوب! لكأن الأمر متعلق بقرطاسية تخص مكتب الوزير. هذا في حد ذاته عدوان مباشر على البيئة. وهو انتقاص لا يغتفر من شأن الأشجار النادرة، وبخاصة شجرة دم الأخوين.

إلى دم الأخوين، أهرقت الجهات المختصة في العاصمة دماء 11 نبتة نادرة أخرى هي: «فرحل، إمتا، معبرة، كرتب، إشحب، نمهر، بوص، تريمو، واصفد، دصفرريهن، قمحم، مشحرمهن، دي جريج».

كذلك تجري الأمور في خفة واستسهال وسلاسة قصوى، حتى أن الدهشة تأخذك: في أي ركن يا ترى ينزوي الروتين؟ وهل يا ترى انتحرت البيروقراطية اليمنية على مذبح «العلاقات الحميمة» مع الأشقاء؟

بدون أية مذكرات إضافية، وبدون تبادل أية مذكرات خاصة بين الجهات ذات الصلة (في المركز، ومع الفرع في الجزيرة المكلومة)، تم في اليوم التالي 24 مارس نقل 12 حبة (!) من كل صنف عبر طائرة نائب الرئيس، كما أفادت مصادر محلية في الجزيرة، إلى عدن، ومن ثم إلى السعودية.

●●●

شحنت 12 حبة من 12 نبتة نادرة (144 نبتة) إلى خارج اليمن، دون أن يكون هناك طلب واضح يحدِّد الغرض منها.

وبحسب محمود شديوة رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة، فإن عملية إخراج العينات تمت تنفيذاً لمذكرة تفاهم وُقعت بين اليمن والسعودية بشأن التعاون في مجال «المحافظة على التنوع الأحيائي». وقد تكرم رئيس الهيئة بالسماح لـ«النداء» بالاطلاع على المذكرة، لكنه وجه بعد منح الصحيفة نسخة منها.

المذكرة (السرية للغاية!) تم توقيعها في يونيو 2002، بين هيئة حماية البيئة (اليمنية) والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية (السعودية)، وتنص الفقرة 2 من المادة4 على أن «يتبادل الطرفان عينات الأنواع الفطرية النادرة أو المهددة بالانقراض لغرض البحث العلمي وبرامج الإكثار».

●●●

لا يوجد في حزمة الأوراق السعودية ما يفيد بوجود جهة بحثية معنية بـ«دم الأخوين»، وإنما يظهر مكتب مسؤول سعودي رفيع جداً لا صلة له البتة بالبيئة باعتباره صاحب الطلب المفترض.

والحق أن عملية شحن «المطلوب» تمت دون طلب بالمعنى الحرفي والفني للكلمة. وبحسب مصدر خاص في عدن فإن أمراً صدر من رئاسة الهيئة في صنعاء موجهاً إلى مدير فرع الهيئة في سقطرى، بتوفير العينات. تم توفير «المطلوب»، تمت دون أن يُسأل المختصون عما إذا كان جائزاً شحن المطلوب أم لا، وهل الغرض من «المطلوب» بحثي أم شيءٍ آخر، وما إذا كان عدد العينات المطلوبة من الأشقاء معقولاً ومقبولاً أم أكبر مما تحتمله قلوب أولياء «دم الأخوين»، أي المختصين».

«ما حدث يُعتبر مخالفة كبيرة»، قال المصدر، واصفاً الأسلوب الذي اتبع لتلبية الطلب (للدقة: اللاطلب) السعودي بأنه غير علمي، موضحاً أن الكميات المطلوبة من كل شجرة تُعد «كبيرة جداً». وهو أشار إلى أن رسالة سعودية إيضاحية تسلمتها اليمن بعد أيام من وصول «الشحنة الثمينة» إلى السعودية، أفادت بأن العينات «المطلوبة» لغرض البحث العلمي!

●●●

في 26 نوفمبر 2002، أي بعد 5 أشهر من توقيع مذكرة التفاهم اليمنية- السعودية، أقر مجلس الوزراء لائحة «تنظيم أخذ العينات من مجموعة جزر سقطرى» قرار مجلس حمل الرقم 315. وفي الفقرة 9 من المادة 8 من اللائحة يرد التالي:

«يمنع خروج أي عينة من العينات المعرضة للانقراض». وفي مادة أخرى يتم التشديد على عدم إخراج أي عينة إلا لغرض البحث العلمي. وتحدِّد اللائحة آلية تنفيذ أي طلب للحصول على عينات، حيث تلتزم الهيئة العامة لحماية البيئة بدراسة الطلب المقدم من الباحث أو الفريق البحثي، والرد عليه خلال أسبوعين بالموافقة أو الرفض. ولكي يتسنى للهيئة البت في الطلب، فإن على الباحث أن يقدم طلباً رسمياً يتضمن معلومات عن خطة البحث وأهدافه ومنهجيته والجهة الممولة.. الخ.

الثابت أن لائحة مجلس الوزراء تجبُّ مذكرة التفاهم، لكن الهيئة لم تستغرق سوى عدة ساعات، لا للرد على «الطلب المبجَّل»، وإنما لتنفيذه. لذلك فإن المختصين في جزيرة سقطرى حزينون وغير راضين، ويعانون من وخز الضمير لأنهم اضطروا إلى تنفيذ «الأوامر التي جاءت من فوق».

الميتة فقط

أحد المختصين في سقطرى قال لـ«النداء» إن إخراج عينات من الجزيرة يشترط أن تكون ميتة لضمان عدم زراعتها أو إكثارها من قبل الجهات والدول الأخرى، وهو الأمر الذي أكده سالم داهق مدير فرع الهيئة العامة لحماية البيئة هناك، لكنه أوضح أن هناك إمكانية لإخراج العينات للدول التي تربطنا بها إتفاقيات تبادل التنوع الحيوي.

مختص آخر في الجزيرة أوضح لـ«النداء» أسلوب إخراج العينات لغرض البحث العلمي حيث يأتي الباحثون (أفرادا، جهة، منظمة، دولة) عبر الهيئة العامة لحماية البيئة ويتم تحرير عقود معهم حول دراسة العينات. وفي العقد يكون غير مسموح إخراج العينات الحية والتي ممكن أن تنمو في المنطقة التي ستؤخذ إليها. بعد التوقيع على العقد في صنعاء يذهب الباحثون إلى فرع الهيئة في الجزيرة ليتم تحويلهم إلى المختصين.

إذا سارت الأمور على النحو الذي اتبع فيما يخص الطلب السعودي، فإن المختصين سينعمون بإجازة طويلة في الجزيرة الساحرة. عليهم فقط أن يخدروا ضمائرهم.

النائب علي العنسي: الحكومة لا تُبالي!

البحث العلمي أصبح الشماعة التي يعلق عليها أسباب إخراج العينات النادرة والتي لا توجد سوى في سقطرى فيضيع معها حق اليمن في الملكية وتهدد تلك العينات بالانقراض.

البرلماني علي العنسي عضو لجنة المياه والبيئة أرجع الأمر إلى اللامبالاة وضعف الجانب الحكومي الذي استشهد بخروج زهرتين نادرتين من اليمن وزراعتها في دولة أخرى، مضيفاً أن المجلس في توصياته فيما يخص إتفاقية قرطاجنة (السلامة الإحيائية) شدد على ضرورة عمل بنك لكل الكائنات الحية والنادرة في اليمن وتسجيلها دولياً حتى يتم ضمان عدم تعدي أي دولة أخرى عليها.

في رد جاء من الهيئة العامة لحماية البيئة حول تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة باتفاقية السلامة الإحيائية وردت الفقرة التي تقول بأنه فيما يخص الأصول الوراثية لاتزال الجهود في هذا الاتجاه في مراحلها الأولى من التنفيذ ويعود السبب في هذا إلى حداثة مفاهيم حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، إضافة إلى عدم تبلور اتجاه واضح في هذا الجانب لغياب الجهات العلمية والأكاديمية اليمنية التي يمكن أن تنظم قضية الوصول إلى الأصول الوراثية وتوثيقها وإنشاء بنك لحفظ تلك الأصول وآلية تبادلها العلمي واستخدامها في الأغراض العلمية والتجارية والصناعية المختلفة.

ما سبق يؤكد ضياع حق اليمن في ملكية أنواع كثيرة نادرة إضافة إلى عدم إستفادة اليمن كذلك مما يسمى تبادل، حيث لا يوجد في اليمن إمكانية لعمل بحوث ودراسات وراثية بحسب ما ورد في رد الهيئة، ما يؤكد أن اليمن هي الجهة التي تعطي دائماً فيما يخص النباتات النادرة فقط فإن اليمن مصنفة من فئة الدم +O.

الدوباس آخر الغزاة

إلى إخراج العينات النادرة بسلاسة، تعاني سقطرى من مشاكل كثيرة تهدد تنوعها الحيوي.

ضعف المنافذ البحرية إحدى تلك المشاكل، حيث يسهل إخراج العينات بطريقة أو بأخرى. مصدر في الجزيرة لفت إلى عدم انضباط وفاعلية القائمين على مراقبة المنافذ، كالمطار والميناء والمنافذ البحرية الأخرى.

دخول العينات إلى الجزيرة في نظر مدير فرع الهيئة أخطر من خروجها حيث تستوطن العينات الدخيلة على حساب الكائنات المتوطنة. مرض دوباس النخيل كان أخطر الغزاة، حيث اقتحم الجزيرة عبر المنفذ البحري. هناك أيضاً الغراب الهندي الذي يهاجم بيوض الطيور، إضافة إلى أنواع نباتية أخرى كالعشار والشيشبان وغيرها من النباتات والكائنات الحية الدخيلة على سقطرى.

الحيوانات الأليفة كالأبقار والأغنام والماعز وغيرها تأتي كعدو آخر للنباتات والأشجار النادرة حيث يؤثر الرعي العشوائي عليها ويقضي على عدد منها مما جعل الجهات المختصة هناك تسمح بتصدير كميات من تلك الحيوانات إلى الأسواق خارج الجزيرة لتخفيض عددها.

جوهرة... في يد فحّام

جزيرة سقطرى أو أرخبيل سقطرى بحسب القرار الجمهوري في اعتماد التسمية. تتميز بتنوع حيوي فريد ونادر. تحتوي الجزيرة على 900 نوع من النباتات، أغلبها طبية. منها 307 أنواع متوطنة كنبات دم الأخوين ووردة الصحراء (التريمو) والأمتى والكرتب واللبان، إضافة إلى ما يزيد عن 300 نوع من الأحياء الفطرية التي تتخذ من الجزيرة الموطن الوحيد لها في العالم. وتعد سقطرى رابع جزيرة في العالم من حيث التنوع الحيوي، ووصفها عالم النبات الإيطالي البروفيسور ماركو برونو، من جامعة روما، الذي زارها بداية العام الحالي، بالنقطة الساخنة على مستوى العالم لغناها بالتنوع الحيوي.

جزيرة كسقطرى وتنوع حيوي نادر كالموجود فيها الأحرى أن يعامل معاملة خاصة والاهتمام بها أكثر والنظر في الإتفاقيات الجائرة على الجزيرة وممتلكاتها وإعادة النظر في القوانين واللوائح التي تملأها الثغرات.

مطلوب المصارحة في التعامل مع قضايا التعليم الجامعي

احمد عبدربه علوي

إن منطق المصارحة يقتضي أن نتعامل مع قضايا التعليم برؤيــة واضحة وجريئة لمختلف جوانبها ومشــكلاتها وفي صلتها بحقائق الواقع اليمنــي وتحدياته وطموحاته. وهذا ما كشــفه وما أوضحه د. صالح علي باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المعهود بصراحته ونزاهته، لأعضاء مجلس النواب، و تكرمت صحيفة «النداء» بنشر ذلك النقاش الذي جرى في مجلس النواب في عددها رقم 145 الصادر يوم الاربعاء الموافق 25 مارس 2008. حيث أوضح الاخ د. باصرة بكل أمانة وشــجاعة القضايا والمشاكل التي يعاني منها التعليم العالي، ووضع بكلماته هذه وصفاً دقيقاً لحالة التعليم الجامعي ومســاندة الدولة بكل ما تعني الكلمة في النظــرة والرؤية للتعليم الجامعي ومســتقبله. ولا أعتقد أن كلمته بضرورة المصارحة في جميع المشكلات التي تواجهنا وتواجه نظامنا التعليمي العالي وارتباطه بواقعنا اليمني وما يواجهه أيضاً من تحديات وطموحات، لم تأت إلا كرســالة واضحــة ومحــددة يرســلها د. باصرة لاعضــاء مجلس النواب وللجميع بضــرورة وضع الاعضاء في الصورة عن وجود الأخطاء والانحرافــات في الجامعات الحكومية وفي وزارتــه. كما تحدث عن الوضع القائم في الجامعات كجزء مــن المعاناة ولا داعي للمزيد مــن الايضاحات التي ذكرها لأعضاء المجلس مناشداً ومطالباً أعضاء المجلس بضرورة حــث وزارة المالية على عدم توقيف الدعم المالي لســنوات حتى تســتكمل انجاز المشــاريع.. لا يجب أن يســتحدث أي قســم في أي جامعة خلال ١٠ ســنوات أنما يتم تطوير الاقسام الموجودة حتى يتم تحسين نوعية التعليم الجامعي، الذي هو الاساس والقاعدة الاولى لتحسين جميع القضايا الاساســية والاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة المقبلة، بل وان التعليم الجامعي وتطويره لهما الاولوية الرئيســية، لقــد ألمني كلام د. صالح باصرة الذي وجه لاعضاء مجلس النواب، وخاصة عندما أوضح في حديثه الصريح الواضح عن غياب الامكانيات المتاحة وعــدم توفر الامكانيات. التي وحمل وزارة المالية المسؤولية الكاملة عن تعثر المشاريع في عدد من الجامعات فــي بلادنا. كما أوضح أيضاً العراقيل مــن قبل وزارة الخدمة المدنيــة التي أفاد بأنها هي الاخرى تمنــح الدرجات بالقطارة ممــا أدى إلى أن أصبحت معظم الجامعات والكليــات اليمنية تعاني نقصاً حاداً في كادرها العلمي.

كما ومن العجب العجاب أن هناك أشخاصاً تم استيعابهم كمعيدين في جامعة صنعاء بدون أن ينالوا شــهادة «البورد الاردنــي» وهناك أشــخاص حاصلون على تلك الشــهادة بامتياز لــم يتم قبولهم مع أنهم يحملــون مؤهلات جامعية عليا من الاردن ولكن نتيجة للعلاقات الشــخصية والاسرية يتــم توظيف الاقرباء أما الاشــخاص الذيــن لا يوجد ظهر قوي يستندون اليه فلا يزالون يتسكعون على عتبات أبواب جامعة صنعاء.

فارحموهم يرحمكم الله!

يعتقد أنها محاولة لابتزازه، ولم يصدق أن بضاعته دخلت سجن العليمي

البلدية تعتقل مانجو صادق

■ حميد دبوان

يعتقد صادق محمد أحمد (صاحب دكان خضروات وفواكه في شارع الرقاص) أن ما حدث له السبت الماضي لم يكن سوى محاولة لابتزازه والضغط عليه لزيادة المبلغ الشهري الذي يدفعه لموظفي قسم المرافق من 2000 إلى 10000 ريال؛ حيث قامت بلدية مديرية معين بأخذ بضاعته (3 سلات مانجو و2 كرتونين موز) لأنه أنه مخالف للقانون حسبما أفاد مدير مكتب الاشغال في المديرية، وهو ما نفاه صادق مؤكداً أنه كان حينها ينزلها من الدباب الذي نقلها به من سوق ذهبان بشارع الستين.

بدا الشــاب العشــرين منهكاً، وهــو «يطرقع» أصابع يديه. «أخذوا ســلتين مانجو نوع قلب الثور شــريتوها بـــ14000 ريال، وســلة مانجو نوع زبدة بـــ5000 ريال واثنين كراتين موز وســلتين بصل شريتوها بـــ13000 ريال». يؤكد صادق أنه اعتاد على دفع مبلغ 2000 ريال شهرياً للموظفين في مكتب الأشغال مقابل عدم التعرض له أو مضايقته، ويقلب دفاتر التي يحتفظ فيها بأسماء موظفين في مكتب الأشــغال العامــة (تتحفظ الصحيفة على أسمائهم لعدم وجود إثباتات).

ويســتأجر صــادق دكانــاً صغيراً لا تتعدى مســاحته الســتة أمتار، تمتلئ تخشــيبته بالفواكه والخضروات الطازجــة، بإيجــار شــهري 16000 ريــال ويعــل منــه أســرة من ســبعة أفــواه، كان قــد ترك الدراســة ليتفرغ لإطعامهم.

يتحــدث صادق عــن كيفية مباغتــة البلديــة لدكانه، الــذي يقع فــي مرمى أمن قســم 22 مايــو، والقهر يملأ عينيه: «يــوم الســبت كنــت راجــع مــن ســوق ذهبــان ومعــي خضروات وفواكــه فوق دباب صغيــر، وحينما كنــت مشــغول بانزالهــن من فــوق الدباب، وقــف أطقم مــن البلدية جواري، واســتدعاني المدير الذي كان فوق الطقــم الأول وســألني: لمــاذا البضاعــة في الشــارع..؟ فرديــت عليه بأنــي كنت راجع من الســوق، فطلب مني أن أرفــع بضاعتــي، والتفت إليها، ولم تكــن موجودة، وقــال لي عســكري بأنها فوق الطقم الآخر الذي أســرع بالتفحيــط.. جربــت وراه لكن المدير طلــب مني اللحاق بهم إلى مبنى البلدية في المديرية».

في المديرية انتظر صادق طويلاً قبل أن يسمح له بمقابلة المديــر الذي قــال له: «أنــت مخالف وبضاعتــك صادرناها ووزعناها على المســاجين بسجن العليمي، وارجع قبل ما أرميك في السجن». حسب روايته لـ«النداء».

عاد صادق إلى دكانه كاتماً غيظه حزيناً غير مصدق أن بضاعته التي كانت في بداية نضجها قد ذهبت إلى نزلاء ســجن العليمي الاحتياطــي، فهو يعرف أن أولئك الســجناء لا يأكلــون أكثــر من الكــدم والفــول على حد تعبيره، وليس ثمة من يُعنى بتغذيتهم.

والآن ليــس لصادق إلا أن يناشــد -عبــر الصحيفة- رئيــس الجمهوريــة، ووزيــر الأشــغال العامــة، وأمــين العاصمة التدخل لفك أسر بضاعته التي كلفته 32000 ريال، ومعاقبة مستخدمي الوظائف الحكومية للتسلط علــى المواطنــين وفــرض الإتــاوات والإســاءة للدولــة. مضيفــاً: «نحــن مــع أمانة العاصمــة في تنفيــذ قانون البلديــة، ولدينا محلات وليس بســطات في الشــارع»، وأن مــا قامت به البلدية تحت معاذيــر المخالفات، نوع مــن البلطجــة للاســتيلاء علــى أمــوال المواطنين تحت ذرائع لا أساس لها من الصحة.

فــي تصريحــه للصحيفة قــال عبده الزمزمــي، مدير مكتب الأشــغال العامة بمديريــة معين، إنه بالفعل تمت مصادرة بضاعة صادق محمد أحمد، ووزعت على نزلاء ســجن العليمي الاحتياطي، وفق أوامر أمين العاصمة. وأضــاف: «ما نفعل له؟! وقد أعطيناه يومين مهلة يرفع بضاعتــه مــن الشــارع، وهو مــا يشــتي إلا نصادرها». وهــو مــا نفــاه صــادق بتأكيــده: «لــم أره منــذ أواخــر الشهر الماضي، ولم تكن لي أي بضاعة على الرصيف»، واقتادنا إلى دكانه.

مخصصات "الصالح" للفقراء تباع بالجملة في متاجر العاصمة

وذكــرت صحيفــة "يمــن بوســت" الناطقــة بالانجليزية فــي عدد الاثنين الماضــي أنها تحرت عــن وجود مواد غذائيــة تبــاع فــي الأســواق وتحمل لاصقــا يشــير إلــى أن هــذا الصنــف "هدية من مؤسســة الصالــح للتنمية الاجتماعيــة، غيــر مخصــص للبيع". وقالــت إن هــذه الأصنــاف مــن المواد الغذائيــة تبــاع فــي بعــض محــلات الجملة في العاصمة صنعاء. وعززت الخبر بصــورة لإحدى الســلع تحمل اللاصق المشار إليه.

وطبقــا لأحــد تجــار الجملــة فقد اشــترى الصنــف مــن أحــد محــلات الجملــة الكبــرى في منطقة "شــعوب" بأمانــة العاصمــة، وبســعر أقــل مــن سعره الحقيقي بدون لاصق مؤسسة "الصالح". وأشــار المصدر الذي صرح إلــى صحيفــة "يمن بوســت" إلــى أن التاجر الذي باع له في "شعوب" يمتلك كميــات كبيرة. غير أنه يعرض كميات قليلــة للبيــع. مشــيراً إلــى أن التجار يتخوفــون مــن عــرض كميــات كبيرة للبيــع أمــام العامــة حتــى لا يفقــدوا احترامهــم أمــام النــاس باعتبارهــم يبيعــون مــواد مخصصــة للصدقــة لفقراء الناس وبكميات كبيرة.

ونقلــت الصحيفــة عــن صاحــب المتجــر قولــه إن هذا ليــس ذنبه فهو اشــترى هذه المواد بحُــر ماله، وإنما هو ذنب الأشخاص الذين لا يوصلون تلــك المواد إلــى أيدي النــاس الفقراء المحتاجين لها.

صحيفة "يمن بوست" هي الصحيفة اليمنية الثالثة الناطقة بالانجليزية.

الفقر والجهل والمرض

■ سهيل بن ذو يزن

أتعلم أيها الأخ الرئيس كيف يعيش المواطن فــي وطنٍ أقســمتَ أنت على حمايته ورعايته؟!

هل تــدري وتعلم كيف يعيش أبناء شــعبك في مدن وقرى ونواحي اليمن السعيد؟!

لقد قمنا بعملية حســابية بســيطة لكيفيــة عيش المواطن، نرجــو منك يا فخامة الأخ الرئيس حسابها معنا.

لــو أن عائلة مكونة مــن أب وأم و خمســة أطفالٍ فقط من أبناء شــعبك تنفــق يوميــاً بواقع أربعــة أرغفة من الخبز وأربــع بيضات لوجبتي الإفطار والعشاء فقط لكل فرد من العائلة. أنظر وأقرأ و احسب:

رغيف الخبز: 20 ريالا × 4 أرغفة × 7 أشخاص = 560 ريالا

البيضة: 25 ريالا × 4 بيضات × 7 أشخاص = 700 ريال

شــهرياً: 560 ريالا + 700 ريال = 1260 ريالا × 30 يوما =37800 ريال.

أتعلم ذلك الآن يــا فخامة الرئيس؟ وهل تعلم وتدرك أن المواطن في "أرض الســعيدة" عليه أن يستغني عن الدواء والغــذاء والملبس والمســكن والكهرباء والغــاز وكل مــا تتطلبه مســتلزمات التعليــم، بــل قــل كل ما بقــي له من مقومات الحياة؟!!

أتــدري معنى ذلك يــا فخامة الأخ الرئيس؟ معناه أن شعبنا عاد لسيرته الأولى، والتي مــن أجلها قامت الثورة المجيدة، وارتكزت عليهــا، والتي كان هدفها الرئيســي القضــاء على الفقر والجهــل والمرض، بل زدنا عليها اليوم العطش.

فخامــة الأخ الرئيــس، الغالبيــة العظمى من أبناء الشعب، شعبك، هذا إن لــم يكن الــكل، أصبح يعيش تحت مستوى خط خط الفقر!!!

ولا نقــول إلا مــا علمنــا إياه رب العرش العظيــم: «وبشــر الصابرين الذين إذا أصابتهــم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون».

في شرعب.. القتلة يعبثون بالأرواح البريئة

■ تعز - «النداء»

يبــدو الرصــاص فــي شــرعب كأقراص الــدواء: يذهــب الجميع للاستزادة منه، وتوزيع فائضه على صدور الأطفال والمسنين!

الموت مازال يحصد أرواحا بريئة.

مؤخراً سقط رأفت سعيد قائد حسن، الذي لم يتعدَّ العاشرة من العمر، بفعل رصاص طائش ظل على مدى ســنوات يوزع تهديداته وعنجهيتــه علــى كثيرين مروا من أمامه، أو توقفوا أمام ســيارته. لقد عاد كلاشينكوفه من فوق عديد رؤوس كادت تسقط من الفجائع التــي يهبها يمنة ويســرة، ليحــط رحاله على صــدر "رأفت"، الطفل الذي لم يدرك مدى سعة الحياة بعد!

الواقعــة التــي حدثــت في "وادي هــزام" – بني وهبــان بمديرية الســلام، ارتعــب لوقعهــا أهالي شــرعب. ما زال الجانــي، (ص. ق. أ) يتنقــل في جبال شــرعب فاراً من وجــه العدالة. وما زالت أجهزة الأمن هناك غير قادرة على الإمساك به!

الجانــي عُرف بســوابقه في القتــل الذي ظل فــاراً منه لأكثر من عقديــن من الزمن، ليعود ويشــرع في قتل كثيرين لأســباب واهية، كما حدث حين أشــهر كلاشــينكوفه باتجاه ســيارة شــقيق المجني عليه، وأفرغه في صدر الطفل، بكل ما أوتي من قوة... وضعف.

"رأفــت" ضحية مجتمــع ودولة لم تبذل الكثير من الجهد للقبض علــى أمثــال قاتل "رأفت". فهل ســتنتظر كثيراً حتى يعبــث القتلة بأرواح الجميع هناك؟

ينتظر الجميع في شرعب القبض على كل القتلة وباعثي الخراب والدمار هناك، حتى تصفو الحياة، وتكف أنهار الدم عن الجريان.

● رأفت

لماذا عمال نظافة جبلة يا نائب المحافظة

6 أعوام من نهب الحقوق

■ إب - ابراهيم البعداني

يخوض عمال وموظفــو صندوق النظافة بمديرية جبلة- محافظة إب معركــة حقوقيــة منــذ ســنوات لانتــزاع حقوقهــم القانونيــة مــن إدارة الصنــدوق بالمحافظــة، لكن لا مؤشــرات توحي بصحوة ضمير مسؤولي الإدارة.

الأســبوع الفائــت، أكد عمال وموظفــو الصنــدوق وعددهم 27 أن إيمانهــم بقضيتهم هو عتادهم في هذه المعركة؛ لقد تقدموا بشــكوى جديدة إلى محافظ محافظة إب، ونائب المحافظ، وهذا الاخير يشــغل أيضاً رئيساً لمجلس ادارة صندوق النظافة بالمحافظة.

في الشــكوى جدد مطالبهم الثابتة والمحددة منذ 6 سنوات تمثلت بمســاواتهم بزملائهــم فــي صنــدوق نظافــة مدينــة إب أو فــي بقية المديريــات بالمحافظة من حيث الرواتــب وإيقاف الخصم على العمال الملتزمين بأعمالهم فضلاً عن إيقاف ومحاسبة القائمين على خصم 3 ألف ريال من راتبهم الشــهري، وقالوا في الشــكوى إن راتب الواحد منهم بموجب الكشــف الشــهري هو 13 ألف ريال فيما لا يصرف لهم ســوى عشــرة آلاف وأن ظروف عملهم قاســية ويفرض عليهم العمل لفترتين (الصباحية والمسائية) وأن أشخاصاً آخرين هم من يسطون على المبالغ المرصودة لساعات العمل الاضافية.

«النداء» سلطت الضوء في أعداد سابقة على محنة عمال وموظفي صنــدوق نظافــة مديرية جبلة. على أمــل أن تتجاوب إدارة الصندوق مع حقوق موظفيها باعتبار رئيس مجلس إدارة الصندوق بالمحافظة لــن يلزم الصمت حين تصله مناشــدات موظفيــه عبر الصحيفة والآن نعاود نشر المظلمة ذاتها.

حرصَ عادل جابر القعيطي، طيلة الـ18 عاماً الفائتة، على أن لا تفوته لحظات الإبتهاج مع زملائه، تلك النادرة، التي تأتي حين يُعلن خلاص أحدهم ومغادرة بوابة سجن القناطرة بجمهورية مصر العربية.

لكن خلال الشهور الثلاثة الماضية، لم تعد لحظات الابتهاج نادرة؛ إذ أصبحت تتكرر أسبوعياً في عنبر الأجانب داخل السجن، مرة بخروج نرويجي وأخرى أسباني، وثالث ألماني... إلخ، غير أن لحظة خلاص الشاب اليمني عادل القعيطي، 39 عاماً، مرهونة بمبادرة يمنية وتسديد 100 ألف جنيه مصري، للخزانة المصرية، كما فعلت حكومات السجناء الذين غادروا السجن.

يُمضي عامه الـ18 في سجن القناطرة بمصر

حضرمي يستغيث برئيس الجمهورية لإعادته الى اليمن

عادل، ينحدر من أسرة القعيطي الحضرمية. انتقل إلى مصر لغرض دراسة آداب لغة عربية في جامعة القاهرة أثناء أزمة الخليج الأولى 1991. آنذاك كان عمره 20 عاماً. وكغيره من اليمنيين عصفت به أزمة الخليج، ولم تغفر له وإن كان من مواليد السعودية، إذ لاحقته لعنتها إلى مصر. فبعد وصوله إلى القاهرة بخمسة أيام، وجد نفسه مرمياً خلف القضبان، بتهمة حيازته 42 جراماً من الهروين، فيما ظل ينفي التهمة حتى الآن، وقال أمام القضاء المصري إنها تهمة لفقها له شخص كويتي تربطه علاقة بأحد الضباط المصريين النافذين، بسبب قيامه (أي عادل) بنقد الحكومة الكويتية والاصطفاف مع سياسة صدام حسين، لكن دون جدوا، ففي 24 نوفمبر 1992 أصدر القضاء المصري حكماً قضى عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه 100 ألف جنيه مصري. من حينها يقبع عادل القعيطي في عنبر الأجانب في سجن القناطرة، والآن يعاني من أمراض عدة أبرزها انزلاق غضروفي في الفقرتين الرابعة والخامسة من العمود الفقري.

حاول عادل التأقلم مع عالمه الجديد وراء سور السجن. كما و ظل يتشبث بالأمل.

في مايو 2005 أبرمت وزارة العدل اليمنية ووزارة العدل المصرية إتفاقية تنص على تبادل المساجين، وتم المصادقة عليها العام الفائت 2007 من قبل مجلس النواب اليمني ومجلس الشعب المصري. الإتفاقية ذاتها أبرمتها مصر مع كثير من الدول، وأثبتت نجاعتها خلال الثلاثة الأشهر الماضية، إذ أخذ عدد نزلاء عنبر الأجانب يقل. فيما عادل القعيطي ما يزال حريصاً على توديع زملائه بفيض دموع فرائحية، لتغدو عقب انتهاء المشهد حسرة وغصة موحشة؛ لمجرد أنك يمني.

إذن، على عادل أن يزود الخزانة المصرية بـ100 ألف جنيه مصري (ما يعادل 17 ألف دولار) مقابل انتقاله إلى اليمن.

في مذكرة رسمية بعثها وزير العدل المصري موجهة إلى الحكومة اليمنية جاء فيها: «نوافق على نقل السجين عادل القعيطي إلى اليمن لتكملة باقي العقوبة بحسب الإتفاقية المبرمة بين البلدين، شريطة سداد الالتزامات المالية المقررة عليه».

لكن عادل لا يملك شيئاً. وبحسب مذكرة نيابة المنصورة وعاقل الحارة التي كانت أسرة عادل تقطنها، قبل إغترابها في السعودية، فضلاً عن إفادة مصلحة الأراضي والعقارات، فإن عادل وأسرته ليس لديهم أملاك، كما وأنهم أسرة فقيرة.

عادل يتيم الأبوين وله 5 أشقاء، وشقيقتان عادوا إلى اليمن أثناء أزمة الخليج. ويؤكد ناصر القعيطي (شقيقه الأكبر) أنه وأشقاءه إن كان بمقدورهم مساعدة عادل فلن يترددوا لحظة واحدة. وأضاف في اتصال هاتفي مع «النداء» أنهم عرضوا قضية شقيقه الأصغر (عادل) على كثير من فاعلي الخير، ولكن لم يستجب أحد.

● عادل القعيطي

محنة عادل القعيطي لم تظل محصورة داخل سجن القناطرة، فمنذ 1996 أخذت تتناقلها المذكرات الرسمية بين السفارة اليمنية بالقاهرة، ووزارتي الخارجية والعدل اليمنية والمصرية ومكتب رئيس الجمهورية. وكان مدير مكتب رئيس الجمهورية بعث بمذكرة للسفير اليمني بالقاهرة في مارس 1996، طالب فيها باتخاذ الإجراءات ومساعدة عادل. لكن مذاك ظل عادل بدون مساعدة.

قبل أسبوعين تلقت الصحيفة رسالة من السجين عادل القعيطي شارحاً غصة سجنه في جزأها الأول قال: «من فين أجيب 100 ألف جنيه وأنا في السجن منذ 18 عاماً؟! هذا تعسف، أنا تعبان، عمري هدر في السجن، وأنا مشتاق لإخواني واخواتي». فيما الجزء الثاني عبارة عن مناشدة لرئيس الجمهورية: «أنا واحد من أبناء اليمن قادته الظروف إلى أن ينسى داخل سجن القناطرة بجمهورية مصر منذ 1991».

وأخاطبك وألوذ بك لأنك رئيسنا والمسؤول الأول عن أبناء اليمن، أناشدك أن تدخل وتساعدنا على الرجوع إلى اليمن، أو أي سجن في اليمن أنا محتجز في مصر على 100 ألف جنيه وأنا لا أملك شيئاً».

رغم أنه لا أحد يستطيع تعويض عادل القعيطي عن عمره المفقود في السجن، غير أن محنته ستتعمر بقية أيامه أيضاً داخل السجن حال تغاضت الحكومة عن مساعدته واستكثرت «17»ألف دولار لاعتاقه من سجن دولة أخرى».

جبل الضبوعة بتعز يهدد حياة مواطني حارة "الكسارة" بانزلاقات صخرية ضخمة

ما يزال أهالي منطقة الكسارة الواقعة أسفل منحدر جبل الضبوعة بمديرية القاهرة – محافظة تعز، يواجهون تهديداً حقيقياً على أرواحهم، من استمرار خطر انزلاق الصخور الموشكة على السقوط من أعالي الجبل. وسيصبح الأمر أكثر تفاقما مع دخول موسم الأمطار.

وكان المجلس المحلي في مديرية القاهرة أشعر الأهالي القاطنين في 19 منزلا بضرورة إخلاء منازلهم في الخامس من فبراير الفائت، قبل الشروع في تكسير الصخور، وذلك عقب سقوط صخرة عملاقة على أطراف أحد المنازل دون أن تحدث إصابات.

يذكر أن المواطنين أعربوا عن مخاوفهم قبل عامين من الانزلاقات الصخرية التي بدأت حينها.

مواطن يعتدي على "ابن المبارك" بتعز

■ عبد الهادي ناجي علي

تلقت "النداء" صورة من شكوى مدرسة "عبد الله بن المبارك" بمديرية القاهرة بتعز، والتي أفادت فيها بأن المواطن "ع. ع. م. ع"، قام بالتهجم على المدرسة الأسبوع الماضي تحت مبرر أن أحد المدرسين ضرب ابنته، حيث قام بإشهار مسدسه وتعميره أمام المدرسين والطلاب والطالبات، مما أثار الخوف والهلع في نفوس الجميع، كون صادف وقت فترة الاستراحة. وحتى اللحظة لا تزال المدرسة تبحث عن رد الاعتبار ومحاسبة المعتدي، حيث تم إبلاغ إدارة التربية في مديرية القاهرة، التي أحالت الشكوى إلى مدير عام المديرية. وقد قامت إدارة المدرسة بتوجيه شكواها إلى نيابة غرب تعز مطالبة بمحاسبته على جرمه الذي أقدم عليه.

تجاوبا مع «النداء»

النائب العام يوجه بالتحقيق في قضية الاعتداء على حلمي

تفاعلاً مع ما نشرته «النداء» في عددها الفائت تحت عنوان «حلمي.. نموذج مرفوض» وجه النائب العام مذكرة إلى رئيس نيابة إستئناف محافظة إب، طالبه فيها بالتحقيق في الحادثة وإتخاذ الإجراءات وفق القانون. نص المذكرة:

الأخ/ رئيس نيابة استئناف م/ إب المحترم

بعد التحية

بالإشارة إلى ما نشر في صحيفة «النداء» في عددها رقم 145 بتاريخ 2008/4/2. الصفحة رقم 8 المرفقة صورة منها بشأن شكوى المواطن حلمي عبده ثابت المتضمنة الاعتداء عليه من قبل رجل مرور وضابط في الأمن المركزي... الخ.

وعليه نوجه بالاطلاع واتخاذ الاجراءات اللازمة والتحقيق والتصرف وفقاً للقانون تحت إشرافكم وموافاتنا بما تم اتخاذه.

وتقبلوا تحياتنا،،،

د/ عبدالله عبدالله العلفي
النائب العام

.. ونيابة المخادر والقفر توجه باغلاق سجن السمسرة

تجاوباً مع ما نشرت «النداء» الأسبوع الماضي بخصوص السجن الخاص (غير القانوني) التابع لأمين عام المجلس المحلي بمديرية القفر، وجهت نيابة المخادر والقفر الابتدائية مذكرة رقم 345 إلى مدير عام المديرية بإحضار المذكور إلى النيابة للتحقيق معه لكون التهمة ثابتة عليه بعد تأكد النيابة.

كما قام وكيل نيابة المخادر والقفر، «مصطفى الزبيدي»، بتوجيه مذكرة أخرى رقم 350 إلى مدير عام المديرية بسرعة إغلاق السجن الخاص المسمى «السمسرة» إغلاقاً نهائياً، وعدم توقيف الاشخاص فيه، وكونه غير قانوني. وحملت المذكرة المسؤولية الكاملة مدير عام المديرية في حال عدم التنفيذ أو أعادة فتح السجن مرة أخرى.

من جهته المحامي فيصل الحميدي رئيس فريق مكتب منظمة «هود» بإب قال لـ«النداء»: إن إغلاق سجن القفر يعد انتصاراً لحرية الفرد وانتصاراً على سلطة المشيخ الخارجة عن القانون.

وأضاف أن وجود السجون خاصة تعد جريمة في حق الإنسانية وأمتهاناً للكرامة والحرية الشخصية.

وطالب الجهات الرسمية في الدولة والسلطة المحلية بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة وإغلاق تلك السجون نهائياً، ومحاسبة القائمين عليها بسبب ما ارتكبوه من مخالفات وجرائم في حق المواطن.

وأشار الحميدي إلى أن من ضمن السجون الخاصة، التي فضحها فريق «هود» بإب، سجن «رماضة» في مديرية العدين التابع للشيخ مكين الحذيفي، ومجموعة سجون في منطقة الجعاشن تتبع الشيخ محمد أحمد منصور.

تنطع رسمي، وقفز على القضايا، وحفاظ على خصوصية الفساد

عن لقاءٍ لم يكن تشاورياً قط

■ وضاح المقطري

لأن اللقاء التشاوري بين ما تُسمى بـ«الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد» ومنظمات المجتمع المدني كان بتنظيم من هذه الهيئة، فقد كان لا بد للقاء أن يحمل الطابع الرسمي، وهو ما أكده الحضور الكثيف لممثلي الهيئات والدوائر الحكومية، الذين جاءوا -كما بدا- للدفاع عن الفساد وتحميل المجتمع مسؤولية مازعم أغلبهم أنه يتجه من أسفل إلى أعلى، أي من المواطن البسيط باتجاه المسؤولين وصناع القرار.

ما الذي يمكن أن يعنيه تصريح نائبة رئيس الهيئة، الدكتورة بلقيس أبو أصبع، أن الهيئة تلقت 141 قضية شكاوى وبلاغات من المواطنين وتلاعب في المناقصات والمنح الدراسية والدرجات الوظيفية، تم البت في 19 قضية منها؛ دون أن تفتح باباً واحداً للشفافية بالتصريح ولو بقضية واحدة منها، أو دعوة المنظمات ووسائل الاعلام للإطلاع عليها وفتح ملفاتها أمام الرأي العام؟!

لا يمكن لذلك أن يعني أكثر من حفاظ الهيئة على خصوصية الفاسدين وسرية الفساد، في الوقت الذي لم يعد خافياً على أحد أسماء أقطاب الفساد ورموزه، وسطوتهم. فهم -وحسب تأكيد عز الدين الأصبحي- وفي الثقافة اليومية «حمران عيون». فلماذا إذاً لا يتحول هؤلاء على أيدي الهيئة إلى مجرمين ينالون جزاءهم الرادع؟

الدكتورة «أبو اصبع» واصلت حديثها عن إنجازات الهيئة، معلنة عن 1291 حالة إقرار بالذمة المالية استلمتها الهيئة حتى نهاية مارس 2008، وهو ما يعني بالضرورة أنها (الهيئة) تلقت أكثر من ألفي إقرار لمسؤولين غالبيتهم يرتعون المال العام لأعوام طويلة دون أن تسألهم (وليست معنية بذلك): من أين لكم هذا؟

قدم عدد من الأوراق في اللقاء التشاوري عن كيفية الشراكة بين الهيئة ومنظمات المجتمع المدني. ورداً على تلك الأوراق التي انتقد بعضها فساد الحكومة، انبرى ممثلو الدولة والحكومة للدفاع.. فانتقد محمد الغربي عمران، وكيل محافظة صنعاء، تركيز الأوراق على الحكومة، داعياً إلى التجرد والبحث عن مخارج الفساد، كأنه يود القول أن الحكومة ليست مسؤولة عن الفساد. وأيده في ذلك كثيرون.

كان التنطع واضحاً في اللقاء. وكان القفز على القضايا مهمة انبرى لها الرسميون بجدارة، فانتقد حسين الأهجري، وكيل وزارة الخدمة المدنية، تغييب الأوراق المقدمة في الندوة لدور الدين في مكافحة الفساد، مطالباً بالعناية به في الفعاليات القادمة، فالدين -وفقاً لثقافة يومية عاجزة أحياناً، ومبررة أحياناً أخرى- هو العصا السحرية التي ستحل جميع العقد والمشاكل، وكأن المجتمع والدولة عانيان من نقص إيمان، وإلا ما استشرى الفساد في مفاصلها. يضيف «الأهجري» إلى ذلك دعوة الهيئة إلى عدم التشعب في كل شيء، والانصراف إلى التوعية -التوعية فقط- بمخاطر الفساد.

وحينما تحدث محمد أبو علي موجهاً نقده للحكومة والهيئة وجميع من اعتبرهم فاسدين وغير قادرين على اجتثاث الفساد، علت الضجة التي تطالبه بالسكوت، أو البقاء حتى النهاية للاستماع إلى رد على إدعاءاته، وهو نفس ما حدث لعبدالقادر الدبعي، الذي ترحم على روح الشهيد ابراهيم الحمدي، فلم يرق ذلك للكثيرين.

غابت الأزمة الحالية، التي تعصف بالبلاد كمنتج من منتجات الفساد، عن اللقاء. ولم يسأل أحد الهيئة عن دورها هنا، ما لم يكن ثمة من يُعنى بما يجري في بعض المحافظات كحتمية طبيعية له. ولأن اللقاء كان تشاورياً عن التنسيق بين الهيئة ومنظمات المجتمع المدني؛ فقد كان لزاماً على الحاضرين تبادل الإشادات ومباركة الجهود، وعبارات الإطراء والمديح. وحين التفت الجميع إلى بعضهم بعض اكتشفوا أن منظمات المجتمع المدني لم تكن موجودة بالقدر نفسه الذي تواجد به الرسميون. وإذا كان الدكتور محمد المخلافي قد تساءل عن غياب الأحزاب عن هكذا لقاء، فإنه ربما كان ينهي شرعية التسمية، أو شرعية اللقاء نفسه، ذلك الذي لم يكن يلق حتى باعتباره تشاورياً، لأنه كان رسمياً بامتياز.

المركز اليمني لقياس الرأي يدرب الاحزاب السياسية

أختتمت أمس الدورة التدريبية الثانية للأحزاب السياسية عن استطلاع الرأي العام وتلقى المشاركون (16 من الموتمر الشعبي العام و25 من أحزاب اللقاء المشترك) وعلى مدى أربعة أيام تدريبات على مهارات تصميم جداول تفريغ البيانات التي جمعوها من الميدان واستخراج النتائج وتحليلها. وقام المشاركون بتصميم جداول تفريغ البيانات من استمارة الاستطلاع التي كانوا قد صمموها وقاموا بتنفيذها ميدانياً خلال المرحلة الاولى من التدريب في فبراير الماضي.

وتأتي الدورة ضمن مشروع بناء وحدات استقصاء واستطلاع الرأي العام في الاحزاب السياسية والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية الذي ينفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام ypc والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ndl وبدعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID.

ندوة النضال السلمي لطلاب الاصلاح

تقام اليوم في العاصمة صنعاء ندوة بعنوان «النضال السلمي.. طريقنا للتغيير»، والتي ينظمها المكتب الطلابي لـ«الإصلاح» بأمانة العاصمة. ويتحدث فيها فتحي العزب رئيس الدائرة الإعلامية للتجمع اليمني للاصلاح، وعلي الصراري عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، ومحمد الصبري رئيس الدائرة السياسية للوحدوي الناصري.

اجمل التهاني والتبريكات
نهديها للشاب
مختار عبده الحاج
بمناسبة زفافه، الف مبروك.
المهنئون
جمال ومراد وسليمان وآدم
وحمدي عبدالوهاب الحسامي
وزكريا الحسامي.

اجمل التهاني والتبريكات
نهديها للصديق المحامي
محمد المداني
بزفاف شقيقه
خالد
الف الف مبروك
المهنئون:
عبدالكريم الخيواني،
جمال أنعم، نبيل الوزير،
نبيل سبيع، أسرة «النداء».

اجمل التهاني والتبريكات
نهديها للمهندس
عسكر علي حسين الظاهري
بمناسبة زفاف نجله
أسامة
الف الف مبروك.
المهنئون:
فوزي غالب، سمير غالب،
سامي غالب، علي سيف حسن،
ومنصور هايل

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نتقدم
بخالص العزاء والمواساة للاستاذ
محمد أحمد صالح، والدكتور عبده أحمد صالح،
والأستاذ مهدي أحمد صالح
في وفاة والدتهم الفاضلة تغمد. الله
الفقيدة بواسع رحمته وألهم اهلها
وذويها الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
علي سيف حسن، أحمد محمد مقبل،
د. راغب القرشي، عبدالعليم مقبل، نبيل المحمدي،
د. توفيق عبداللطيف، د. وديع العزعزي.

خالص العزاء والمواساة للزميل
الفنان ورسام الكاريكاتير
فضل العقيلي
لوفاة شقيقته
تغمد الله الفقيدة بواسع
الرحمة والمغفرة وألهم اهلها
وذويها الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
أسرة «النداء»

خالص العزاء والمواساة للأخوة
العميد / علي محمد ناجي دارم والعقيد / محمد عبدالله درام
وذلك لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى
عبدالله محمد ناجي دارم
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة وألهم أهله
وذويه الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون: عبدالله أحمد علي الصبري وأولاده

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة
المغفور له بإذن الله تعالى الصديق العزيز
نبيل الخرباش
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة وألهم أهله وذويه
الصبر والسلوان «إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
سمير غالب، شرف محمد سلام، محمد احمد سلام، سامي غالب

حق الرد

جمعية النخلة الخضراء الزراعية التعاونية
(متعددة الاغراض)
منطقة دار منصور مركز الحوطة مديرية تبن محافظة لحج
الاخ/ سامي غالب رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم
بعد التحية
الموضوع: أراضي جمعية النخلة الخضراء الزراعية

في البدء تهديكم جمعية النخلة الزراعية وكافة أعضائها ومنتسبيها أرقّ التحايا وأطيب الأمنيات، مؤكدين لكم احترامنا الكبير لصحيفتكم الغراء وشخصكم العزيز وما تقدمونه من خدمة إخبارية تلامس هموم وواقع القارئ الكريم. ولذا إذ نعلن تقديرنا واحترامنا لكم ولصحيفتكم، نود أن نوضح ونفند كثيراً من المغالطات التي أوردها المدعو فيصل شمسان في عدد صحيفتكم 144 تحت عنوان «مسلحون أوقفوا المشروع وعبثوا بمحتوياته أمام رجال الأمن ومستثمر يلبس معوزاً مقلوباً. وعملاً بحق الرد المكفول لذا نود أن نوضح للقراء الكريم وللرأي العام ما يلي:

إن تلك الأجزاء من الأرضية التي يدعي فيصل شمسان الدبعي ملكيتها قد منحت لنا رسمياً وبطريقة مشروعة وكاستحقاق شرعي في عام 1993، واستكملناها بالجرح والإحياء وحفر الآبار وبناء المنشأة والمزرعة على مدى الفترة من 1993 وحتى اليوم، ووفقاً لحقنا المشروع فيها باعتبارها جزءاً من أرضية جمعيتنا، 600 فدان، وما لدينا من حجج شرعية وقانونية يثبت ذلك وما زعمه المدعو بشرائها في عام 2003 ليس إلا مسخرة بالقوانين وضحكاً على الدقون وهروباً فاشلاً من الحقيقة التي تبدأ بمحاكمتنا إياه منذ العام 1997، في قضية مدنية نظرت أمام القضاء بدرجات الثلاث عند اعتدائه على جزء منها أول مرة كجزء من أراضي جمعيتنا ومحاولة منه للتغرير والقفز على كل ما لدينا من أصول ووثائق رسمية وشرعية وفي هذا إشارة واضحة ودليل كاف على تزويره للحقائق ونهجه منهج المغالطات وسعيه إلى السطو على أملاك الآخرين باسم الاستثمار بدون أي وجه حق مستغلاً نفوذه المالي والمعرفي ووقوف البعض ممن لا ضمير لهم جانبه ودعمه وتأييده دون الاكتراث إلى لثبوتنا على الأرض وما بين أيدينا من وثائق شرعية وقانونية أو أدنى احترام لما لدينا من توجيهات ومذكرات وأوامر صادرة من قبل مختلف الجهات المعنية في المحافظة والمتضمنة سرعة رفع المعتدي والمدعي بالاستثمار في أراضي وأملاك الآخرين المدعو فيصل شمسان ووقف اعتدائه على ذلك الجزء من أراضي جمعيتنا التي يسعى إلى البسط عليها منذ عام 1997 وحتى اليوم وليس من عام 2003 كما يدعي كذباً مستغلاً بذلك فترات انشغالنا بالمحاكم والجري وراء حقوقنا لدى مختلف الجهات المعنية وأوقات غيابنا في أدراج السجون بعد أن نجح بمساعدة الناقذين الواقفين إلى جواره من تحقيق مطلبه تمكن بعده من الاعتداء على جزء من أراضينا وهدم المنشأة التابعة لعمل الجمعية واستخدام المكان والمعدات التابعة لنا بحجة شرائه لتلك الأراضي في عام ٢٠٠٣، وبعد ستة أعوام من المحاكمة تم الاعتداء عليها من قبل مجموعة تابعة له وهو الأمر الذي يدعو إلى السخرية والضحك لدى كل حليم عاقل ويبعث في كل عقل من ألقى السمع وهو شهيد سؤالاً ملحاً ومحيراً حول كيفية استحلال المدعو فيصل شمسان وزعمه بعقد شراء بتاريخ 20٠3، بعد اعتدائه على الأرض بست سنوات واعتبار ما نتج عن فعله الباطل أمراً شرعياً وصحيحاً ومقبولاً لديه متناسياً أحكام وعواقب ذلك الفعل غير الشرعي ومتجاهلاً قول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يبتاع على بيع أخيه» صدق رسول الله.

وأما بخصوص ادعائه أنه مستثمر ولديه مخططات وإسقاطات فهذا ليس حجة أو دليلاً على ملكيته الشرعية للأرض لأن لغة العقل والشرع والمنطق تقول إن المشاريع الاستثمارية لا تبنى على أملاك الآخرين وحقوقهم ولا يقر ذلك أو يرضاه عاقل، وإذا كان لديه كما يدعي وثائق وأوامر تكفي لحمايته فإن ما لدينا نحن من الملفات والوثائق والتوجيهات والأوامر الرسمية تكفي لإحالته وأمثاله إلى هيئة مكافحة الفساد والزج به عشرات السنين في غياهب السجون وزنازين المفسدين.

وفي الختام نناشد فخامة الاخ رئيس الجمهورية بحق ما ولاه الله علينا أن لا يولي علينا من لا يخاف الله فينا ولا يرحمنا ممن يتشدقون بالاستثمار وبناء الوطن وهم في الحقيقة يهدمون أركانه بأفعالهم غير الوطنية، المرفوضة. ونطالب فخامة الرئيس بإعطاء توجيهاته لإحالة قضيتنا إلى هيئة مكافحة الفساد والمفسدين ونحن على استعداد تام بكل الوثائق التي تدين المدعي الاستثمار المدعو فيصل شمسان الدبعي وإقامة الحجة القاطعة عليه، والتوجيه إلى جهات الاختصاص برفع المعتدي على أرضنا وإلزامه بعدم التعرض لنا ومنحنا الحماية القانونية المكفولة بموجب الشرع والدستور والقوانين.

جمعية النخلة الخضراء الزراعية - لحج

في انتظار أول تقرير مصير جنوبي:

1- سياسة تفكيك الاحتجاجات ستدفعها الى السلاح

الملامح العامة التي قد تدفع احتجاجات اليوم إلى خيار السلاح تتطابق كثيراً مع تلك التي جعلت من الكفاح المسلح سيد المشهد الجنوبي مطلع الستينيات.

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

بالنسبة إلى العالم والمخترع آلان كاي، فإن «أفضل طريقة للتنبؤ بالمستقبل هي إختراعه». لكن خطوات السلطة في الجنوب (آخرها حملات الأسبوع الماضي والجاري) لا تمت، بصلة، إلى أي طريقة مسؤولة للتنبؤ بالمستقبل. إنها تطرد السياسة من معادلات إدارة الوضع، وتدفع الاحتجاجات بجلافة خارج مربعها السلمي. والأكيد أن على الرئيس صالح أن يبعث إلى الجنوب نوايا أخرى غير الدبابات، إذ من الكارثة التفكير في المستقبل بدماغ دبابة.

مؤشرات الأحداث ترفع من حصة السلاح في إدارة مسارات الأزمة، خلال الفترة القادمة. والباب مفتوح لهذا، بالنظر إلى جملة أمور منها أن الدم، الذي ظل اللاعب الرئيسي في معظم الصراعات السياسية والاجتماعية في التاريخ اليمني بشقيه الشمالي والجنوبي، قد تعاظم دوره خلال الحقبة الأخيرة في ظل غياب دولة القانون. إن الخيارات السلمية أمام الاحتجاجات الجنوبية تتقلص أكثر فأكثر. وإذا واصل الوضع هرولته هكذا، فمن المتوقع أن تلتفت الإحتجاجات إلى مثالين مُشجِّعين: حرب صعدة القريبة زمنياً والكفاح المسلح قبل نحو نصف قرن.

رغم اختلاف الظرف التاريخي للاحتجاجات الحالية عنه في مرحلة الستينيات الثورية، إلا أن صيغة موازية للكفاح المسلح قد تعلن عن نفسها. الملامح العامة التي قد تدفع احتجاجات اليوم إلى خيار السلاح تتطابق كثيراً مع تلك التي جعلت من الكفاح المسلح سيد المشهد الجنوبي مطلع الستينيات. لقد تصدر أبناء الريف والقبائل طوفان ثورة البنادق آنذاك لعدة أسباب، بينها تعرضهم للاقصاء من التمثيل السياسي والاقتصادي الخ... وهو الحاصل اليوم بصيغة أو بأخرى.

ويزيد من ترجيح احتمال انزلاق الوضع إلى مواجهات مسلحة بين الطرفين أن السلطة عملت على دفع الاحتجاجات نحو السير تحت ظل البندقية بدلاً عن اللافتة القماشية. وهي لم تفعل ذلك عبر عمليات القمع فقط، وإنما أيضاً بواسطة خطوة أشد غباء: سياسة شق الحركة الاحتجاجية عبر اللعب على شروخ الجنوب وشراء المواقف.

سياسة تفكيك الاحتجاجات ستدفعها إلى السلاح

غالباً ما تذهب المداولات الكتابية والشفهية إلى التسليم بأن تفكيك حركة الاحتجاجات السلمية سيؤدي إلى إنهائها. لكن هذا، في الواقع، فخ كبير. إذ على العكس تماماً، لن تؤدي سياسة شق جمعيات المتقاعدين أو التصالح والتسامح، مثلاً، سوى إلى إفراز صيغة موازية للكفاح المسلح.

لقد وصلت الاحتجاجات إلى تحسس سقف «حق تقرير المصير». والأيام القادمة قد تكون على موعد مع إعلان أحد الأطراف المؤثرة وسط الحركة الاحتجاجية أن السلاح هو الوسيلة المثلى لتحقيق هذا المطلب. وحينها، من المرجح أن تشهد الحركة انقساماً متصاعداً وحاداً بين اتجاه يدعو إلى النضال السلمي وآخر يعتنق الكلاشينكوف.

وعلى غرار مشهد منتصف القرن، قد يلتهم الاتجاه الأخير الرأسمال الشعبي في الجنوب بحيث يجد الاتجاه السلمي نفسه أمام مصير من إثنين: الانسحاب من الساحة أو الانضمام إلى تيار تقرير المصير المسلح. وستأخذ الأحداث منحى أكثر خطورة في حال قرر أكثر من طرف جنوبي، كل على حدة، دخول مضمار الكفاح المسلح. فعند تلك اللحظة، لن يواصل علي محمد السعدي أو عبده المعطري، مثلاً، السير في ثياب الجنوبي «المعتدل». ستشهد الاحتجاجات تنافساً على نموذج الجنوبي «المتطرف» الذي ربما تنظر السلطة من خلاله، الآن، إلى ناصر النوبة أو حسن باعوم أو الشنفرة. وحينها، لا تنتظروا من محسن باصرة أو أي إشتراكي (وربما مؤتمري) في الجنوب أن ينظر إلى البندقية بحياد.

إن ذلك ، لو حدث، سيقفل معظم الأبواب التي ماتزال مفتوحة (أو موارية) أمام احتواء البركان سلمياً. إذ سيخلق التنافس على الحضور الشعبي ومقود السلطة بين الأطراف المتفرقة انسداداً شديداً أمام أي إتفاقية صلح قد تذهب السلطة إليها. والدرس التاريخي لا يثرثر بأمور بعيدة عن هذا.

حشر النضال السلمي في خانة خانقة

لنتوقف قليلاً ونلق نظرة على خاصرة القرن الماضي. لقد حشر «الكفاح المسلح» القوى الملتزمة بالنضال السلمي في خانة خانقة، ودفعها إما خارج المشهد، أو إلى السير تحت مظلته (النظرية أو العملية). ففي النصف الأول من الستينيات، شعرت مختلف القوى السياسية في الجنوب «باختلال توازنها وتماسكها السياسي والتنظيمي». وهذا، حسب الباحث العراقي علي الصراف، «نجم بالدرجة الأولى عن فقدانها أعداداً كبيرة من مؤيديها الذين التحقوا بالثورة المسلحة». على سبيل المثال، في 1965، تحول حزب الشعب الاشتراكي، بقيادة عبدالله الأصنج، من موقف المتمسك بتقرير المصير عبر الوسائل السلمية إلى مؤيد للكفاح المسلح، بعد أن وجد أنه «مالم يغير موقفه من موضوعة الكفاح المسلح، فإن مصيره قد يصبح عرضة للخطر»، طبقاً للصراف.

وقد أضطر حزب الشعب إلى تبني النظرية النضالية لـ«الجبهة القومية» عبر مساعيه لقيام «منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل» التي أعلنت تبنيها الكفاح المسلح. ويعزو الصراف - في كتابه «اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة» -هدف الحزب من وراء قيام المنظمة إلى شقين: «المزايدة السياسية على الجبهة القومية»، و«تشكيل قوة ضغط عسكرية على سلطات الاحتلال البريطانية تسمح بتسليمه السلطة في آخر المطاف، عندما يقرر البريطانيون الرحيل عن المستعمرة».

الكفاح المسلح من أجل السلطة

في الواقع، لم ينهض الكفاح المسلح من أجل إخراج البريطانيين من عدن فحسب. بل إن هذا - وفقاً لقراءتي- لم يكن أكثر من هدف ثانوي (أو الهدف رقم 2، إن شئتم). لقد أتى الكفاح المسلح، بشكل رئيسي، في سياق التنافس والصراع بين القوى السياسية الفاعلة، حينها، على وراثة زمام اليوم التالي لرحيل الاستعمار. من أبرز الشواهد على هذا، انفجار الحرب بين «الجبهة القومية» و«جبهة التحرير»، من أجل السيطرة على عدن وبقية المناطق الجنوبية، بعد أن وصل التنافس الحاد بينهما على ذلك إلى الانفجار بشكل واسع قبل رحيل البريطانيين نهاية نوفمبر 1967.

هذا التنافس بين الجبهتين القومية والتحرير كان يأخذ، غالباً، صورتين أساسيتين: الصراع المباشر بينهما وتصعيد العمل المسلح ضد قوات الاستعمار. وبقدرما كان أحد الطرفين يقوم بمهاجمة البريطانيين لزيادة رصيده الشعبي، كان تحقيق هذا الهدف يساهم في تصعيد التوتر مع الطرف الآخر. على سبيل المثال، بعد خروج الجبهة القومية من جبهة التحرير، أواخر 1966، «بدأت مرحلة جديدة من تصعيد العمل العسكري ضد القوات البريطانية». وتعتبر الصراف أن ظهور القوة الشعبية التي تتمتع بها الجبهة القومية في الإضراب الجماهيري الذي دعت إليه بمناسبة مرور 128 عاماً على احتلال عدن كان واحداً «من أهم الأسباب التي ساهمت في تصعيد التوتر بين العناصر الموالية للجبهة القومية والعناصر الموالية لجبهة التحرير».

أبعد من ذلك، ذهب الشعور بالقوة بالجبهة القومية إلى التعامل مع الكفاح المسلح لا باعتباره وسيلة لتحقيق الاستقلال، بل كغاية بحد ذاته. فبينما أعلنت بريطانيا نيتها في الرحيل، رفضت الجبهة ذلك: كان الانجليز قد قرروا استقبال بعثة عن الأمم المتحدة تزور عدن بغية إيجاد حل لمسألة تقرير مصير المستعمرة، في سياق التزامهم كمستعمرين بترتيب اليوم التالي لرحيلهم. إلا أن الجبهة القومية رفضت مجيء البعثة وصعدت العمل المسلح لمنعها من أداء مهمتها في تلمس حل سلمي يرضي الجميع، وهو ما اعتبرته الجبهة لا يتفق واهداف الشعب وثورته.

لكن أي محاولة لقراءة مرحلة «الكفاح المسلح» تتطلب العودة إلى أحداث وصراعات المراحل السابقة عليها: مثلاً، إضرابات النقابات العمالية في النصف الأخير من الخمسينات والصراع بين قوى الوحدة وقوى الانفصال قبل ذلك. ولعل هذا يقدم صورة أشمل لمسلسل أحداث منتصف القرن. وسيمكننا ذلك من فهم خلفية الكفاح المسلح واليوم التالي لرحيل البريطانيين، بقدرما سيساعدنا على تحليل اللحظة الراهنة وتوقعات مساراتها غداً. إن أغلب المؤشرات اليوم تتحدث عن حالة موازية، من عدة جوانب، للحالة الجنوبية أواسط القرن العشرين.

إضرابات منتصف القرن واحتجاجات اليوم

لقد سجلت الاحتجاجات الحالية حضوراً وانتعاشاً كبيرين لم يشهدهما الجنوب سوى في النصف الأخير من الخمسينيات، حين أجتاحت الاضرابات العمالية المشهد السياسي وأعادت صياغة معادلاته. وقد عرفت اضرابات النقابات العمالية، قبل 5 عقود، تحولات وصراعات وتأثيرات تتوازى كثيراً مع ما مرت به، حتى الآن، احتجاجات جمعيات المتقاعدين والتصالح والتسامح وبقية الفعاليات.

فمثلما اقتصر دور النقابات العمالية، منتصف الخمسينيات، على النضال المطلبي، حدث الشيء نفسه عند انطلاقة احتجاجات المتقاعدين العام الماضي، حيث رفعت قائمة مطالب تضمنت 13 مطلباً حقوقياً.

وعلى غرار إضرابات الخمسينيات، انتقلت الاحتجاجات الحالية من مربع النضال المطلبي (الذي بدأت في إطاره) إلى النضال السياسي، وصولاً حدّ طرح مطلب «حق تقرير المصير». هذا الانتقال حدث، على الأرجح، بعد منع السلطات انعقاد مهرجان المتقاعدين في 2 أغسطس الماضي. لكن ذلك لم يكن نقطة التحول الرئيسية (والخالصة). فقبل ذلك اليوم، كانت عملية القمع قد طالت مسارات الاحتجاجات السلمية بعدة طرق، لم تقتصر على محاولات منع المحتجين عن ممارسة حقهم في التظاهر أو اعتقال العديد منهم. وقد تصاعدت وتيرة القمع منذ ذلك اليوم، ودخلت الفعاليات الاحتجاجية مرحلة من تساقط القتلى والجرحى وسط المحتجين.

وقد أدى قمع الاحتجاجات، بعد سقوط قتلى وجرحى وسطها مطلع الثلث الأخير من العام الماضي، إلى تصعيد الغليان الجنوبي ورفع سقف المطالب بالموازاة. وفيما ارتفعت درجة الجاهزية الأمنية لقمع الحركة الاحتجاجية، خلال الأيام القليلة الفائتة، بدأت بعض بوادر استعداد أطراف في الاحتجاجات لدخول مواجهة مسلحة مع السلطات في الظهور. وما لم تتغير السياسة الأمنية في الأيام المقبلة، فمن غير المستبعد أن تبدأ الحركة الاحتجاجية، التي ماتزال تصر على الالتزام بالنضال السلمي، في الانزلاق إلى تذكر لعلعة رصاص مطلع الستينيات على نحو عملي.

لقد عرف الجنوب، بخلاف الشمال، تجربة النضال السلمي (عبر الاضرابات المطلبية والسياسية) كما عرف النضال المسلح. وقد كان الأخير بمثابة الإنقضاض الشرس على فرصة الجنوب في تحقيق استقلال قائم على المواطنة والحقوق والإرادة المستقلة للأفراد.

اضرابات للمطالبة بحق التقاعد

بحلول نهاية 1959، كان إجمالي الاضرابات قد بلغ 84 اضراباً عمالياً. كانت لها آثارها الكبيرة في تغيير مسارات إدارة شؤون الحياة اليومية والسياسة آنذاك، رغم الضغوط والاجراءات التي اتخذتها إدارة المستعمرة ضد الاضرابات وقادتها (عبر اعتقالهم أو نفيهم، مثلاً).

وقد واصلت النقابات إضراباتها حتى بعد صدور «قانون العلاقات الانتاجية» الذي وضعته الإدارة البريطانية، في 15 أغسطس 1960، لحظر ممارسة حق الإضراب على نقابات العمال.

غير أن السلطات البريطانية كانت كثيراً ما تضطر إلى تقديم التنازلات للقوى العمالية والسياسية، كما حدث بعد سلسلة الاضرابات التي نظمتها الجبهة الوطنية المتحدة بالاشتراك مع النقابات عام 1956.

وكانت الجبهة، التي تأسست عام 1955، ترفع، في إطار اتحاد نقابات عمال عدن، مجموعة مطالب اقتصادية وسياسية من قبيل: رفع الأجور، إنشاء صندوق للبطالة، ضمان العمل، حق التقاعد، حق الاضراب، رفض القانون الذي يشجع الهجرة إلى عدن من بلدان الكومنولث.

وقد تمكن مؤتمر نقابات عمال عدن (تشكل في مارس 1956 بدمج 25 نقابة) عبر الحملة التي شملت إضراباً عاماً ضد قانون الهجرة المشار إليه، من إيقاف العمل بالقانون.

كما أدت مقاطعة مؤتمر النقابات للانتخابات التشريعية عام 1959، بعد قيام العمال بعدد من الإضرابات، إلى إفشال الانتخابات. ولم تكن تلك سابقة طبعاً. فقبل ذلك، كان برنامج المقاطعة الذي وضعته «الجبهة الوطنية المتحدة» لإفشال الانتخابات التشريعية عام 1955، قد حقق هدفه.

ضرورة التخلص من (ج.ي.د.ش) قبل (ج.ع.ي)

ربما لا يتذكر كثيرون شيئاً عن حركة النضالات السلمية التي سبقت ثورة اكتوبر 1963. فقد أدت عملية التزوير الثوري، بعد الاستقلال، إلى إقصاء نماذج النضالات السلمية المحترمة، التي شهدتها عدن، من تاريخ «الحركة الوطنية». وهذا الإقصاء، المستمر حتى الآن، يمثل أحد العناوين العريضة لمشكلة الجنوب الراهنة. إن قادة الاحتجاجات وأفرادها مطالبون بالالتفات إلى الرصيد المدني الفريد الذي ولد وتنفس آفاق التعدد في عدن. عليهم التمسك بالخيار السلمي الذي أعلنوا التزامهم به حتى الآن. لكنهم، قبل ذلك، مطالبون بمراجعة حلمهم في العودة إلى دولة (ج. ي. د.ش) التي جاءت كثمرة للكفاح المسلح بعد أن قضى هذا الأخير على فرصة عدن التاريخية في تأمين استمرار حركتها المدنية ومدّها إلى بقية المناطق الجنوبية.

لم يحقق الكفاح المسلح مستقبلاً أفضل لأبناء الجنوب. ولم تشهد دولة (ج.ي.د.ش) حتى إضراباً مدنياً واحداً بحجم أصغر الاضرابات العمالية التي عبّرت عن إرادة الناس وأحدثت تغييرات ملموسة في حياتهم قبل نحو نصف قرن.

على الجنوبيين، إذاً، التفكير بشكل جدي في صورة المستقبل، بالالتفات إلى تاريخهم القريب. وقبل أن يسعوا إلى التخلص من (ج. ع.ي)، عليهم التخلص أولاً من (ج.ي. د.ش). اذ أن اليوم التالي للاستقلال المسلح لم يكن لطيفاً أو حنوناً تجاه أي منهم. لقد كان دامياً للغاية، وانتهى به المطاف إلى الانقضاض على حياتهم العزلاء في عدن وهو يحمل إسم 13 يناير. وبعد 5 عقود من الثورة المسلحة، وجدوا أنفسهم يحتجون ضد اجراءات تسريحهم القسري من الوظائف بعد أن كانوا يطالبون بحق التقاعد قبل أزيد من نصف قرن.

الاحتجاج الجنوبي أبعاد، ودلالات

عبدالباري طاهر

يصعب الحديث عن تفجر الاحتجاجات في الجنوب بدون الاتيان على حرب 94 وما أعقبها. فالحرب التي ألغت شراكة الجنوب حولته إلى ما يشبه «الغنيمة» و«السبية» وجسدت انتقاصاً في مواطنة أبنائه. كما أنها قد خلفت تمايزاً وعداوات جهوية بين الشمال والجنوب.

الجوع التاريخي، كتوصيف الأستاذ النعمان، للفاتحين والمجاهدين الجدد قد حول الجنوب إلى أرض «مفتوحة». وتحولت ممتلكات الدولة والمواطنين على حد سواء إلى «مباح» يتملكه المستولي عليه حسب قاعدة فقهية.

صحيح أن حكامنا لا علاقة لهم بالفقه ولا بالنحو وإنما ينبشون ذاكرة القبيلة المعبأة بالحروب والفيد، ويعالجون قضايا البناء والتنمية والاندماج بالمزيد من إثارة النعرات واشاعة التوتر وخلق الاحتراب.

إن ممارسات الحكم وخطاب السلطة من أعلى إلى أدنى المستويات كلها نبش في ذاكرة الدم ووعد بالافقار ودعوات حربية قاتلة.

على مدى عام كامل عمَّت الاحتجاجات والمظاهرات السلمية جل مناطق الجنوب. ورغم تصدي السلطة بالسلاح والرصاص الحي وتقتيل المحتجين المسالمين الا أن مسيرات الاحتجاج لم تنجر إلى العنف أو تستجيب لدعوات النزال والمبارزة التي يتسنم بها الخطاب الرسمي، وممارسات الحاكمين.

في الأسبوع قبل الماضي وقفت أجهزة الأمن والجيش، التي تغطي مختلف مناطق الضالع وردفان وتقمع الاحتجاجات السلمية، محايدة لتسمح بتدمير الممتلكات العامة والخاصة. وعلى مدى يومين لم تتدخل أجهزة السلطة في إيقاف الاعتداء على الممتلكات، مما يثير أكثر من علامة تعجب وأستفهام.

تحمِّل السلطة المعارضة السياسية (أحزاب المشترك) مسؤولية ما يحدث في الجنوب. ولا تسائل نفسها عن المسؤولية في إغلاق أبواب التحاور واعتماد خطاب تحريضي تعبوي يكفر ويخوِّن ويحرِّض على العنف ويدعو للمنازلة.

حرص الدولة على عسكرة الحياة المدنية والزج بالبلاد والعباد في أتون الحرب شاهد فشل الحكم. فعندما يحتكم الحاكمون إلى تجريد (حملات) السلاح ضد أبناء شعبهم سواء في صعدة أو الجنوب، فإنهم يعلنون موت شرعية الحكم. فالعجز عن التنمية والبناء والاندماج الوطني، والاعتراف بقضية الجنوب كقضية سياسية بالدرجة الاولى قام عليها دستور دولة الوحدة والتزمت بها الدولة في رسالة موجهة للامم المتحدة ومجلس الامن في نهاية حرب 94، هي المسؤول الاول عن تفجر الأوضاع في أكثر من منطقة.

يعالج الحكم الداء بالداء بدلاً من الاعتراف بالقضية الجنوبية. وإشراك أبناء الجنوب على قدم الندية والمساواة في الحكم، وحل قضايا المتقاعدين: العسكريين والامنيين والموظفين، وإعادة الممتلكات إلى أهلها.

من الخطل الاعتقاد بامكانية حل قضايا الجنوب بمعزل عن الشمال. فالترابط بين الوطن اليمني وأحداثه سلباً وإيجاباً قوية وعميقة. واذا لم يكن باستطاعة السلطة قمع الاحتجاج الجنوبي، أو الاستمرار في تجاهل القضية الجنوبية أو القفز فوق مطالبهم الديمقراطية والعادلة، فإن قوة الاحتجاج الجنوبي لا تتجلى في شيء كتجليها في الطبيعة السلمية ورفض الانجرار إلى العنف أو الشعارات الضارة.

تعمل السلطة بدأب على دفع الاحتجاج للعنف والقطيعة مع إخوتهم في الشمال. وهي تدرك أنها، كطبيعة قبلية وعسكرية، لا تستطيع قمع الاحتجاج المدني السلمي للجنوب والانتصار عليه دون دفعه للتخريب والعنف والتصادم مع الشمال. يبالغ الحكم في التلويح بالعصا الغليظة والإيغال في الخطاب المهور بالدم والمشحون بالكراهية والعنف ليس ضد أبناء الجنوب فحسب وإنما ضد الجنوب والشمال على حد سواء. فالمعارضة السياسية مجرمة وخائنة، واحتجاجات أبناء الجنوب عميلة وانفصالية، وأبناء صعدة ملكيون وعملاء.

ولا شك أن الزج بالجيش والأمن في مواجهة مع إخوتهم في صعدة أو الجنوب له عواقب وخيمة على الكيان اليمني والوحدة اليمنية.

فالانفصال الحقيقي قد بدأ بإعلان حرب 94 والغاء شراكة الجنوب وإدارة الظهر لدستور دولة الوحدة وبيان الـ30 من نوفمبر وعدم الانصياع لوثيقة العهد والاتفاق ورسالة السيد محمد سعيد العطار الموجهة للامم المتحدة.

صحيح أن المعارضة السياسية ما تزال متأرجحة، ولا يزال خطابها السياسي إزاء أحداث الجنوب ضعيفاً ويتسم بالمبوعة والمراوحة في حين يندفع بعض قادة الاحتجاج للشطط والاقصاء وضيق الافق.

وقبل ذلك وبعده فإن دموية الحكم وتصلب مواقفه إزاء الاحتجاجات السلمية أو تنفيذ الاتفاق مع المتمردين في صعدة شاهد ضعف الحكم وتآكل شرعيته وافتقاده المصداقية.

إن السير في طريق العنف والدماء لا يخدم الحكم ولا الوطن كما أن الاعتقالات الكيفية واختطاف قادة المعارضة السياسية والمحتجين الجنوبيين يعمق المشكلة ولا يساعد على رؤية الحل.

وحقاً فإن غياب التضامن أو ضعفه في مدن الشمال يدلِّل على عدم جدية «المشترك». وربما تفاوت قراءته لما يجري في الجنوب.

وليس العيب في اختلاف الرؤى والقراءات بين أطراف المشترك. فمن حق كل حزب أن تكون له رؤيته ومواقفه المختلفة والمغايرة وإنما الخطأ في اخفاء اختلاف هذا الحزب أو ذاك وكأن الاختلاف مذمة أو نقيصة.

لقد اتسمت بيانات أحزاب المشترك بالضبابية والعمومية والتعالي على أحداث الجنوب. وكان الاعتصام الوحيد بمقر الحزب الاشتراكي أقرب ما يكون لبراءة الذمة.

واقع الحال أن دعاة الوحدة المعمدة بالدم هم من صنع ويصنع الانفصال. وأن غياب التضامن وتصعيد الاحتجاج في الشمال وتصاعد العنف ضد المدنيين الجنوبيين المسالمين تزكي فعل السلطة الانفصالي بامتياز.

الواقع أن السلطة بإعلانها الحرب الاستباقية في صعدة ومواجهة المتظاهرين في مدن الجنوب بالرصاص الحي تكون قد شرعت قولاً وفعلاً في تفكيك عرى الوحدة اليمنية. ولن تكون القسمة على اثنين كما يتوهم البعض.

خطاب الحرب المتواصل والمتناسل منذ أمد إنما يصب الزيت على نار مشتعلة فعلاً. وذاكرة اليمن للاحتراب والتفكك أسوأ من الصومال. والحديث المتخيل عن وحدة أزلية، وعن حتمية انتصار القوة ذاكرة حية لم تنطفئ منذ عقود متطاولة والنبش في ذاكرة الحرب عبر الخطاب الرسمي والممارسة الواقعية يفتح أبواب الجحيم ويهدد البلاد والعباد.

واضح أن الإزمة الشاملة تضع اليمنيين شمالاً وجنوباً على صعيد واحد. مبادرة الجنوب إلى الاحتجاج له علاقة بأنموذج الدولة الذي افتقدوه، وبالانتقاص من مواطنتهم، وتحويل الجنوب، كل الجنوب، إلى فيد وسلب. سبق الجنوب إلى الاحتجاج لا يلغي أو لا يحجب التململ الواضح في الشمال. فما يجري في تعز وإب ومأرب وصنعاء والحديدة مؤشر مهم لتوحد الاحتجاج.

بطاقة تضامن مع «الوسط» ورئيسها الاستاذ جمال عامر

تعرضت صحيفة الوسط الاسبوعية والأهلية المستقلة لإجراء تعسفي وإنتقامي بأصدار وزير الاعلام حسن اللوزي قراراً بسحب ترخيصها ضداً على الدستور والقانون، فقانون الصحافة رقم 25 لسنة 90 لا يعطي الحق لأي كان بسحب التَّرخيص. ولكن قرار الوزير فوق القانون والدستور.

من منا يحتمل العودة لجحيم التشطير؟!

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

في حدود العقل والمنطق، فليفكر كل منا كيفما يشاء؛ فربما يقود هذا التفكير إلى رؤى واضحة تفتح للبعض آفاقاً يمكنهم من خلالها الخروج من أزماتهم، والتحرر من إحباطاتهم المتراكمة التي وبدون أدنى شك قد أسهمت فيها السلطة وبقدر كبير، بل وعملت على تعميقها وترسيخها نتيجة إصرارها على الاستمرار في سياساتها الاقتصادية والمالية والمعيشية، التي أثبتت السنوات الماضية خطأها بل وفشلها. كما أن لكل واحد منا أن يختار الوسيلة التي يعبر بها عن اشمئزازه وسخطه، بل ورفضه لهذا الواقع العبثي الذي نعيشه، ولكن شريطة أن لا تتجاوز هذه الوسيلة حدود الممكن، بحيث نجدها وقد اقتربت من المجال المحظور بهدف ملامسة أو تخطي السقف الذي ارتضيناه حداً لمآسينا وخلافاتنا وتباين توجهاتنا، وهو سقف الوحدة؛ كون هذا السقف سماء أخرى لوطن آخر. هو ليس ببديل عن هذا الوطن الذي نعيش فيه، وإنما لإيقاع نظامه غير المنضبط. وطن طالما حلمنا في أن نحتكم يوماً إلى قوانينه دون تمييز بين مواطن وآخر في النسب أو اللون أو الجاه أو القبيلة. فالمشكلة في الأساس لا تكمن بالوحدة، بل بما رافقها من فوضى وانفلات وترهل، في جميع المستويات، وعدم إدراك لأهمية هذا الحدث التاريخي الذي يصعب تجميع حياته من جديد فيما لو انفرط عقده. سقف الوحدة هذا شُيِّد ليحتمي به الجميع من أي فتن أو مؤامرات قد تؤدي بهم إلى الاحتراب والتطاحن كما كان يجري سابقاً قبل تحقيقها تحت يافطة المزايدات عليها. سقف الوحدة هذا مفترض أن يكون ملجأ الجميع، وواحة خيرهم، ونقطة التقائهم، وساحة أمان وإخاء لكل من ينشد الأمن والاستقرار في ربوع هذا الوطن. لا أن يتحول إلى عامل شؤم يجر على أبنائه كثيراً من المآسي والأحزان والمحن التي هم في غنى عنها، خاصة في مثل هذه الظروف المعيشية التي يمرون بها. الدعوة إلى التشطير ربما تأتي من أناس لم يعانوا من ويلات تلك الحقبة الزمنية السوداء من تاريخ هذا البلد. حيث كانت تلك الحقبة تمثل كابوساً لأبناء الشعب الواحد، في شمال الوطن وجنوبه. إذ لم يكن يفصل بين الأخ وأخيه بضعة براميل، كما صور وبسط لذلك البعض، بل جحيم من النار والعذاب والمعاناة. فلو كانت المشكلة مجرد براميل، كما قيل، لما احتجنا لمباحثات سياسية وتدخلات عربية منذُ عام 70 وحتى عام 90م، ولما تورطنا في حربين طاحنتين في بداية عقد السبعينيات ونهايته، ولما سجن العديد من الناس وعذبوا لزيارة أقاربهم في هذا الشطر أو ذاك، ولما أنفقت المليارات في حرب المناطق الوسطى التي كانت نتاجاً لاحتقان النظامين، ولما تفرغت حينها الاستخبارات العسكرية وطوابير من العسس لإحصاء شهيق وزفير كل مواطن يقترب من حدود الشطرين. حيث لم يكن لهذا الإجراء أي صلة بسيادة الوطن، كون سيادته الحقيقية تكمن في المناطق التي لا تماس فيها. إذ كان ظهر كلٍ منهما مكشوفاً للخارج سواء في المناطق البحرية والبرية.

لذا نقول لمن يحلو له إطلاق شعار الانفصال دون تريث أو إدراك للمخاطر التي ستنجم عن مثل هذا التوجه، إن عليه الرجوع إلى أحداث العقود الثلاثة التي سبقت تحقيق الوحدة، إلى الأجواء المعتمة والسحب الراكضة يومها نحو المجهول في ظل الاحتقان الذي كان سائداً على حدود الشطرين. عند هذا المشهد القاتم، كان التفكير بالوحدة مجرد حلم يصعب على المرء أن يسترسل فيه ولو لثوان من الوقت، كون أفق ذاك الاسترسال لا يتعدى النقاط الفاصلة، والتي هي في الشكل مجرد براميل في عرض طريق لا يتجاوز الأمتار. إلا أن ما وراء تلك الأمتار وبمحاذاتها على طول حدود تفصل ما بين الوطن الواحد، كانت تختفي غابة كثيفة من جنازير الدبابات وراجمات الصواريخ ومواصير المدافع، وتلال من ركام الذخائر، وعشرات الآلاف من الجنود المرابطين على خطوط التماس مصوبين بنادقهم بعضهم إلى صدور بعض. خلال تلك الفترة لم يجن الوطن غير نزيف الدم واستنزاف موارده الضحلة. إذ لَم يكن حينها قد اكتشف النفط أو الغاز، فقد كان يعتمد الشطران في الأساس على المساعدات والهبات الخارجية في تغطية التزاماتهما الداخلية، فيما تسخر معظم القروض التي شكلت في الأخير مديونية الجمهورية اليمنية، والتي بلغت سبعة مليارات دولار أمريكي، في ميادين التسلح والإنفاق العسكري. هذه الأسلحة التي كلفت الوطن وأبناءه أعباءً كبيرة؛ نتيجة تراكم مديونيتها وتراكم فوائدها، لم يكن شراؤها في ذلك الوقت بهدف الدفاع عن سيادة الوطن والذود عن ترابه، بل كانت معدة في الأساس للاقتتال والتطاحن بين أبنائه على طول الحدود المصطنعة من قبلِ الاستعمار والأئمة. حيث ساعد هذا التوجه على ترسيخ الانقسام خدمة لأيديولوجيات كان يؤمن بها النظامان، كما هو العالم المنقسم على نفسه وقتها بين معسكر رأسمالي ومعسكر اشتراكي.

عندما يضع بعضنا الوحدة في استراتيجيته على أنها خط أحمر لا يمكن الاقتراب منه أو المساس به أو تجاوزه، فهذا لا يعني أن هذا البعض لا يعاني من تبعات الانفلات في أكثر من ميدان من ميادين الحياة اليومية؛ فلربما تظل معاناة المؤمنين بهذا الخط هي الأكبر، إلا أن رؤيتهم في معالجة ذلك الانفلات أنها لا تتأتى من خلال نحر الوطن وتوزيع أشلائه على القمم والسهول والوديان وعلى شوارع المدن وأزقة القرى، قرباناً لمن يتربصون به من الخارج ولمن يرون قوتهم في ضعفه وانهياره. أقول لمن يلهف وراء فكرة الانفصال: إياكم والاعتقاد أن ظلماً قد حل بكم دون أن يوزع على الآخرين من بني جلدتكم في طول الوطن وعرضه! فمن منا لا يعاني من الوضع المختل والمزري والمخيف في هذا البلد؟! ومن منا لا يشكو من شظف العيش الناجم عن الغلاء وانخفاض الدخول وانعدام فرص العمل؟! من منا لا يتنفس بصعوبة في ظل هذا الإحباط، وهذا المناخ المعكر بالفساد والإفساد؟! من منا لا يترنح من سياط ضربات الجوع المتفشي في كل مكان؟! من منا لا يتوجع وهو يرى وطنه وأهله وأولاده وجيرانه في مهب الريح؟! من منا لا تدمع عيناه وهو يشاهد أسراً بكاملها يتقاذفها الجوع والتشرد والإذلال من رصيف إلى آخر؟! من منا لا يريد أن يثأر لحقه، أكان أرضاً أم عرضاً أم وظيفة مستحقة؟!... لا أحدٌ إلا ويعاني من هذه الظواهر السلبية. الكل محشور في الزاوية نفسها، والكل يتطلع إلى أن يجد نفسه وأهله ووطنه في وضع آخر غير هذا الوضع الذي لا يسر أحداً.

وبرغم كل هذا فإني لا أخفي حقيقة إيماني بالوحدة، وأنها بالنسبة لي شيء مقدس؛ إذ لا شيء نفتخر بإنجازه خلال أكثر من أربعة عقود غير هذا المشروع الذي يجب أن نتمسك به وندافع عنه بمخالبنا ونواجذنا، كونه حقاً من حقوقنا طالما انتظرناه، وموروثا نعتز بأن نورثه لأبنائنا وأحفادنا. إذا كان لنا من مطالب تجاه السلطة، وهي كثيرة بالفعل ومتشعبة، علينا أن نسمي هذه المطالب بأسمائها دون إقحام الوحدة، علينا أن نفصل بين هذا الحدث وبين منغصات حياتنا، كون التصويب على هذا التاريخ وعلى هذا الإنجاز، يشكل نقطة ضعف تعوق الحراك في أي منطقة من مناطق الجنوب وتفرغه من مضمونه. كما أن هذا المطلب غير العقلاني يضاعف من أعداد وأرقام الشارع المضاد، على اعتبار أن الوحدة ملك للجميع، وليست مرهونة برغبات فئة أو جماعة أو حزب، أو حتى زعيم؛ لأنها خرجت من نطاق الزعامات التي كانت محصورة بشخصين، وربما بحزبين، تطلبت المرحلة السابقة توقيعهما. الآن تغيرت اللعبة لدرجة أن لا أحد مستعد أن يتخلى عن ذرة واحدة من تراب هذا الوطن، لأن التراجع لا يعني غير الاحتراب والفوضى والدخول في متاهات ومغارات وأنفاق، ربما ليس لها مخارج على الإطلاق. التلويح بورقة الانفصال، رغم عدم إمكانية تنفيذها بالمطلق، لا تؤذي أحداً من المسؤولين قدر أذيتها لمشاعر الناس الذين لم تضمد جراحاتهم بعد نتيجة ما عانوه فترة التشطير أو خلال حرب صيف 94.

ما نتمناه على الأخ الرئيس، في ظل ما يشهده البلد من احتقانات واضطرابات، أن يعيد النظر في سياساته التي اعتمدها في السنوات الماضية وعلى امتداد ثلاثة عقود، حين تمكن خلالها من استمالة الوجاهات ومراكز النفوذ. الآن يبدو أن الأمور تجري في اتجاه آخر. إذ ما جعل أغلب الناس ينفرون من وجاهاتهم ويخطون لأنفسهم طرقاً أخرى بمنأى عن تلك القوى. هي حالة الفقر والجوع، ومواجهة الموت في أكثر من مفترق طرق. الناس هم اليوم في صراع على البقاء. إذ لا يمكنهم وهم في هذا المنعطف الخطير الذي يهدد حياتهم أن يصغوا لشيخ أو وجيه أو متنفذ؛ أولاً كون هذه الوجاهات ومراكز النفوذ قد سقطت من حسابات وذاكرة العديد من الناس. ثانياً: لإيمان الناس وثقتهم من أن سبب مآسيهم وأوجاعهم وآلامهم اليومية، هم هؤلاء الذين أثروا وراكموا الثروات من دموع وعرق وشقاء الجائعين والمطحونين.

إذا كان هنالك من انفصال يتطلع إليه المواطن فهو انفصال الأخ الرئيس عن بطانته التي حجبت عنه الرؤية، وأضرت بالوطن كثيراً. المرحلة تقتضي من الأخ الرئيس التواصل مع عامة الناس لتحسس مشاكلهم وتضميد جراحاتهم. إذ لا يُخشى من الليث إلا عندما يجوع، ولا يُخشى من بأسه إلا عندما يكون جريحا. صحيح أن أحداً لا يحتمل العودة إلى جحيم التشطير، إلا أن أحداً أيضاً لا يحتمل الجوع أكثر مما احتمله حتى هذه اللحظة.

قراءة خاطئة وقرار خاطئ

محمد عبدالملك المتوكل

لكي يجد مبرراً لضرب معارضي شاه إيران فجر السافاك السينما على رؤوس المشاهدين متهماً المعارضة بذلك. ومنذ ذلك الحين وأجهزة المخابرات في العالم تمارس الأسلوب نفسه حين تريد استخدام العنف.

والحكام لا يلجأون إلى استخدام العنف ضد مواطنيهم إلا في حالات ثلاث:

1 – حالة العجز عن الحوار وعن القبول بمتطلباته.

2 – حالة الغرور والكبرياء التي تعمى الحكام عن تدبر العواقب وبشكل خاص حين يقعون ضحية قراءة خاطئة للأمور وبتشجيع ودفع من الانتهازيين والجهلة والمتآمرين على النظام.

3 – حالة اليأس والشعور بالضعف التي تدفع إلى المغامرة غير المحسوبة وتستدعي المقولة الشمشونية «عليَّ وعلى أعدائي يا رب».

الاعتقالات التي تجري في جنوب الوطن ونزول الدبابات إلى شوارع مدنه– تماماً كحرب صعدة– ليست إلا نتاجاً لواحدة أو أكثر من الحالات الثلاث السابقة.

لم يعد الحكام بعد هذه المدة من الحكم المطلق بقادرين على التنازل عن القرار الفردي أو عن الاحتكار الكلي للثروة والسلطة وهي متطلبات الحوار في هذه المرحلة. وتداعي الأوضاع وتصاعد المشاكل تجعل النظام يدخل مرحلة الإحساس بالضعف وعدم القدرة على السيطرة فيستنفر الكبرياء والعزة بالإثم فيتجه إلى سيف المعز، وساعتها تحين الفرصة للإنتهازيين والجهلة والمتآمرين. وكما استدعوا الامامة والعنصرية السلالية والمذهبية والإرهاب في حرب صعدة ونفخوا في غرور وعنجهية صناع القرار وبسطوا الأمر لهم، يقومون اليوم بالأمر نفسه بالنسبة للجنوب وها هم يستدعون الانفصالية، والاشتراكية، والظلامية والانجليز، كما جاء في حديث البركاني في «الجزيرة»، ويقدمون لصانعي القرار قراءة ساذجة وهي أن أبناء الجنوب تعودوا على «الصميل» فقد حكمهم الانجليز بالحديد والنار وحكمهم الاشتراكي والجبهة القومية بالقوة والعنف ولم يرتفع لهم صوت، وأنتم جئتم لهم بالديمقراطية والحرية وهذه هي النتائج. الآن أروهم العين الحمراء وشربوهم من البحر باختيارهم أو غصباً عنهم وسترون أنهم بعد ذلك سوف يسيرون على العجين دون أن يلخبطوه. وعلى ضوء هذه القراءة الخاطئة لتاريخ الجنوب اتخذت السلطة القرار الخاطئ باستخدام العنف واعتقال قيادات العمل السياسي والاجتماعي واختطاف الفنان الشعبي المبدع فهد القرني ولم يكن ما حدث من شغب سوى إخراج للقرار. وإلا ما المبرر لاعتقالات لا خل لأصحابها في شغب الحبيلين إلا إذا كان من باب «قصدك من عُذر».

القراءة لتاريخ الجنوب– التي لم يقلها المتآمرون– هي أن بريطانيا لم تحكم الجنوب وإنما أقامت معهم إتفاقيات حماية وكانت تدفع أتاوات للسلاطين الحاكمين من خزينة التاج البريطاني.. ولم تكن تتدخل في شؤونهم الداخلية وذلك مقابل احتفاظها بعدن. ولم يكن حينها للجنوب ثروة مستخرجة يتفيدها الانجليز ما عدا ما يدره ميناء عدن من مصالح تجارية وموقع استراتيجي. وكان الجيش الليوي من أبناء الجنوب ونادراً ما استخدم ضد أبناء الجنوب. ومع كل ذلك حين قرر أبناء الجنوب إخراج بريطانيا العظمى أخرجوها خلال سنوات قليلة من الكفاح المسلح.

وحين جاءت الجبهة القومية والحزب الاشتراكي بعد ذلك، رغم الأخطاء التي ارتكبوها نحو عدد من الفئات ورغم احتكارهم السلطة للحزب إلا أنهم انتموا إلى الاغلبية المحرومة، ولم يفرضوا على المحافظات عاملين أو موظفين من خارجها في أغلب الأحوال، وكانوا يحترمون القوانين التي يصدرونها ويلتزمون بها وينفذونها على الصغير والكبير دونما تمييز، واحتفظت قياداتهم إلى حد كبير ببساطتها وتواضعها ونزاهتها. كنت تلقى رئيسهم في الشوارع والمطاعم لا حراس ولا مواكب، واحتفظوا بشيء من النظام الاداري الذي خلفه الانجليز ووفروا للناس الحد الأدنى من العيش والتعليم والصحة والأمان والعمل.. ومع ذلك لم يسمح أبناء الجنوب بهيمنة الفرد وظل الحكم جماعياً داخل الحزب، ولعله الحزب الشمولي الوحيد في الدول النامية الذي لم يقبل بتحكم الفرد في القرار.

وللاستدلال على مقارنة أبناء الجنوب بين حكم ما قبل الوحدة في الجنوب وما بعدها وفي المرحلة المبكرة من قيام الوحدة.. في أواخر عام 1992 قمت برحلة إلى يافع بصحبة الأخ عبدالرحمن الجفري شفاه الله، وضيافة الأخ سالم صالح رعاه الله. وكانت مناسبة احتفالات العيد حيث يقوم أهل المنطقة بزيارة الأولياء ويأتون زرافات ولكل مجموعة أهازيجها وأشعارها، وقد استرعى انتباهي مجموعة قالت في أحد أبيات شعرها ما معناه: «فرحنا بالوحدة لكن ما شفنا إلا وجهها النكيد». أمسكت بأحدهم وسألته هل حكم الاشتراكي كان أفضل من الآن، قال: كانت فلوسنا قليلة لكن كانت تكفينا، اليوم زادت الفلوس ولكنها لا تغطي احتياجاتنا.. كنا آمنين لا نخاف على أنفسنا ولا على بيوتنا ولا على سياراتنا، اليوم فقدنا الأمان. كما كنا نروح إلى مرفق حكومي، ما هو لك حسب القانون تأخذه بكل سهولة، اليوم حقك ما تلقاه، تسير وتجي واذا لم تدفع رشوة ما تلقى شيء.. كان لدينا ثارات وقتال قضى الحزب عليها كلها والذي له حق يقدم شكواه إلى أقرب مرفق حكومي والدولة تأخذ بحقه، اليوم نشوف الدنيا ترتبش.. قلت له: ما رأيك نفك وكل واحد يرجع مكانه؟ قال: لا ما بانفك، الوحدة حقنا واذا ما با يصلحوا بانطلع إلى صنعاء نصلحهم. قلت له: بارك الله فيك وزاد الرجال من أمثالك.

هذا رأي أبناء الجنوب في السنوات الاولى للوحدة وفي المرحلة الانتقالية فكيف تتصور مشاعرهم بعد حرب الصراع على السلطة 1994، وبعد أن جاء المتنفذون يحملون ثقافة الفيد وروح الانتقام لمعارك ما قبل الوحدة علماً بأن من قاتل من أجل الوحدة هم الجنوبيون سواء بالسلاح أو باتخاذ موقف سلبي من الانفصال، وهم قاموا بذلك لا حباً في نظام ينتهك حقوقهم وإنما حباً في وحدة تصنع الخير والرفاه لكل مواطنيها في ظل الحرية والشراكة في السلطة والثروة والمواطنة المتساوية.

لا تخطئوا القراءة لتاريخ الجنوب وتاريخ رجاله ونسائه واستعيدوا التجارب الوحدوية التاريخية وأسباب فشلها.. ولا شك أن دولة قطر غير مستعدة أن تشتغل فريق مطافي لحرائق نشعلها بفعل الغرور والجهل والإصرار على احتكار السلطة والثروة.

ظهور عبدربه في التلفزيون، وباجمال في الصحف، ومجور في الحفلات، ليس كافياً ولا مقنعاً فمسرح العرائس لم يعد مقنعاً لا للجنوب ولا للشمال. أوقفوا العنف واطلقوا السجناء وقدموا ما يقنع الناس التي فقدت الثقة وملت من الفهلوة. وصدق الله القائل: «وإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم».

2008/4/8

■ **ملحوظة:** نبارك لوزارة الاعلام التي افتتحت 12 محطة فضائية وأغلقت صحيفة "الوسط"... وانعم والديمقراطية.

أصحاب شعارات "المشاريع الكبيرة".. أم أصحاب المشاريع الأدنى؟

ترى من الذين سيحاكمهم التاريخ؟

سعيد صالح أبو حربة

في مقالي السابق عن سياسة الإعلام الرسمي تجاه تاريخ النظامين السابقين في الشطرين، أشرت إلى حاجتنا لخارطة طريق للوطن اليمني تخرجه من دوامة الأزمات المتلاحقة التي ظلت ترافق مسيرته على مدى طويل.

وفي ضوء البحث عن أسس لمثل هذه الخارطة تبين لنا كم نحن بحاجة إلى العديد من الخرائط الخاصة بالقوى السياسية التي ظلت تعصد على الساحة اليمنية وذلك حتى تستبين الطرق الصحيحة التي يفترض أن تسلكها هذه القوى، كما نعتقد، وذلك للوصول إلى قواسم مشتركة لإخراج هذا البلد من المحن التي ما انفك يعيشها بين الحين والآخر.

وبالعودة إلى كل أحداث المراحل السابقة المليئة بالعبر والدروس والأحداث الجسام منذ ثورة 26 سبتمبر وحتى اليوم، يتضح لكل ذي عقل سليم كم كان لدول الجوار والمحيط الإقليمي من دور رئيسي وفعال تجاه أغلب ما جرى ويجري على الساحة اليمنية.

صحيح أن أي دولة كان لا بد وأن تعاني بأي شكل من أشكال تأثير الدول المجاورة، والقوى الإقليمية إلا أن الصحيح أيضا أن مثل هذه الدولة (الراشدة طبعا) ممثلة بنخبها السياسية الفاعلة والعاقلة تعمل جاهدة إما بجعل هذا التأثير في مجمله ايجابيا ويصب في مصلحة الدولة وشعبها، وإما أن تعمل بما تملك للحد من التأثيرات السلبية ما أمكن. وكل ذلك طبعا على أساس من الواقعية والممارسة السياسية الواعية والعاقلة للقوى الفاعلة في المجتمع.

وفي بلدنا الحبيب (اليمن) فإنني أعتقد شخصيا أن تقييما واقعيا وموضوعيا لأمر كهذا لم يتم على الإطلاق، مع الأسف، بل لعلي أستطيع أن أقول إن أصحاب المشاريع الكبيرة (وفقا لتعريفهم بأنفسهم، مع تحفظي على هذه التسمية) قد مثلوا الضرر الأكبر على البلد والشعب خلال أغلب المراحل؛ إذ أنهم لا يملكون إلا إطلاق الشعارات البراقة والجميلة لهذه المشاريع الكبيرة، ولكن من دون إدراك ووعي ودراسة لما تختزنه عقول الناس والبلد والمجتمع من إمكانيات لهذه المشاريع، وهو الأمر الذي جعل من الإعلانات المستمرة لمثل هذه المشاريع عامل استفزاز إن لم يكن تهديدا للعديد من القوى الإقليمية التي لا تتوافق مصالحها مع مشاريع كهذه.

وهكذا أصبح الوطن اليمني فريسة لصراع خفي بين قوى تحلم بمشاريع كبيرة وهي لا تملك أي حيلة أو قوة أو ذكاء للعمل على تسويق مثل هذه المشاريع، وبين قوى تملك الإمكانيات والتأثير والقوة للوقوف أمام هذه المشاريع.

وفي حين أن من حق أي قوى أن تطمح إلى بعض المشاريع الكبيرة فإن من غير المنطق ولا المعقول أن تطلق هذه القوى النعوت والأوصاف السيئة على من يدعون إلى العقل والتريث ومراعاة الواقع، بل وأكثر من هذا نستطيع القول إن المنطقي والمسموح به القبول بما يسمى بالمشاريع الأصغر إن كان هناك ضمان وثقة بأن هذه المشاريع سوف تشكل ضمانا للتطور والنماء وبالتالي الوصول بأكثر ثقة إلى المشاريع الكبيرة الحقيقية.

أليس من حق الناس أن يحلموا بشيء من الاستقرار الفعلي لهذا الوطن وإن كان بشيء من التضحية ببعض من مشاريع الكبار التي لم يجن منها الوطن والشعب إلا المؤامرات والويلاتَ والثبور.

نقول هذا صادقين ومخلصين في دعوة إلى استبيان الحقائق من رحم المعاناة الطويلة لهذا الشعب وهذا الوطن، الذي كان إلى ما قبل نصف قرن أحسن حالاً بالقياس النسبي إلى عديد من الدول المجاورة التي أصبحنا معها الآن في ذيل القائمة.

ولتأكيد استنتاجاتنا هذه نورد هنا بعضا مما نراه يمثل دليلاً ساطعاًعلى ذلك:

1) جاءت ثورة 26 سبتمبر التي رفعت شعارات متطرفة في ظل واقع متخلف إلى الآخر، وجاءت بقوات الزعيم العربي المصري والنفوذ المصري في محيط يرفض هذا جملة وتفصيلا، وفي ظل موازين قوى دولية لغير صالح قبول هذه المساعدة، مما جر على البلاد كل أصناف الويلات.

2) ثم جاءت محادثات المصريين والسعوديين المؤثرين الفعليين على الأحداث. وبينما اتفقوا على الحلول الوسطية اختيار الدولة اليمنية غير الملكية، جاء أصحاب مشروع الجمهورية من دون الاستعداد لحاجياته الفعلية.

3) ثم جاءت ثورة الجنوب في ظل تحفظ وريبة من قبل كل دول الجوار التي كان لها أمل بأن يكون المخرج على الطريقة التي تمت لاحقاً مع دول الخليج. وإلى حين الاستقلال وبروز احتمال قبول جيراننا بالأمر الواقع والتعامل مع النظام القائم فإن أصحاب شعارات المشاريع الكبيرة من بين من حكموا قد أقفلوا الباب على رفاق دربهم وعلى كل ذي عقل سليم، وأعلنوا مشروعهم الكبير بتصدير الثورة إلى الخليج والجزيرة والحرب على الرجعية والامبريالية، وإقامة التحالف الكامل مع المنظومة الاشتراكية. وكانت النتيجة أن توارى وتشتت واختفى طابور طويل من شخصيات المجتمع من كلا الشطرين، ومن بين هؤلاء مناضلون كبار وأصحاب خبرة وتجارب في تحمل المسؤولية وإدارة شؤون الناس والمجتمع، وكثير ممن يطلق عليهم المجتمع صفات أهل الحل والعقد. وفي حين لم يستطع الحكام إطلاق صفة الخيانة أو العمالة على كثير من هؤلاء، فإنهم قد حسبوا من أصحاب المشاريع الصغيرة.

4) وجاءت حروب الشطرين على أساس من: وحدة الأداة، عودة الفرع إلى الأصل، الوحدة بالقوة... الخ من الشعارات التي يسميها أصحابها بالقضايا الوطنية الكبرى أو المشاريع الكبرى، بينما هي في الحقيقة أشد صغرا وتقزما في مراميها، ولربما أن هناك بعض الصحة في ما قيل عن أن بعض الممارسات والأفعال الخاطئة التي عانى منها الوطن بشكل عام، والجنوب بشكل خاص، بعد الوحدة، قد كان بسبب الآثار النفسية لهذه الحروب.

5) إقامة التحالفات الإقليمية والدولية المستفزة لدول الجوار المؤثرة على أوضاعنا وحياتنا (ليبيا، أثيوبيا، الجنوب) ثم (السودان، الشمال، الجنوب) لحماية البحر الأحمر ومن دون أي تنسيق مع القوى الفاعلة إقليمياً.

6) جاءت محادثات نوفمبر 1989 وبينما تقول الوقائع المعلنة إن الرئيس قد طرح المشروع المتوسط المتمثل بالفدرالية، أصر أصحاب المشاريع الكبيرة على ألا أن يكون دمجا شاملا قالوا عنه بأنفسهم فيما بعد إنه ضمٌ وإلحاق ونسوا أنهم قد نعتوا من دعاهم إلى التريث والتعقل بأصحاب المشاريع الصغيرة.

7) وهكذا بينما كان يفترض بالدولة الوليدة أن تولي وجهها شطر الدول المجاورة والمؤثرة فإنها ذهبت بعيدا في عمل لا يمكن له ألا أن يفسر بالاستفزازي الموجه لهذه الدول، عندما ولجت في تأسيس ما سمي بعدها بمجلس التعاون العربي البعيد جغرافيا عن الوطن اليمني.

8) عندما كانت الحوارات تتفاعل على الساحة اليمنية للوصول إلى صيغة تؤمن لقادة الوحدة الاستمرار في العمل المشترك ويحفظ للبلد بقاء عوامل التوازن التي من شأنها أن تخلق ظروف ما يتمناه من يسمون أنفسهم أصحاب المشاريع الكبيرة. نعم، في ظل هذا الوضع انبرى حملة شعار المشاريع الكبيرة وعطلوا كل الحوارات تحت شعار الديمقراطية المطلقة المعتمدة فقط على النسبة العددية للسكان في عمليه تنافسية وهمية وفي ظل وضع بلد غالبيته أمين وفقراء ويأتمرون بما يقوله الشيخ وعاقل الحارة. والأهم من هذا أنها أول انتخابات بعد أن كان المجتمع مقسما بين دولة ذات 16 مليون نسمة وتحتل ثلث الأرض، ودولة ذات ثلاثة ملايين نسمة وتحتل ثلثي الأرض.

9) وفي حين يفترض أن توقع وثيقة العهد بعد تهذيبها وعقلنتها، كما أعتقد، في الرياض أو الكويت أو إحدى عواصم دول الخليج، فإننا قد ذهبنا بها إلى عمّان بالأردن تجاوزا للجيران الذين انتقموا منها لاحقا.

10) وفي الوقت الذي لا نستطيع فيه أن نختار عاقل حارتنا السكنية الصغيرة وفي ظل غياب كلي لأي انتخابات حقيقية في إطار الأحزاب والمنظمات الاجتماعية والنقابية فإن أصحاب شعارات المشاريع الكبيرة رفضوا أي آراء تؤدي إلى مخارج وسطية ومعقولة تعبر بالأوضاع إلى بر الأمان، وأصروا على انتخابات حرة ومطلقة لاختيار رئيس للجمهورية في ظل وضع يعلن بعضهم (وهم صادقون) أنهم إن فازوا فإنهم سيهربون.

إن بإمكان المرء تسجيل الكثير من نوعية هذه المواقف والشعارات الشاطحة وغير الواقعية.

ونوجز هنا تكملة لما ورد عاليه بالآتي:

– حديث للرئيس ونائبه في 1991 عن أن أسباب خلافاتنا مع المملكة السعودية هي الديمقراطية.

– الإعلان عن تشكيل تحالف دول إعلان صنعاء.

– شعار الاتجاه شرقا.

– إعلان المبادرات لإصلاح الأمم المتحدة.

– إصلاح الجامعة العربية.

– إعلان مبادرات المصالحات بين بعض القوى الإقليمية والعربية كالفلسطينيين والصوماليين.

– الإعلان عن استقدام الطاقة النووية... الخ مما يؤكد أننا نعيش في ظل أوهام المشاريع الكبرى.

وبالرغم من أن اقتصادنا يعتمد في جزء منه على عائدات مئات آلاف المغتربين في دول الجوار وعلى المساعدات والمنح والقروض التي ما برحنا نطلبها منهم بين الحين والآخر، وعلى الرغم من أن هناك مئات المغتربين المقيمين في هذه البلدان من أصحاب رؤوس الأموال والأعمال؛ إلا أننا وحتى الآن لم ندرك حجم تأثير العامل الخارجي هذا في الأوضاع اليمنية العامة. ولعل ذلك يمثل الخطيئة الأبرز لمختلف النخب السياسية الحاكمة والمعارضة والتي ظلت تغرد بأحلامها المستفزة للآخرين والبعيدة عن الواقع، في محيط لا يشعر بالريبة والشك وحسب، ولكن ينظر إلى خطرها بيقين ثابت عندما يجد الإعلام الرسمي اليمني، بل وقادة ومسؤولي الأنظمة اليمنية المتعاقبة يرددون المقولات الشرقية والغربية الجوفاء على الدوام، وحتى اليوم؛ تلك المقولات التي تقول إن اليمن يبني تجربة فريدة من نوعها ينبغي على شعوب المنطقة الاقتداء بها.

إن ما يشبه العمى كما أظن قد أصاب الكثير، بمن فيهم أساتذة جامعات وأكاديميون وباحثون يكتبون وينظرون لنا ويطالبون بتطبيق كل المفاهيم الغربية الليبرالية المستعرة هذه الأيام، بل ويحذرون من أبسط ملاحظة يقولها أي كاتب أو مسؤول أوروبي أو أمريكي على بلادنا، متناسين قوافل حج القادة والوزراء والمسؤولين الأمريكيين والأوربيين كل يوم إلى دول الجوار.

إنني أود أن أختتم بحقيقة ذات دلالة عميقة وشبيهة بالنكتة، وهي على هيئة سؤال لهؤلاء الذين لا يقبلون أي نقاش منطقي، ونسألهم صراحة عن الكيفية التي يرون بها أن تستقيم بها الأمور في ظل وضع يكون فيه غالبية سياسيينا أصحاب مشاريع براقة وجميلة وكبيرة بينما ينتظم بعضهم مع الأسف في طابور تلقي المساعدات وبعض المصاريف والاعتمادات من قوى لها موقف واضح وصريح من رفض إن لم يكن عداء صريحاً لمثل هذه المشاريع.

وبعد ذلك أليس من حقنا أن نتساءل ونقول:

إذاً، لمن يفترض أن تنصب محاكم التاريخ إن شئنا الحقيقة؟

الانفلات من الضمير المشدود

محمد ناجي أحمد
mohmad6777@gmail.com

العيش في بلد تسلطيّ يجعل الأشياءَ تكيِّف نفسها في محيطٍ يعزز من حالة التماثل. فالشدة كصفة ذكورية يتم إعلاؤها في مواجهة "الرخاوة" كصفة يُراد لها أن تكون صفة أنثوية.

حين قرأت مقالة العزيزة نبيلة الزبير "ضمائر الرخوة" لم يُصدم أفقي المعرفي بهذا التوصيف، بل بدأتُ أتحسس داخلي تلك الرخاوة المخفية بملامحي الصارمة والجادة، لكنها تستبطن ذاتاً وعمقاً أنثوياً، لا أجده عيباً ينبغي أن أتداركه، بل ميزة يجب أن أطلقها من أسر تلك الملامح (الرصينة). وأن تكتب نبيلة الزبير عن "رخو" مثلي فهو بمثابة التكريم الذي ينبغي أن أقابله بالشكر بحسب رأي أشدّ قرائها إعجاباً بهذا المقال (خالد الشعبي)، وهو في أضعف الإيمان تقدير واعتبار تمنحه لي (نبيلة) بحسب تقدير العزيزة أمل الباشا. وامتثالاً لهذا الرأي سوف أحمدُ لها مقالتها جلّ شأنها.

وسأتقبل محاولتها تعميم الألم وجعله، ليس ظاهرة تخصها وحدها، كلنا لدينا ما يستر عليه الصمت، وننطلق رغماً عنه، قابضين على الجمر، بل وأكثر من ذلك سأروض نفسي لتقبل لغتها المجازية المدرسية "قابضين على الجمر" و"أن ضميرك ميت منذ زمن، ميتٌ تأخر دفنه". "ضمير رخو" طالما وهذه اللغة المجازية رغم مدرسيتها الاعتيادية ستجعل بعض القراء يتهافتون عليها احتفاءً بها وشماتةً بهذا الضمير الذي "تأخر دفنه".

تحصن "نبيلة" كتابتها تجاه الاختلاف على طريقة اليقينيين، فتشكك بعدالة الكاتب وتغمز بنوايا الكتابة؛ مصادرةً حرية الكاتب في الاختلاف معها تماماً كما عملت على مصادرة ضميره واعتباره ميتاً.

عندما نتحدث -افتراضاً- عن نقد ينال الوظيفة ومحدداتها وليس الأشخاص فنحن بالتأكيد نتحدث عن وطن افتراضي قد تجاوز أنظمته التسلطية، وأصبحت الوظيفة السياسية فيه محكومة بمحدداتها وحدودها، وكأننا لا نعيش في ظل نظام تسلطي، الوطن فيه ليس سوى امتداد (للشخص). ومن هنا كان نقدي الموجه للعزيزة نبيلة الزبير، جعلت الهجاء المتمركز حول الشخص يلتبس مع المدح حين يفترض أن هناك وظيفة لها محددات وحدود، فتصبح الكتابة عنه شيئاً من التزييف، تخدم الحاكم حين تُوهم الآخر خارج حدود الوطن أننا نعيش في ظل نظام يتقبل النقد من أعلى وظيفة فيه إلى أدناها!! وطنٌ يخلو من أدوات القمع المدنسة والمقدسة، من جلاوزة العقل والدين والمجانين!!

● نبيلة الزبير

أزعم أن مقالتي عن "ابتسام" بكاءً وليس تباكياً، وتفاعلاً وليس ادعاءً، واتساقاً مع حيوية الضمير وليس موته. وأزعم أن ما كتبته عن وزير الثقافة (أبوبكر المفلحي) قائم على الإحساس بأن الرجل تربى على قيم المحافظة على المال العام، واحترام الوظيفة العامة باعتبارها مسؤولية وليست "عزبة" ونفوذاً يُضاف إلى واجهته المشيخية، كما هو حال "الوزير المثقف" خالد الرويشان والذي أراه خلال وزارتيه الأولى والثانية لم يؤسس لبنية ثقافية حقيقية لا في المسرح ولا في السينما ولا في المكتبات العامة أو صناعة الكتاب ومعارضه. يكفي أن مدينة كتعز ما زالت حتى يومنا تفتقر إلى مكتبة عامة، وإن أنشئ في عهده زقاق ضيق تابع للهيئة العامة للكتاب، لا يتسع لأكثر من ثلاثة آلاف عنوان!!

وزيرٌ في عهده كانت صنعاء "عاصمة للثقافة العربية"، فأسأل العزيزة نبيلة: ما الذي تبقى من عاصمة الثقافة العربية؟ شجع المواهب الجديدة! واستحثها على قراءة الشعر العمودي! في مواجهة كُتاب قصيدة النثر، احتفاءً بالتقاليد الشعرية! هذا الوزير "الوحيد من بين وزراء الثقافة أجمعين الذي أشرع أبواب الوزارة للأدباء والفنانين، خاصةً الشباب، وعنى برفد وتجديد المشهد الإبداعي، عبر التنقيب عما أمكن من مواهب صاعدة أو مغمورة، ودعم تجربتها؛ بأن أقام لها الفعاليات، وبشراء بعض نتاجها"، حسب تعبيرك القطعيّ (الوحيد) قام بدور لم يُسبق إليه. بل وأزيدك من رواية عبدالله ثابت "الإرهابي 20" أن احتفاءه بالمواهب قد امتد إلى دول الجوار!!

لقد قام بوظيفة معلم المدرسة الذي يفتقد للموهبة الإبداعية، لكنه يشجع تلاميذه عليها، وأما موضوع "الأبواب المشرعة" فشخصياً لم أجد باباً من أبواب وزارته مشرعة أمامي، وحكاية "الأبواب المشرعة" تؤكد الملكية الشخصية للوظيفة العامة، فبإرادته تفتح الأبواب وتغلق، وتوهب المساعدات وتمنع، ويقال لهذا: أحسنت، أعد أعد؛ ولذاك: بخ بخ!!

واعتناؤه بالمبدعين مسألةٌ فيها نظرٌ واختلاف. وأما شراء بعض نتاجها فتقليدٌ تسير عليه بعض الوزارات، وبمعايير شخصية تشجع هذا وتهمل ذاك!!

سأفترض الفضيلة وأنا الرذيلة، أوَليست الرذيلة أمرٌ بشري وطبيعي يمكننا أن نتفهمه بدلاً من مصادرة حريته في التعبير من خلال إسقاط عدالته والتشكيك بنواياه؟! ولا يقف الأمر عند ذلك بل يتم الحكم على الضمير بأنه "ميت".

إن من فضائل مقالتك عليّ أنها جعلتني أشعر بفداحة عنف اللغة، تلك التي لا تولد سوى عنف مقابل بل وأشدّ، وتجعلنا نتاجاً لثقافة متماثلة في رغبتها جعل الآخر صريعاً، بل "وميتاً منذ زمن. ميتاً تأخر دفنه".

بقي أن أتساءل عن رغبة الانتقام التي وُصفت بها مقالتي تجاه زملائي الذين لم يمسوني بأذى، ويبدو أنك ملزمة بتوضيح الادعاء بالانتقام، وإلا فإنك قد تجنيت في الادعاء إضافة إلى تجنيَ لغتك المجازية، وتشيعك بلغة يقينية لـ"خالد الرويشان".

من رواية "جوستين" للمركيز دوساد:

جاء في الإهداء: بنيان هذه الرواية غريبٌ دون شك. حيث تبدو الرذيلة بكل مكان ظافرة، أما الفضيلة فضحية قرابينها. هنا امرأةٌ تعيسة الحظ تصبح ألعوبة الشر والغواية: تتعرض لأشد الميول فسادا وبربرية: فريسة دائماً لأشد الأهواء وقاحة ومراوغة، ولا تملك غير رقة روحها التي تقارع بها المزيد من الحظوظ العاثرة، والكثير من الانحلال.

قصارى القول.. لقد جازفت بكتابة أجرأ المواقف استثنائية، وأعتى قواعد السلوك ضراوة...

فهل وفّقتُ يا كنستانس؟ هل تطفر دمعةٌ من مآقيك بضمان توفيقي؟

لو أتيح لك قراءة "جوستين"، أفلن تقولي أخيراً: "آه! كم تحفزني صور الجريمة على التباهي بعشق الفضيلة! وكم ستكون سامية دموع الضحية! وكم سيرفعها حظها التعس إلى ذرى النبالة!".

آه! يا كنستانس، دعي كلماتي هذه تقطر من شفتيك، فبها تتوجين كل ما عملت يداي!!

قاذفات الهاون تتسكع بمدرسة البنات

جازم سيف

حمل القتل
قاذفات الهاون
وذهب للتسكع
بمدرسة البنات
فأصبحت الأزياء حمراء
وحجرات الدراسة جُرحت
والسلالم ارتعشت
فبكت الحقائب
وأغطية الأقلام خافت
وجداول الحصص سقطت
مغشياً عليها الى الأرض
فأصيبت الطاولات بالكسور
والجرس فقد القدرة على النطق
فتألمت المساطر، المساحات
وحزنت السبورات
وتخشبت أقراص الطباشير
من الفجيعة
وبقيت الواجبات والأسئلة
لحالها بلا حل.

بين ثقافة الصورة، وثقافة الأصول

من تحديد المفاهيم إلى الخوض في ثقافة الصورة ببعدها الأيديولوجي، ثم تأثيراتها المحتملة على الشباب، والبعد الايديولوجي للثقافة الأصولية، وأسباب نشأتها وانتشارها ومأزقها، وعناصر التقاء الثقافتين، و... و... و... ثم تحدي الثقافة وطنياً نحو السعي لإيجاد آلية عمل مقترحة، وفي مائة وثلاثين صفحة، ناقش الدكتور وديع العزعزي قضية «الشباب بين ثقافة الصورة، والثقافة الأصولية».

ويصل الكتاب في مناقشته القضية إلى ضرورة الاهتمام بالقدرات الإبداعية عند الشباب، لتحويل المعرفة إلى ممارسة وإبداع يقتضي تحول جميع وسائل الإعلام ووسائل الثقافة ومؤسسات التعليم ومراكز البحوث إلى عملية وتوعية وتشجيع للفكر الإبداعي.

البرنامج الثقافي للبيت الألماني للأشهر: ابريل/ مايو/ يونيو 2008

الثلاثاء 8 أبريل 2008 الساعة السابعة والنصف مساءً (الافتتاح)
معهد الفنون الجميلة جميل غانم، كريتر/ عدن
"الكتابة الجميلة"
- حوار كوليقرافي
والآن للمشاهدة أيضا في عدن: تعني كلمة "كوليقرافي" إذا تمت ترجمتها حرفياً "الكتابة الجميلة". فنانة الخط سوزانه هوفمان تربط بين الكتابة اليدوية وتكنيك الخط، لتحويلها إلى تعبير فني مؤثر، يبعث الحياة في الكلمات.
تبدع الفنانة في وضع تركيبات خطية متناغمة تمثل قصائد أو نصوص للأغاني، وتربط ذلك مع كلمات أو تشكيلات منفردة.
الفنانون اليمنيون آمنة النصيري، وطلال النجار، وناصر الاسودي، وعلي ضرهاني، يكملون المعرض بأعمال لها المستوى والموضوع نفسيهما.

معهد الفنون الجميلة جميل غانم، كريتر/ عدن
المعرض من 8 إلى 21 ابريل 2008
يمكن زيارة المعرض في أوقات الدوام
أوقات الدوام من الرابعة حتى الثامنة مساءً.
الدخول مجاناً.

أيضاً في البيت الألماني عدن (معرض)
الاثنين 7 ابريل 2008 إلى الأربعاء 9 ابريل 2008
"لون وصوت"
معرض لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في إطار مهرجان عدن الثقافي الثالث "عدن - مكان وصوت"
الافتتاح الرسمي يوم الاثنين 7 ابريل الساعة الخامسة مساءً في البيت الألماني عدن.

غلاف

«أمريكا بين الحق والباطل» تشريح القومية الأمريكية

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «أمريكا بين الحق والباطل: تشريح القومية الأمريكية» تأليف أناتول ليفن، ترجمة د. ناصر السعدون، ومراجعة د. سعود المولى.

يؤكد ليفن في هذا الكتاب أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، صاغتها وبلورتها ما يُسمّيه بالقومية الأمريكية. وهذه القومية هي، في رأيه، نتاج اتحاد وانفصام في آن معاً: بين قومية مدينة مسيحانية تفاؤلية مؤسسة على القيم والثوابت الشديدة الخصوصية، وبين تعصب شوفيني مسكون بوسواس عنصري طبقي تجاه كل ما هو «آخر»، مختلف.

وينظر ليفن، خصوصاً، الى تمظهرات هذه القومية الشوفينية في السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، مستنتجاً وقوع أمريكا في مستنقع من التناقضات أضر بسمعتها وهيبتها وبمشروعية وفاعلية حربها ضد الارهاب.

إنه كتاب ينتقد، بجرأة، القومية الشوفينية التي تُحرك السياسة الأمريكية عموماً، متوقفاً عند دور «الصهيونية المسيحية» والاتجاهات الإنجيلية الأصولية المحافظة في تعميم فكر معاد للشعوب ولقضايا التحرر والعدالة في العالم.

أناتول ليفن: باحث رئيسي في «المؤسسة الأمريكية الجديدة» في واشنطن. أبرز مؤلفاته:
chechya:tombstone of Rower.and the Baltic Revolutin: Estonia. Lithuia. and the path to lndependence.

يقع الكتاب في 637 صفحة وثمنه 20 دولاراً أو ما يعادلها.

ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

عن تأثيث هوية جديدة

السياسة اليمنية في اختبارات حدث جنوبي ساخن!

استدعى الحدث الجنوبي في اليمن تعقيدات مختلفة على المستوى العام، فهو أربك السياسة بما هي مستقرة عليه، وتصبح مسألة فهمه أكثر تعقيداً مع الوقت، فهو حدث غير ساكن، والحال الذي كان عليه في بدايته لا يشبه ما هو عليه الآن، أو ما سيصل إليه لاحقاً.

ماجد المذحجي
maged231@hotmail.com

لقد وفرت الاستجابة الرديئة من السلطة السياسية في صنعاء للاحتقان في الجنوب خصوبة في الأسباب. إن إدارة المشاكل بشكل متأخر، وبدون إقرار واضح بها، أدى إلى تطور الاحتقان وتعقده بشدة، ويبدو الأمر مرشحاً للتفاقم بشدة، وربما الانفلات خارج الأداء السلمي للحراك الجنوبي لأول مرة، نتيجة التداعيات التي أثارتها أعمال العنف في الضالع من قبل شباب عاطلين، وحملة الاعتقالات الأمنية الواسعة التي استهدفت أكبر مجموعة من قيادات الحراك الجنوبي السياسين والمدنيين.

لقد انتقل الوضع بعد حرب صيف 1994، من غضب مضمر تجاه سياسات وسلوكيات غير معلنة رسمياً، وضع فيها "الجنوبي" بالمرتبه الثانية في سلم المواطنة، وانتقص من تمثيله السياسي (إضعاف الحزب الاشتراكي اليمني ومحاصرته سياسياً، وتجفيف موارده وقدرته على العمل باعتباره ممثلا سياسيا للجنوب، كونه على هذا الأساس قام بالدخول في وحدة 90)، بالإضافة إلى إباحة الأرض والثروة من حوله لمصالح الفساد والقوة المتداخلة مع أطراف متعددة في السلطة وخارجها. كل ذلك نقل الحال من "المضمر" الذي كان يتنفس عبر أشكال مختلفة من السخرية والاعتراض الشفاهي، إلى صيغة احتجاجية شعبية منتظمة تعلقت بمطالب وحقوق محددة. تأخر السلطة في التعامل مع مسألة في جوهرها تتعلق بالحقوق، والتعالي على الشروط السياسية لحلها، أدى إلى تطورها بشكل حاد، وجعل من الصعوبة معرفة ما ستصير إليه. كما غذى حنيناً صامتاً ومتفاوتاً لليمن الجنوبي قبل 1990، حيث كانت مؤسسات الدولة متعالية عن هكذا انتهاكات للحقوق، ولم تكن في خصومة مع المواطنين بهذا الشكل من "الفجور" الذي تبدو عليه سلطة ما بعد 1994 مع الجنوبيين كما هي المسألة في تقديرهم. إن مقابلة الاحتجاجات الجنوبية المتنوعة بأشكال مختلفة من القمع، وصلت إلى نشر الدبابات في والمدرعات في الضالع وردفان، وتفريق التظاهرات بالقوة والقتل والاعتقال لرموز الاحتجاجات، وبجملة اتهامية مجهزة لمصادرت وطنيتهم، وعدم محاولة السلطة للاقتراب من مصالح الفساد التي استولت على الأرض والثروة والوظائف العامة والتمثيل السياسي، صعد المسألة ووفر للاحتقان في الجنوب ما يتغذى عليه للتطور ربما نحو العنف مؤخراً وفق ما قد تقود إليه الحوادث الأخيرة خصوصاً.

في وصف ما هو الجنوب عليه

إن الاحداث تتطور بسرعه في الرقعه الجنوبية من جغرافيا اليمن، وهي انطلقت ضمناً بملتقيات التسامح والمصالحة، التي تم عقدها بغرض جمع اطراف الصراع السياسي الدموي سابقاً في الجنوب والذي احدث اصطفافات مناطقية حادة، وتبعتها لاحقاً تحركات احتجاجية بصيغة مطلبية تبحث عن حل لمظالم المتقاعدين العسكريين والامنيين، إلى ان اصبحت الان ماهي عليه: حراك ضخم، بقوام شعبي واسع وغير مؤطر سياسياً لصالح فكرة او اتجاه واحد، يجمعها حتى الان "خطاب جنوبي" فضفاض يتوسل الانتماء الجغرافي كعصبية جامعة ومحرضة، ولكنه في الاخير لا يتضمن تحديدات واضحة لما يريد، أو كيف يدير العلاقات مع الاخر السياسي الذي يخاصمه والمندرج في الاحزاب او في الاخر الشمالي العام، علاوة على تفاصيل اخرى. ويستبطن هذا "الخطاب الجنوبي" العام في إطاره تناقضات، وطموحات، ومطالب، وغضب، واحساس بالظلم، ومالا الى ذلك من مواضيع هي في تنوعها تعبير عن تعدد "الجملة السياسيه"، والايديولوجية، في هذه الحراك، و تفصح بوضوح عن عدم انجاز مختلف المندرجين ضمن نطاقه العريض لتصور نهائي وحاسم. ويبدو "الجنوب" العصوبي موحداً حتى الان خلف احساس واحد وعالي بالظلم والتمييز والانتقاص من الحقوق، وفي هذا يتوفر الاجماع بين الفرقاء الجنوبين، ولكنه يبحث حتى الان عن تصور واحد في "السياسه"، يجمع ولايفرق في مقابل "آخرين" كثر حتى الان لم يتم فرز الموقف منهم، وفي معالجة القضية التي يدرك الجميع (هم والاحزاب والسلطة) انها تلتهب وتتطور، لكن بدون تحديد إلى أي مدى ستصل، فذلك غير منظور ضمن المعطيات التي في كثرتها، وفي تدافع الاحداث وردود الافعال السريعة، ما يحول دون تفحصها واستنتاج مآلها!

يمكن القول أيضاً ان هذا "الخطاب" والحراك يخضع لاختبارات مباشرة وحادة على مستوى تقرير تطورة وعلاقته بالاخرين. أي ان انجاز تقدير وقرارات "جنوبية" جامعة و"موحدة" بالمعنى السياسي مسألة لاتخضع للتمهل حتى الان، بل لجدل العمل في الشارع المنهك والمفتوح على احتمالات واسعه، وهو جدل يومي تنهمك به الفعاليات المختلفه الشريكة في الحدث الجنوبي (متلقيات التصالح، المتقاعدين، الناشطين السياسين، القوى السياسية القديمة... الخ) بفرص تفكير اقل وردود فعل اوسع، الامر الذي يضيق الفرص امام "السياسه" ويوسعها امام "العصبية" والايديولوجيا. ويبدو هذا الدفع المستمر بالقضية في إطار الشارع للحفاظ على الحماسه الجماهيريه أخّر النقاشات بين الاطراف الجنوبية ذاتها حول ما تريد على مستوى "الافكار" وتقرير الخيار، وترك الجمهور الجنوبي لاستنزاف العمل الاحتجاجي فقط، دون تزويده بجملة متماسكه واخيره على المستوى السياسي، والايديولوجي (مثلاً تحديد خيار فيما يتعلق بالوحدة ضداً او مع ضمن أي شرط كان الاختيار) بما ينقذه من الانهاك على يد "رغبات" ومواقف مختلفه تتوزع بين التشدد والوهن، وباعتبار ان الصيغه المطلبية المتعلق بالحقوق "المسلوبه" مجمع عليها ولكنها لاتشكل السقف السياسي للحراك كما هو واضح. العمل في الشارع اطاره فضفاض، يستدعي عمل مكشوف، وشعارات، وتكيف، وتوازنات وقتيه بين اطرافه، وخصومه، وربما يكون المستثمر الانجح فيه، ولكن المؤقت أيضاً، هو القمع والتطرف. وكل ذلك ضمناً يؤجل الحسم في مايخص المدى الابعد للعمل، ويخفض القدرة على اتفاقات وقرارات سياسيه اهم بالضرورة، وتحتاج مناخ اقل ضجيجاً يتم فيه التعامل مع المصالح، واللجوء للحسابات، وقراءة الظروف.

الحاجة لتغذية "الجنوب" كهوية

إن الحراك الحاصل في الجنوب يحدث الان تدافعاً في الشارع، وهو شارع غير مستقر سياسياً على تصور واحد، بل متوزع على عدد من التصورات، حتى وان كانت تعمل وتجتمع ضمن سقف الشعار الجنوبي، وتتغذى على عصبويته والحماسه التي يثيرها. لكنه علاوة على ذلك بدأ جدل السياسه والمطالب اليومي في الجنوب، ينتج صيغ اخرى لها تحاول ان تنظم "الشارع" فيه وتجمعه. المسألة بشكل محدد تتعلق بفكرة انتاج "هوية"، لانقاذ "الجنوب" الفكرة الجامعة، من الاعتماد على التداعيات الكامنة في الزمن، ولتغذيته بمطلبية رمزية اكثر صلابة، وقدرة على الاستمرارية، والاغراء من "شعارات"، وقصائد شعبية، وما إلى ذلك، هي كل زواداته الرمزيه التي يتم الاعتماد عليها حتى الان. إن تشكيل "وطن" أو "امة" جديدة يحتاج لهوية، ولذلك تغذية "الجنوب" كفكرة "وطن" لدى الناس تحتاج إلى رفدها بمادة رمزية اكبر واكثر تماسكاً. تخييل جديد لهويتهم بمقابل الاخرين، وانتاج تعاقدات جديدة في وعيهم مع فكرة "وطن" يخصهم لوحدهم، مع احالات رمزية تخص هذا التعريف الجديد لانفسهم وتوضحه لهم. يفترض الشأن أيضاً بناء "صورة" مستقله تحدد الجنوبي، إطار يمايزه عن الاخر الشمالي، ويشكل "عاطفة" لها تاريخ وقوام خاص تتأكد عليه وتنفي به مقابلها.

تعقيدات بناء هوية

إن بناء الهوية، وبالتالي "وطن"، مسألة معقدة. إن بناء "وطن" يبدأ في مخيلة الافراد وتشكل الهوية المشترك الذي يضمهم حوله، ولكن المسألة أيضاً ليست "تمني" أو "حماسه" تكتفي بالانعقاد على صيغ فضفاضه لتصبح الهوية ناجزه وتكفل تعريف "مجموع" لنفسه بمقابل اخر. يزداد الامر تعقيداً في حال إرادة بناءها في وجود هوية منافسه وقوية، قائمة بتعريف محدد، واحالات رمزية، وعاطفة، وعصبية، ولها مصالح مستقرة. ذلك حاصل في الجنوب. فارداة بناء هوية له، لم تنعقد على ما يكفي لتتم، والحماسة التي يثيرها احساس "الجنوبي" بالظلم الحاصل له، والمقترن بانتمائه الجغرافي، لاتكفي للدفع بها حتى الحد الاقصى، ولايبدو حتى الان وجود مخيال شعبي جامع في الجنوب يغذي فكرة "وطن" وهوية جديدة، على الرغم من ضرورة التروي في هكذا حكم. كما ان "الهوية الوحدوية" مازالت قوية، وهي مرتبطه بمصالح مستقرة، ويتم حمايتها وتأكيدها، وتسويقها، من مؤسسات عامة قوية ونافذة، ولها تاريخها الايديولوجي والعاطفي القوي في الجنوب. ويبدو الحراك الشعبي الحاصل في الجنوب غير مشغول بتعزيز هوية جديدة كلياً، رغم تعاقده مع تعريف فضفاض لنفسه يتعلق بالجغرافيا، ويبدو ملحا حتى الان على حماية واعادة تعريف حضورة في "الهوية الوحدوية" بشكل ندي ومتساوي ومتوازن مع "الشمالي"، وانصاف نفسه من المظالم التي حاقت به. يبدو ذلك حاضر في "اوبريت الجنوب" الذي ذاع بشده. العمل الذي انجزه عبود السقاف، وهو عمل مهم من كونه اول عمل فني متكامل يستهدف الموضوع الجنوبي بنبرة سياسية واضحة، ويقوم بشحن عاطفي للقضية، ولكن ما يمكن التقاطه بشكل واضح ان جملته لاتنحو باتجاه الدعوة لتبني هوية جنوبية جديدة، رغم تأكيده على الجنوب بشكل قوي، وانما توصف ماهو حال الجنوبين، والمظالم الواقعه عليهم، دون اعلان موقف يرفض بشكل نهائي الصيغة الوحدوية. حيث انشغل خطاب الاوبريت بادانة "السياسة" التي تمت في الجنوب، ولم يقم بمطابقتها مع الوحدة لتبرير اتخاذ موقف منها، وبشكل صامت كانت المسألة تتعلق في الاوبريت بالجنوبي الذي استبعد من التمثيل المتساوي مع "الشمالي" في الوحدة.

استعادة رمزية لجنوب سابق

تبدو شراكة "الجنوبيين" في الخارج مع الحدث اكثر حماسة، وارادتها اوضح، على صعيد تعزيز تعريف "الجنوبي" لنفسه وبناء هوية مستقله له باتجاه انجاز "وطن" جديد. لقد وفرت المسافة التي تفصل "جنوبي" الخارج عن "الداخل" الجنوبي بتعقيداته السياسيه وعن ضغوط العمل الميداني والارباك الذي يخلفه، فرصة لهم للتمعن بخيارات اخرى تكفل تغذية الحراك وحمايته وتطويرة بشكل محدد أكثر على صعيد الخطاب. كما يبدو خطاب جنوبي الخارج أيضاً غير مشغولاً بمخاطب الجمهور الجنوبي في الداخل إلا بشكل منخفض، بل هو يخاطب "اخريين" بالاساس وينشغل بهم: الاخر الشمالي الذي يريد التأكيد له على التمايز القائم عنه. والاخر الواسع (العربي، الدولي) الذي يراد التأكيد له على وجود هوية اخرى في جنوب الجزيرة العربية غير الهوية اليمنية "الوحدوية" المروج لها، والتي تتناغم مع ايديولوجيا الوحدة العربية ذات الارث الثقيل والشعبي. يتم العمل على ذلك في الانترنت والجهود تلمس هناك في محاولة بناء التمايز الجنوبي الشمالي وتغذيته بالرموز. يمكن النظر لموقع "يوتيوب" الاكثر شهره، والتي يتضمن القوام الاكبر من مجموعة مواد تكفل الاستعادة الرمزية لجنوب ما قبل 1990. يمكن رؤية على عنتر، القائد الجنوبي الذي قتل في احداث 13 يناير 1986 الدامية، في خطاب له على اليوتيوب يتحدث للطلاب في بداية الثمانينات في تلفزيون عدن. يمكن مشاهدة استعراضات لجيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في اعياد الاستقلال واكتوبر قبل الوحدة في 1990. الاستماع لاوبريتات "خواجه" علاوة على قصائد لشعراء شعبيين عن الجنوب وثورته، والاستعادة الواسعة لعلم الجنوب قبل الوحدة وحتى علم اتحاد الجنوب العربي قبل الاستقلال. إنه ضخ كثيف على الانترنت، يحاول التأكيد على هوية جنوب متمايز وبإرث وذاكرة مستقلان، عبر استعادة مجموعة رموز متباينة الكثافة في حضورها لدى وعي وذاكرة ابناء الجنوب. الجهد يبذل لانشاء عقد عاطفي ورمزي جنوبي مع ذاكرة مستقله عن الذاكرة القائمة في الاطار اليمني والتي تنكر كل ماقبل 1990 وتسفهه، والغاء احتكار صورة اليمن الموحد للحضور العام على النطاق الخارجي.

عن ضرورة الانتقال لمربع جديد

لقد استطاع الحراك الجنوبي الحصول على شركاء غير سياسيين خارج ساحته الجغرافية، وانعقدت علاقة طيبة بين فعاليات الحراك وتعبيرات مدنية وثقافية واعلامية تتمركز في صنعاء، يمكن رؤية ذلك في الاستجابة الاعلامية الايجابية مع مظالم "الجنوب" وفعاليات الحراك وقياداته، وهو الامر الذي ساعده على انشاء ثقل معقول في مواجهة احتكار السلطة، خصمه السياسي، لوسائل الاعلام العامة. الامر تعلق ضمنياً هنا بكون الحراك استطاع استثارة التعاطف بخيارة السلمي المدني في العمل وهو ما يبرر تفاعل النخب المدنية معه، وهي التي ينسجم تصورها للنشاط العام مع هكذا "طبائع" في العمل السياسي الشعبي ضد سياسات النظام، علاوة على ان الحراك الجنوبي اثار حماستهم ايضاً بكونه اول اعتراض شعبي موسع على النظام استطاع ان يحافظ على استمراريته ودأبه كل هذا الوقت وبوتيرة متصاعدة. لكن المسألة لن تبقى مرهونة لهذا الامر باستمرار، حيث سيبقى تحديد الحراك الجنوبي لخطابه السياسي النهائي محل التعويل في اي علاقة ايجابية مستمره معه من قبل الاعلام المستقل والنخب، كما ان في تصاعد أي نبرة عدائية باسم فعاليات الحراك وتتوسل بمعطيات بدائية كالجغرافيا لنفي الاخر كلياً ستثير النفور حتماً منه.

اجمالاً لايبدو الافق السياسي للحراك الجنوبي محسوماً لصالح معالم واضحة، فالامر رهين قدرته على الاستمرار بانجاز فعالياته الشعبية ضمن نفس الادوات السلمية على الارض والتي تفسد القدرة على السلطة للقيام باجراءات اكثر شده تجاهه، كما ان قدرة القيادات السياسية والميدانية للحراك، سوا كانت من قبل المتقاعدين او ملتقيات التصالح، على الحفاظ على وحدتهم في اطار التنظيم والاعداد للفعاليات او في التصورات السياسية له تشكل عامل حاسم على حمايتهم من مخاطر تمزق سيكون بالغ الاثر على مستقبل الحراك. وفي الشأن الاخير تبدو معالم الخلافات التي صعدت للسطح بين قيادات المتقاعدين مؤشراً على سيناريوهات سيئة محتمله لمستقبل الحراك وهي خلافات قد تتغذى على التباين في الاراء والخطاب السياسي لرموز الحراك، وعلى عدم قدرته على حسم مطلبية سياسية واضحة وموحدة ذات بنود محددة سوى في اطار ادارة العلاقة مع السلطة في صنعاء، التي يستهدفها الخطاب بالضرورة باعتبارها صاحبة الحل والعقد وباعتبارها المتهمه ايضاً في ماحدث للجنوب، او في اطار العلاقة مع اللقاء المشترك الذي لم يتم فرز موقع محدد منه سوا كشريك سياسي وتنظيمي او كخصم في الاثنتين ايضا. وهناك ضرورة فعلية للحسم على المستوى السياسي لحدوث تحول ينقل الحراك من مربع إلى مربع اخر، سيكون متقدماً بالضرورة.

عنوان النداء على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 2 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 9 ابريل 2008 العدد (146) Wed. 2/4/1429 - 9 April 2008

إسكات الشهود..

"أوضاع بالغة الحساسة والخطورة...". أصبح الكثير يردد ذلك كلما تصاعدت موجة الاحتجاجات في محافظات الجنوب كما هو الحال في الضالع ولحج وأبين... ويضيف مراقبون إلى ذلك احتمالات فشل اتفاق الدوحة بين السلطات وجماعة الحوثي في صعدة فتعود الحرب من جديد. أما سياسيا فيمكن الاستدلال بانسداد الحوار بين أحزاب اللقاء المشترك المعارضة والحزب الحاكم، على الرغم من العناوين الكبيرة التي تحملها المرحلة المقبلة: تعديل الدستور، تعديل قانون الانتخابات، وإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها: 27 ابريل 2009.

حساسية الأوضاع وخطورتها لا تكمن في صعوبة قراءة المشهد بكل ما فيه من تعقيدات، وإنما في استجلاء مآلاته بمعزل عما يراه البعض "فوضى محتملة قد تعم البلاد وتقضي على العباد"؛ فمن ناحية لا تأخذ الاحتجاجات شكلا منظما ومحددا يسهل التعامل معه، ومن ناحية أخرى لا نسمع من تصريحات جماعة الحوثي غير تحذيرات من عودة الحرب وحديث عن أن المعركة هذه المرة قد تكون مختلفة. وبين الحالتين ووسط ظروف اقتصادية ومعشية بالغة السوء، لا يلوح في الأفق انفراج سياسي قد يعيد ترتيب خارطة غليان البلد وترشيدها.

في الواقع إن غياب الانفراج السياسي وإن كان هذه المرة يحتاج إلى حدود عليا وليست دنيا، هو ناجم –كما قال ذلك كثيرون– عن إقصاء أطراف اللعبة السياسية من الحضور الحقيقي في المشهد فاختفت روح المبادرات واستمرت لغة القوة والقوة وحدها سيدة للموقف.

من المؤكد في شرع الاستبداد أن تتحول الصحافة

حمدي البكاري●

الحرة في هذه الأجواء إلى صيد ثمين، فقد جاءت اللحظة التي طال انتظارها، لحظة تصفية الحسابات مع حرية الصحافة إجمالا. ذلك أن لغة القوة بما هي دبابة ومدفع، هي بذاتها، وإن بالمعنى، ما يجعل وزير الإعلام معتديا قاسيا على القانون، فيصدر فرمانا يقضي بإلغاء ترخيص صحيفة "الوسط" المستقلة، وربما قادمات أخرْ، دونما اعتبار للدستور أو احترام للقانون والقضاء.

ولئن كان هدف النيل من هامش حرية الصحافة هو "إسكات الشهود"، لاسيما في مشهد ملتبس، فليس هناك ما هو أسهل في مشهد القوة من تعسف القوانين كما البشر، وفي ذلك دلالة خوف ومرض لا شجاعة وثقة.

عمليا، الأزمة أعمق مما نتصور، ولهذا السبب تغوص الصحافة الحرة في تفاصيلها علها تفي بحق الناس في المعرفة والحصول على المعلومات والاختلاف وعندما تحاول السلطة منع قيام هذا الدور فهي في الأساس تصادر حق أولئك الناس وكأنها تمنعهم من التفكير تماما.

ومهما يكن الغموض متصدرا نهايات الأوضاع المقلقة في البلاد بصورة حتمية، فالمؤكد أننا وعبر عشرات السنين نواصل الإخفاق في إدارة خلافاتنا بنجاح كما لو أننا منحنا العقل إجازة مفتوحة، ومع الجنون طبعا لا يحصد الوطن غير الكوارث... وأليس ما يحدث الآن غير واحدة من هذه الكوارث المفتوحة على كل الاحتمالات...؟

● عضو مجلس نقابة الصحفيين اليمنيين.

سلامات جبران

بقدر من الحظ نجا الزميل العزيز جمال جبران المحرر الثقافي في الصحيفة من حادث مروع الأحد الماضي في منطقة مذبح، حين دهسته ناقلة ماء. أسرة "النداء" تتمنى للعزيز جمال السلامة والشفاء وطول العمر.

نافذة

استنقاع

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

يبدو أن الحمقى والمجانين سيتكفلون، وحدهم وقبل غيرهم، بشغل الفراغ المروع الناتج عن تراجع وفشل الساسة، وانحسار وإقصاء وغياب السياسة. ومن الوارد والراجح، مع شديد وبالغ الأسف، أن تتجزأ وتتصومل وتتمزق البلاد، بجنوبها وشمالها وجميع جهاتها الأربع إلى إرب يتناهشها أمراء وجنرالات حرب بضرواة لا ترحم، ولا يستبعد أن يتشوش أمامنا مجال رؤية صورتنا في المرايا المنكسرة، وأن يستعصي علينا التكهن بشكل الماضي الذي سنأتي عليه وبالاحرى سيأتي علينا بعد أن صار من المحال، ومن شطح الخيال، الحديث عن «مستقبل أفضل» في بلاد يحفها ويلتحفها الماضي المنتظر بجهامة من يأتي وهو أمضى مما كان عليه في غابر الايام والأزمان.

والحاصل أن هذا الكلام لا يصدر عن مصاب باضطراب الأدلة وانعدام الوزن والمعنى بقدر ما يصدر عن شاهد عيان يتوسل التقاط بعض اصداء وشظايا الأحداث المتفجرة والمنذرة بخرق يتسع إلى المستوى الذي لن تنفع معه كل محاولات الرتق والترقيع لأن أحداث الأيام الأخيرة تقطع بانحدار إلى قعر الاستنقاع في برك الدم.

ولست في وارد التحذير من الاندفاع إلى المجاهل المرة والمهاوي المدمرة، لأن ما يحدث يشير إلى وقوع الفأس على الرأس، وينبغي أن يُقرأ كما هو عليه في الواقع وليس كما نشتهي ونتمنى.

ثم لا بأس من أن نعترف بأن أنفجار الأحداث الدامية في بحر الأيام الممتد إلى لحظة هذه الكتابة قد حصل بفعل جملة من العوامل التي أستطيع القول بأن الجوع كان في صدارتها.

والجوع هو ما دفع إلى انفجار الشباب العاطلين الذين كانوا ذهبوا من الضالع وردفان إلى معسكر الاستقبال في يريم وأوصدت في وجوههم فرص التجنيد على غرار ما حصل للشباب في كرش والصبيحة الذين أغلقت أمامهم فرصة التجنيد بمعسكر الاستقبال في الجند تعز، وما كان من أمر آلاف الشباب الذين حرموا من ذات الفرصة في أبين.

إن انكسار آلالاف من الشباب العاطلين عن العمل وتفاقم شعورهم بالغبن والتهميش والاقصاء كان بمثابة الشرارة التي اشعلت السهل وامتد خط لهبها من عدن إلى الغيظة.وقد تغلف ما حصل بعناوين وشعارات شتى، ولكنه لم ينف الواقع الفاقع بحقيقة أن الجوع كافر، وأنه سوف يحرق اليابس والاخضر، ولا يمكن تزويق الكارثة بحصر دائرتها في مربع صراع «الحرامية والعسكر».

وجوه وأمكنة

أطفال قرب حنفية.. في أحد أحياء شارع هائل، صنعاء - فبراير 2008 (النداء)

شارع وقت الغروب قرب بستان السلطان، صنعاء - فبراير 2008 (النداء)

إغلاق «الوسط».. جنان لوزي

محمد صالح الحاضري

1

يطلقون في مدينة صنعاء على الجنون الزائد عن الحد أو الجنون المصحوب بحركات كوميدية «جنان لوزي» وكانت «جنان لوزي» أستُخدمت أيضاً في 1988، عام تصدير النفط من صافر بمحافظة مأرب عندما كان قد افترض النظام إلى درجة الذعر أن قوى معادية ستقتعل عراقيل أمام عملية تصدير النفط ولذلك قام الإعلام الرسمي بممارسة شكل من أشكال التعبئة المعنوية الهائلة للمواطنين حدد لهم أثناءها أسماء وعناوين وهمية، يحذرهم بها من استهداف خطير للوطن. ويومها كان وزير الاعلام هو حسين اللوزي، فقال المواطنين عن تلك التعبئة الاعلامية إنها «جنان لوزي».

وبدوري عندما علمت بقرار وزير الاعلام إلغاء ترخيص صحيفة «الوسط» قلت إنه جنان لوزي.

2

إن صحيفة «الوسط» هي علامة من علامات تطور الصحافة اليمنية كصحيفة احتلت مكاناً لائقاً في مقدمة قوى الاستقلال المجتمعي.

فصحيفة «الوسط» لم تنشأ لهدف سياسي بل لهدف صحافي مهني، وإن قمع الصحافة على النحو الذي تعرضت له «الوسط» يسيء إلى النظام. إن الحرية الوطنية وفق مفهوم النظام، الذي هو مفهوم انتقائي، بين من معنا ومن ليس معنا، هو مفهوم من لا يهمه تطور البلد. ذلك أن الكم الاعلامي للنظام عندما يهزمه الكيف الاعلامي لصحيفة أهلية فذلك يكشف كيف أنهم عند بروز حالات تعكس قدرة اليمنيين على التطور يبدون انزعاجهم.

لقد اتخذ النظام قرارات خاطئة في السابق وتصرف بوحي من حالتين:

–1 نقص المعلومات.

–2 العزلة التي يعيشها عن المجتمع.

وهذه حقائق على النظام تلافي المزيد من التورط فيها، وأن يبدأ فوراً بتصحيح الخطأ الذي أدى إلى إغلاق صحيفة «الوسط» الاقرب إلى الفكر الوطني منها إلى ما ادعته دوافع الاغلاق (المغرضة) من التناقض مع هذا الفكر.

إعتذار

لكل وحدوي لحق به الضرر والإساءة بسبب ما نشرناه في العدد رقم 49 من صحيفة «الديار»، الصادر بتاريخ 2007/10/8، تحت عنوان «دولة الجنوب»، نتقدم بالإعتذار، وبخاصة من جميع الشخصيات الوحدوية والقامات الوطنية المشهود لها بالمواقف النضالية من أجل الوحدة وفي سبيل الوطن وعلى رأسهم الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء وبقية من عُرف عنهم الوفاء للوحدة والجمهورية ووردت أسماؤهم ضمن تلك القائمة.

وهو ما يلزمنا مبادلتهم عرفان الموقف وتقدير ما قاموا به من أدوار مشهودة في مسيرة الوحدة اليمنية الخالدة. مثمنين موقف الزملاء في قيادة نقابة الصحفيين الذين تبنوا صوت العقل في هذه القضية.

صحيفة الديار
. 2008/4/8